In The Bases Of The Phonetic Method For The Arabic Structure Presentation And Evaluation

في أسس المنهج الصوتي للبنية العربية، عرض وتقويم

م.د. علاء عبد الأمير شهيد السنجري
جامعة الكوفة / كلية التربية الأساسية

م. اصيل محمد كاظم
جامعة القادسية / كلية التربية

ملخص الدراسة

ترمي الدراسة إلى التعريف بأسس المنهج الصوتي لبنية الكلمة العربية، وتوجيه ما يطرأ عليها من تغيير، بسبب التخفيف، أو الهمز، أو ما يعرض لها من تحول من صورة إلى صورة بسبب الإعلال أو الإبدال، وما يصيب الفعل إذا اتصل بالضمائر، توجيهاً صوتياً، على وفق الدرس الصوتي الحديث. موازنة ما وصل إليه الدرس الحديث في البنية بما كان عليه الدرس عند القدماء، مناقشة أهم المشكلات التي أدت إلى المفارقة بين الدرس القديم والدرس الحديث، واقفة عند أسبابها. ويتم هذا بوساطة عرض كتاب د. عبد الصبور شاهين: (**المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي**)، والسعي إلى مناقشة ما جاء به في كتابه. وانطلق الباحثان من خلفية نظرية تشكل القاعدة الموجهة للبحث، هي نتائج علم الأصوات الحديث؛ حتى تكون للبحث مشروعية الانتماء إلى اتجاه نظري، مشهود له بفاعليته في مجال علوم اللغة بخاصة، يساعد على الفهم، ويفرض في الوقت نفسه تأطيرا نظريا لمفاهيمه الأساسية التي سيشتغل بها وعليها.

Abstract

***(In The Bases Of The Phonetic Method* For The Arabic Structure Presentation And Evaluation)**

This study aims to define the structure of the Arabic word and direct workmen to the changes happen to it because of stress or unstress or the transfer from one picture to another because of al-alal or exchanging or what happens to the verb if it is connected with pronouns, phonetically. According to the modern phonetics. It is a balance study to what the modern phonetics has reached in the structure and what it was to the Arab scientists. It is a discussion to the most important problems and their reasons that lead to the separation between the old phonetics. And the modern phonetics. All this is achieved by presenting the book of Dr. Abid el- Sabur shaheen: (The Phonetic method for the Arabic Structure, New Look In The Arabic Morphology) , and I do my best to discuss what comes in this book. The researcher puts himself in a theoretical background which form the main basis to the research. It is the results of the modern phonetic to give the research a legal of filiation to the theoretical direction helps which is known for its efficiency especially in linguistics. This theoretical direction helps to understand and at the same time gives a theoretical form to the essential concepts that I will work with.

المقدمة:

تطورت العلوم في مادتها ومناهجها. وكان مجال تعليم اللغات من أكثر العلوم الإنسانية تأثرا بالتطورات العلمية وتجاربها؛ إذ أصبح المختبر اللغوي جزءاً لا غنى عنه في أي محاولة لدراسة أصوات اللغة، وأنظمتها المختلفة؛ إذ أن الوصول إلى الحقيقة هو الهدف الذي تختلف سبل الوصول إليه من عصر إلى عصر، ولقد كانت للأقدمين وسائلهم المناسبة لبلوغ ما طلبوا من الحقيقة، وجاء بعد ذلك دورنا في محاولة الوصول إلى الحقيقة بوسائلنا ومن وجهة نظرنا.

وعلوم اللغة، ومنها النحو والصرف، ما زالا يطلبان المزيد من البحث والدرس؛ لتجديدهما وتصحيح مفاهيمهما. وعيب المحاولات النقدية المجددة في ميدان الدراسات اللغوية، ولاسيما النحو والصرف، أن المنهج العام المتكامل الذي يبدأ من أبسط أحوال المادة اللغوية، ليصل إلى أعقد تراكيبها، والذي يتعرض لكل مسائل العلم، ويتصدى لحلها على الأساس الجديد المقترح، إن وجد، شيء لم يظهر بعد؛ إذ من النادر أن نجد في كتب النحو القديمة والحديثة ما يشير إلى الارتباط بين ظاهرة نحوية وأخرى صوتية، مع أن الكثير من ظواهر النحو لا يمكن تفسيره إلا على أساس صوتي، وكذلك الصرف، بل هو أشد التصاقا من النحو بالأصوات ونظرياتها ونظمها. وقد بات من المعروف أن اللغة – أي لغة – تدرس اليوم من جوانب أربعة هي: جانب الأصوات، وجانب بناء الكلمة، وجانب بناء الجملة، وجانب الدلالة. والجانب الصوتي هو الأول والأهم، وعليه العمدة في دراسة الجوانب الثلاثة الأخرى، ويدور حوله معظم الدراسات اللسانية المعاصرة، ولأهميته مظاهر لسنا بصدد بيانها.

وقامت في العصر الحاضر دراسات علمية للنظام الصرفي العربي في ضوء علم اللغة الحديث، دعت إلى مراجعة النظرية الصرفية العربية. وقد تناول فيها الباحثون العرب النظام الصرفي العربي القديم بالنقد في ضوء معطيات علم الأصوات الحديث. ومن هذه الدراسات كتاب د.عبد الصبور شاهين: (**المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة للصرف العربي**)، وتمثل تلك الدراسات مرحلة مهمة في النظرية الصرفية العامة، ولاسيما مناهجها المبتكرة في وصف التغييرات الصرفية في بنية الكلمة العربية. وهذا الكتاب تنبع أهميته من كونه درساً حديثاً، فضلاً على أنه يمكن أن يعد أحد الروافد التي تمدّ المكتبة العربية بتصور عن أبرز

اتجاهات الباحثين العرب لدراسة الصرف العربي في العصر الحديث.

ولكن ليس معنى هذا أن المحدثين قد نجحوا في تفسير كل القضايا الصرفية؛ إذ أنهم قد أرهقوا النظام الصرفي العربي بإدخال مفهوم المقطع وغيره من المفاهيم التي جرتهم إلى تفسيرات حديثة للنظام الصرفي العربي وهي أعسر على المتعلم من تفسيرات القدماء؛ إذ ليس الهدف من علم اللغة بمفهومه الحديث تيسير مسائل اللغة، كما أنه ليس دراسة للنحو والصرف والبيان كما يدرس في المدارس والجامعات.

في ضوء معطيات علم الأصوات الحديث وتطوره في العصر الحاضر استعرض د. عبد الصبور أنماط التغير في البنية العربية كما درسها القدماء لمراجعتها؛ لأن ثمة اختلافًا في منطلقات الدرس بين القدماء والدارسين المحدثين. ويعود هذا الاختلاف إلى طبيعة التفكير؛ فالقدماء قد ينطلقون ابتداء من تقرير الظاهرة بوصفها وصفًا ظاهريًّا، ولكنهم لا يكتفون بهذا الوصف الظاهري التقريري بل يجعلونه قانونًا. وهم من جهة أخرى ربما ركنوا إلى النظر المنطقي. وكل ذلك أمر يحمل الدارسين المحدثين على التوقف عليه؛ فلا الانطلاق من الوصف الظاهر، ولا المعالجة المنطقية، يصلحان لبيان كيفية التغير الصوتي؛ إذ أن التغير الصوتي مسألة متعلقة بطبيعة الأصوات وصفاتها الصوتية. وبهذا تم الربط بين الصوت والنظام الصرفي العربي، وهذا ما لم يقل به القدماء.

وما يستحق الذكر أن د. عبد الصبور شاهين لم يقم في دراسته تلك من فراغ ليأت لنا بصرف مبتدع للغة العرب، كما فعل الأوائل، وإنما بنى تصوراته على تراث القدماء، وهو تراث علمي رصين لا يماري فيه أحد. ذلك أن ضرورة دراسة العربية في ضوء العلوم اللسانية لا تلغي أهمية الدراسة اللغوية التي ورثناها عن القدماء؛ إذ ربما ساعدتنا الدراسات المعاصرة على فهم أعمق لانجازات القدماء.

ويهدف هذا البحث إلى أمرين: أولهما، إظهار أهم مفاهيم النظرية الصرفية العربية ومناقشتها كما وردت في كتاب د. عبد الصبور شاهين. وثانيهما، استنباط المنهج الصرفي المتبع في وصف البنية وتفسير التغيرات اللاحقة بها.

وبعد أن جمعنا المادة العلميّة على وفق ماتيسر لنا، سمّينا البحث: (في أسس المنهج الصوتي للبنية العربية، عرض وتقويم). وأمّا المنهج الذي سلكناه في هذه الدراسة فيتلخّص في ما يأتي:

أولاً: نُقدّمُ بين يدي المسألة مدخلاً وتمهيداً، تتضح منهما أبعاد المسألة.

ثانياً: نُوردُ الخلافَ بين د.عبد الصبور والمحدثين والقدماء، موضحين وجه الخلاف بينهما.

ثالثاً: نُرجّحُ بينهما في ضوء أقوال العلماء وعللهم وحججهم، بالنّصوص الواردة عنهم.

رابعاً: سلكنا في ترتيب الخلافات بينهما على وفق ورودها في كتاب د.عبد الصبور.

وقد اقتضت خُطة البحث بعد جمع الخلافات بين د.عبد الصبور والقدماء في الصّوت والبِنْية، أن تكون في مبحثين؛ تسبقهما مقدمةٌ، وتمهيدٌ، وتنتهي بخاتمة توجز نتائجها. وأوضحنا في التمهيد مفهوم الصرف، والفرق بين الصرف والتصريف. والمبحث الأول: كان في (مفاهيم النظرية الصرفية العربية ومبادئها وأصولها)، وفيه: الارتباط بين الصوت والصرف، والأصوات والمقاطع، ونظام الكتابة العربية، والوزن الصوتي والوزن الإيقاعي. والثاني: كان في (تطبيقات المنهج الصرفي) المتبع في وصف التغير اللاحق بالبنية وتفسيره، وفيه: كيفية وزن المهموز، وأقسام المعتل وأوزانه، وتوكيد الفعل بالنون، والإعلال والإبدال.

الباحثان

م.د. علاء عبد الأمير شهيد — جامعة الكوفة / كلية الآداب

م.أصيل محمد كاظم — جامعة القادسية / كلية التربية

تمهيد: في الصرف والتصريف:

أولا- معنى الصرف والتصريف:

في اللغة: أصلهما مصدران لصَرَفَ وصَرَّف، ويدلاّن على معانٍ منها: التقليب، والتحويل، والتغيير، من وجه لآخر، أو من حال لحال. يُقال: صَرَفت الصبيان: قلبتهم. وقالوا: وصَرَف اللهُ عنك الأذى، أي: حوّله، ومن ذلك: تصريف الرياح والسحاب، أي: تحويله من مكان إلى مكان، وتصريف الأمور، وتصريف الآيات، أي: تَعْيينها في أساليب مختلفة وصور متعدّدة. والتصريف أبلغ في معنى التغيير من الصرف، والعكس في معنى التحويل والتقليب[١].

ظهر مصطلح التصريف في كتب النحو، ولم يتخلف عنه في بداية ظهوره، حتى قال ابن جنيّ (ت٣٩٢هـ): (لا تكاد تجد كتابًا في النحو إلاّ والتصريف في آخره)[٢].

وذكر سيبويه (ت١٨٠ هـ) مصطلح (التصريف) في حديثه عن (هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه، وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل. فما كان على ثلاثة أحرف من غير الأفعال فإنه يكون (فعلاً)، ويكون في الأسماء والصفات. فالأسماء مثل: صقر، وفهد، وكلب. والصفة نحو: صعب، وضخم، وخدل ... ويكون (فعلاً) فيهما، فالأسماء نحو: رجل، وسبع، وعضد، وضبع والصفة نحو: حدث، وحذر، وخلطٍ ...)[٣].

ونلاحظ في مصنفات العلماء الإول أن مفهوم النحو بمعناه الواسع العام مشتمل على أحكام الكلمة، في حالتي التركيب والأفراد، والأخيرة تكون على قسمين: قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني - وأبواب وموضوعات هذا القسم درست ضمن دراسة الكلمة في حالة التركيب، ولم يطلق عليه لفظ (التصريف) - وقسم تتغير فيه الكلمة لا لاختلاف المعاني، نحو الزيادة والإبدال والإعلال وغير ذلك، وهو ما أطلق عليه الصرفيون القدماء مصطلح (التصريف)[٤].

وقد مرّ هذا العلم بمراحل، اتسعت فيها مباحثه، وتطوّر مفهومه، ليكون علمًا مستقلاً، قسيمًا للنحو لا قسمًا منه، وانتقلت تسميته في كثير من المصنفات إلى علم الصرف. وتمثّل هذا في المتأخرين من النحاة، كعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، وابن مالك (ت٦٧٢هـ)، وابن هشام (ت٧٦١هـ)، وأبي حيان (ت٧٤٥هـ)، وغيرهم.

وتعددت تعريفات القدماء لهذا العلم، لكنهم يتفقون في كونه علمًا مستقلاً قسيمًا للنحو، وإن اختلفوا في تفاصيل الأبواب والمسائل. ولعلّ الجرجانيّ أول من ألف كتابًا وصل إلينا باسم (الصرف) وابتعد عن التسمية (التصريف)؛ غير أنه لما أتى إلى التعريف عرّف التصريف، فقال: (اعلم أن التصريف تفعيلٌ من الصرف، وهو أن تُصرِّف الكلمة المفردة فتولّد منها ألفاظٌ مختلفة، ومعانٍ متفاوتة)[٥]. أما ابن عصفور فذكر أنّ التصريف قسمان: (أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني ... والآخر من قسمي التصريف: تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنًى طارئ على الكلمة)[٦]. ويعرف ابن الحاجب التصريف فيقول: (التصريف علمٌ بأصولٍ يُعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب)[٧]. ويعرفه ابن مالك بقوله: (التصريف علمٌ يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالةٍ وزيادة وصحّة وإعلالٍ وشبه ذلك)[٨].

ثانيا- التسمية بالصرف والتصريف:

الصرف في اللغة مصدرٌ للفعل الثلاثي: (صَرَف). والتصريف مصدرٌ للفعل الثلاثي المزيد بالتضعيف: (صَرَّف)، فالتسمية بالمصدر، والزيادة في الفعل تُعطي معنًى زائدًا في المصدر؛ إذ الزيادة في المبنى تدلُّ على الزيادة في المعنى. وبُدئ باستعمال لفظة (التصريف) عنوانًا لهذا العلم، دلالة على المعنى الاصطلاحي الذي أرادوه وهو معنى: تغيير الأبنية من وضع إلى وضع، ومن مثال إلى مثال. والتصريف يفيد معنى التغيير أكثر من إفادة الصرف لهذا المعنى، وكذا يوحي معنى التصريف بالعمل والتدريب وكثرة التمارين.

وحين اتسعت دائرة هذا العلم، ودخل فيه بعض المسائل والقواعد التي يبدو فيها التغيير أقل ظهورًا، ظهر مصطلح (الصرف) على هذا العلم، ليشمل تلك المسائل والقواعد. ولهذا فإنّ بعضهم يَعُدّ التصريف هو المعنى العملي؛ لأنه يرتبط بكثرة دوران الأبنية واشتقاقها والعمل فيها، والصرف هو المعنى العلمي؛ لأنه يرتبط بالأصول الكلية التي ينبني عليها معرفة أحوال المفردات[٩]. وعلى هذا الرأي د. عبد الصبور شاهين إذ يقول: (نحن نرى أن المقصود بالمعنى العلمي هو مدلول (الصرف). والمقصود بالمعنى العملي هو مدلول (التصريف)، ومن ثم يتخصص كل من المصطلحين لدلالة واحدة. وبذلك يقترب معنى (الصرف) من معنى مصطلح (المورفولوجيا) في الدراسة اللغوية الحديثة ... وليست هناك مانع، بل هو ضروري، أن نتناول علم (الصرف) بالمفهوم الحديث، وبالمنهج الحديث الذي يربط بين فروع علم اللغة، فليس من الممكن دراسة بنية الكلمة، دون دراسة أصواتها، ومقاطعها، وعلاقة الصوامت (السواكن) بالحركات، لأن كل تغيير تتعرض له هذه البنية ينشأ عن تفاعل عناصرها الصوتية في الممارسة الكلامية، على مستوى الأفراد الناطقين باللغة)[١٠].

والمتأخرون من علماء العربية يجعلون (الصرف)، و(التصريف) لفظين مترادفين، أما المتقدمون منهم فقد كانوا يطلقون كل لفظ منهما على معنى، وقد اختار المحدثون لفظة (الصرف)؛ لخفتها، ولموافقتها كلمة (النحو)؛ لأن النحو والصرف صنوان[١١].

المبحث الأول- في مفاهيم النظرية الصرفية العربية (المبادئ والأصول):

أولا – الارتباط بين الصوت بالصرف:

إن من ثمرات علم اللغة الحديث في دراسة اللغة ربط الدراسات الصرفية بالدراسات الصوتية الحديثة بعد تطور آلات الصوت وأدواته، كما ربط الصرف مع باقي فروع اللغة. والفرع (الفنولوجي) هو الذي يعنى بأثر الصوت اللغوي في تركيب الكلام، نحوه وصرفه، ولهذا يمكن أن يطلق عليه علم الأصوات الذي يخدم بنية الكلمات وتركيب الجمل في أية لغة من اللغات.

والقدماء قد بحثوا مستويات اللغة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، كما يبحثها علم اللغة الوصفي الحديث؛ فميادين البحث في اللغة عند العرب تشبه أو تماثل من حيث العموم والشمول، تلك التي نشغل أنفسنا بها اليوم، ونكرس كثيراً من جهدنا لمناقشتها[١٢]. لكنهم لم يفيدوا الفائدة المرجوة في استغلال نتائج البحث في هذه العلوم لخدمة بعضها البعض.

وتوصل اللّسانيون المحدثون إلى أنّ كثيراً من موضوعات علم الصرف لاتستقيم دراستها دراسة دقيقة إلاّ بالاعتماد على القوانين الصوتية؛ فالدراسات اللغوية الحديثة تنصّ على فشل أيّة دراسة صرفية أونحوية لا تأخذ في الحسبان الجانب الصوتي للظاهرة المدروسة[١٣]. ويرى كمال بشر أنه لشدة ارتباط مسائل الصرف العربي بالقوانين الصوتية يجب دراستها في إطار مستقل من البحث يلحق بعلم الأصوات لا بالصرف، أو ضمن نطاق ذلك الفرع الجديد من الدراسة اللغوية الذي يشار إليه بـ (التحليل الصوتي – الصرفي)، أو ما يسمى أحياناً بـ (التغير الصوتي – الصرفي)[١٤].

من أجل ذلك كان علم الصرف من أكثر فروع الدراسة اللغوية حاجة للتحليل الصوتي[١٥]؛ فهو يتصل اتصالاً وثيقاً بكثير من القضايا الصوتية، من مثل: طبيعة المدّ واللين، وعلاقة الحركات بحروف المدّ واللين، وقضية المتحرك والساكن، وامتناع التقاء الساكنين، والاعلال والابدال، والادغام، والبناء المقطعي للغة العربية[١٦].

وعليه عدوها من من المسائل الصرفية الصوتية؛ لما يظهر علي بعض الأصوات من تأثر عند وقوعها متجاورة في داخل بعض التشكلات البنيوية الصرفية.

ومن الأمثلة على تداخل الظاهرة الصوتية في مجالي النحو والصرف معاً أن نعتبر أصوات المد: (الألف، والواو، والياء) في مثل: (قال، يقول، يبيع)، حركات طويلة، مهما يكن موقعها، فهذا اعتبار صوتي خالص. ولكنه يُؤثر في الصرف حين نعتبرها مجرد حركات طويلة لا تمثل أصلاً من أصول الكلمة على خلاف ما يرى القدماء. ويُؤثر في النحو حين تعتبر (ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة) ضمائر حركية، لا يصح أن يقال فيها إنها مبنية على السكون؛ فالحركة لا يمكن تصور خلوها في ذاتها منها[١٧].

ثانيا – الصوامت والصوائت:

إن الدراسات الصوتية في العصر الحديث بلغت درجة كبيرة من التقدم، وتوصلت إلى نتائج مهمة أسهمت في ايجاد التعليلات المناسبة لكثيرٍ من المسائل التي كانت محط خلافٍ بين القدماء، وكل ذلك يرجع إلى التقدم العلمي والتقني الذي شهده العصر؛ إذ أن استخدام المختبرات الصوتية صحح بعض المفاهيم بالنسبة لمخارج الأصوات وصفاتها وما يطرأ عليها في التركيب، وهو ما افتقر إليه القدماء.

ومن أكثر المجالات التي كانت محط خلاف بين المحدثين والقدماء ما تعلق بدراسة المصوتات، التي يسميها علماء الأصوات بأصوات المد واللين أو الحركات، وهي القسيم الثاني للصوامت أو الحروف. ويعد تقسيم الأصوات إلى صوامت (Consonants)، وصوائت (Vowels)، من أبرز التقسيمات في الدرس الصوتي العربي وأقدمها[١٨]، ومن هذا التقسيم تتفرع تقسيمات الصفات الأخرى؛ لذلك نجد أن استعمال هاتين التسميتين أجدى في هذا البحث؛ كونهما مصطلحين مألوفين لدى الدارسين[١٩]، ويؤديان الغرض من استعمالهما.

١- موقف القدماء من الصوامت والصوائت:

للقدماء جهود في الدرس الصوتي تنم عن فهم دقيق لطبيعة الصوت اللغوي، وتدل على معرفة تامة بالجهاز النطقي وأعضائه. فقد عكفوا على دراسة أصوات لغتهم، وتمكنوا من وصفها وصفاً دقيقا، فبينوا صفاتها ومخارجها، ووضعوا القواعد والقوانين لتلك الأصوات وخصائصها وعلاقاتها بعضها ببعض. وبينوا دلالاتها في أبنية الكلام العربي، ووصفوا بكل اقتدار ظواهر الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، وقسموا الأصوات تقسيما دقيقا اقترب من تقسيم المحدثين الذين اعتمدوا أحدث الأجهزة الصوتية في ذلك.

وفي طليعة ما يهمنا من الحديث عن الصوامت والصوائت طريقة الأقدمين في التمييز بينهما؛ فالخليل (ت١٧٥هـ)، مثلاً، وزع الحروف على مخارجها، ونسب كل مجموعة منها إلى مخرج كالحلق واللهاة واللسان والشفتين، ثم رتب الحروف في مدرج المخارج على نحو يشعر بإدراكه للفرق بين النوعين، فقد أتى بخمسة وعشرين حرفاً على نسق متصل في سلسلة واحدة، وسماها الحروف الصحاح، ثم أتبعها بمجموعة أخرى فيها حروف المد، ومعها الهمزة، وسماها هوائية[٢٠]، وإن

كان أخطأ في موضع الهمزة، على ما يرى د. كمال بشر[٢١]. وفي تسميته لحروف المد بالهوائية كان قد أتى بأهم خاصة من خواص الحركات، وهي حرية مرور الهواء في حال النطق بها، فلا يقف في طريقها عائق، أو لا يتعلق بها شيء، حسب عبارته.

ونلاحظ إدراك ابن جني لأهم ما يميز الحروف الصامتة من الصائتة، فالصامتة قد يقف هواؤها وقوفاً تاماً فلا تجد للصوت منفذاً هناك، والصائتة يمتد فيها الهواء في مجراه ويستمر في الامتداد لا يمنعه شيء حتى ينتهي بانتهاء نطق الصوت نفسه، وذلك عند فصل في كتابه: (سر صناعة الإعراب)، دعاه: (ذوق أصوات الحروف)، اعتمد فيه على أساس اعتمده قبله الخليل. وفيه نقرأ قوله: (سبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكناً لا متحركاً، لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره، وتجتذبه إلى جهة الحرف التي هي بعضه، ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به، فنقول اك، اق، اح، وكذلك سائر الحروف، إلا أن الحروف أشد حصراً للصوت من بعضها، ألا تراك تقول في الدال والطاء واللام اد، اط، ال، ولا تجد للصوت منفذاً هناك... فإن اتسع مخرج الحرف حتى لا يقتطع الصوت عن امتداده واستطالته استمر الصوت ممتداً حتى ينفد.. فيفضي حسيراً إلى مخرج الهمزة، فينقطع بالضرورة عندها إذ لم يجد منقطعاً فيما فوقها، والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة الألف ثم الياء ثم الواو)[٢٢].

على أن الفرق بين الصامت والصائت يبدو على نحو أوضح عند ابن جني في تصوير بارع ودقيق، عند مقارنته جهاز النطق عند الإنسان بالناي بقوله: (شبه بعضهم الحلق والفم بالناي، فإن الصوت يخرج فيه مستطيلاً أملس ساذجاً، كما يجري الصوت في الألف غفلاً بغير صنعة، فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناي المنسوقة، وراوح بين أنامله اختلفت الأصوات. وسمع لكل خرق منها صوت لا يشبه صاحبه، فكذلك إذا قطع الصوت في الحلق والفم باعتماد على جهات مختلفة كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة)[٢٣]. وهنا يميز ابن جني بين الصامت والصائت تمييزاً يوافق ما تجري عليه الدراسات اللغوية المعاصرة فهذا الصوت المستطيل الأملس هو الصائت الذي لا يعترضه عائق، وذلك الذي اعترضه ما يقطع امتداده هو الصوت الصامت. ويسمي ابن جني الصامت صحيحاً والصائت حرف مد واستطالة، فقد قال: (جميع الحروف صحيحة إلا الألف والياء والواو اللواتي هن حروف المد والاستطالة.. إلا أن الألف أشد امتداداً وأوسع مخرجاً)[٢٤]، وفي نطق هذه الألف خاصة تتضح ظاهرة حرية مرور الهواء وانطلاقه.

وأدرك ابن جني نوعاً من العلاقة تقوم بين الحركة وحروف المد في النص الآتي الذي يستوقف النظر: (اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة)[٢٥]. ويؤخذ من هذا النص أمر مهم هو أن الحركات تشترك مع حروف المد في ناحية النطق والوضوح السمعي، لكنها أقصر من تلك الحروف، فهي أبعاض لها، ودليل ابن جني على هذا أنك متى أطلت الحركة صارت حرف مد، وفي هذا يقول: (ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه ...)[٢٦]، ويأتي بأمثلة على هذا منها أنك إذا أشبعت فتحة عين (عمَر) حصلت على (عامر)، وإذا أشبعت ضمة عين (عُمر) حصلت على (عومر)، (فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما نشأت عنها، ولا كانت تابعة لها)[٢٧]. ويقول د. كمال محمد بشر: (الحركات الأساسية في اللغة العربية ثلاث هي الفتحة والكسرة والضمة، هذه الحركات تكون قصيرة وطويلة، فالقصيرة معروفة، وهي التي سماها ابن جني حركات بالفعل، والطويلة ما سماها بحروف المد واللين ...)[٢٨].

وعلى هذا يمكن أن نعد أصوات المد عند ابن جني حركات طويلة، على نحو ما يرى المحدثون، وإن لم يَنُصَّ على أنها حركات، فهذا مفهوم من كلامه؛ إذ أن الحركات والحروف تتفق في كل شيء مع فارق واحد هو الطول والقصر[٢٩]، ولا خلاف بين قديم ومحدث في أنَّ عدد المصوتات ثلاثة من حيث النوع، ستة من حيث الكم. ثم إن إشارة ابن جني إلى متقدمي النحويين تدل على رؤية علماء العربية إلى المصوتات، وأنهم أدركوا ما وضحه من طبيعتها وعلاقاتها بعضها ببعض بصورة تامة، ولكنهم عاملوها من الناحية العملية على أنها صوامت فرسموا قبلها حركات من جنسها[٣٠]. وهذا ما نلاحظه إذا نظرنا في صنيع الخليل حين اخترع علامات الضبط التي ما نزال نستعملها إلى اليوم؛ إذ أخذ من حروف المد صورها مصغرة للدلالة عليها، فالضمة واو صغيرة في أعلى الحرف لئلا تلتبس بالواو المكتوبة، والكسرة ياء متصلة تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة فوقه.

بقي أن نشير إلى رأي ابن جني في قضية خلافية قديمة وهي: ما السابق الحرف أو الحركة؟ وقد رأى بعض القدماء أن السابق هو الحركة. ووقف آخرون موقفاً وسطاً فقالوا بأنهما يحدثان معاً، أما ابن جني وقبله سيبويه، فقد رأيا أن موضع الحركة من الحرف بعده لا قبله، وهو رأي لم ينقضه المحدثون؛ لأن الأدلة والشواهد التي جاء بها ابن جني كانت قوية[٣١]؛ فالكلام في العربية لا يبتدأ بحركةٍ، وإنما بصوتٍ صامت، والحركة تأتي بعدهُ، وأنَّهُ لا يلتقي صامتان في الكلام إلا أن يفصل بينهما مصوت (قصير أو طويل)، إلا في حالة الوقف، كالوقف على كلمة: (بَكْرْ)[٣٢].

٢ـ موقف المحدثين من الصوامت والصوائت:

مما مر نفهم أنه لا يوجد خلاف بين القدماء والمحدثين في طبيعة الأصوات وصفاتها وإنما الخلاف في طريقة التفكير؛ فقد عاملوها من الناحية العملية على إنها صوامت؛ فمن المفاهيم الشائعة لدى القدماء أن حرف المدّ[٣٣] هو حرف العلة الساكن المسبوق بحركة من جنسه، مثل الألف في: (قامَ، وسارَ، وكِتاب)، والواو في: (نُور، وسُوق، وعُجُوز)، والياء في: (دِين، وسَعِيد، وعَرِين). وحرف اللين هو الواو أو الياء الساكنتان المسبوقتان بفتحة[٣٤]، مثل الواو في: (حَوْض، ودَوق)، والياء في: (بَيْت، وزَيْت). وحرف العلة عندهم هو الواو والياء المتحركتان كالواو في: (وَرَق)، والياء في: (يُسْر)، وهما مضارعتان للحروف الصحيحة لاحتمالهما الحركة.

على أن مفهوم العلة بإطلاقه يشمل عندهم (الألف، والواو، والياء) من الأنواع السابقة كلها. وهي الحروف التي اتَّسعت مخارجها، وتميز نطقها باليسر والسهولة، وخرجت من تجويف الفم بلا إعاقة أو اعتراض لهواء الصوت[٣٥]. وهذا ما يميزها عن سائر الحروف الصحيحة في الألفباء العربية. ولعله أساس التقسيم إلى صحاح وعلل. وتتميز حروف العلة من الناحية الصرفية عندهم بكثرة تبدّلها، وتحوّلها، وعدم استقرارها، على العكس مما نراه في الحروف الصحيحة التي تتميز بقدر كبير من الثبات.

وقد جمع القدماء بين حروف المدّ واللين في مجموعة صوتية واحدة، على الرغم من التفريق النظري بينهما، وملاحظة أن حروف اللين تتصرف كالحروف الصحيحة في مواضع متعددة. فإذا التقى ساكنان أولهما حرف لين كالواو في: (اخْشَوْا)، والياء في: (اخْشَيْ)، يُتَخَلَّصُ من التقاء الساكنين بإدخال حركة بعد حرف اللين (اخْشَوُا الله، اخْشَي الله) تماماً كما يحدث بين الساكنين الصحيحين، وإذا التقى ساكنان أولهما حرف مدّ، حُذِفَ حرف المدّ كحذف الواو والياء المدّتين في الفعلين المجزومين: (لم يَقُمْ، ولم يَسِرْ)[٣٦]. ولذلك لم يكن القدماء يعنون بالتمييز بين واو المد في: (يَرْكُضُونَ) وواو اللين في (يَسْعَوْنَ)، أو بين ياء المدّ في: (تَنْشَرِينَ) وياء اللين في: (تَخْشَيْنَ). وكانوا يجمعونهما في اللفظ هكذا: حروف المدّ واللين. وربما أشاروا إلى اللين بالمد[٣٧]، أو إلى المدّ باللين[٣٨]. وحاول بعض العلماء تصنيف الألف على أنها حرف مدّ ولين معاً، لأنها ساكنة مسبوقة بحركة من جنسها، وساكنة مسبوقة بفتحة[٣٩]. وهذا قول غير صحيح بتاتاً، ومبني على استدلال منطقي لا

على الحقائق الصوتية نفسها، فالألف من حيث طبيعتها الصوتية لا تكون إلاّ حرف مدّ، أي حركة طويلة خالصة.
وما حروف المدّ عند المحدثين إلاّ حركات طويلة خالصة؛ فالألف هي فتحة طويلة، وواو المدّ هي ضمّة طويلة، وياء المدّ هي كسرة طويلة؛ وبذلك يُخْرِجون من الحروف الصحاح (الألف، والواو، والياء) المدتين ويلحقونهما بالحركات أو الصوائت. وهم يُدْخِلون في الصحاح أو الصوامت (الواو، والياء) اللّينتين أو المتحركتين، مع اعترافهم بأن (الواو، والياء) اللينتين أو المتحركتين تشبهان الحركات أو الصوائت من حيث اتساع مخرجهما، وإن كان أقل من اتساعه مع الحركات الخالصة، أي أصوات المدّ ومقابلاتها القصيرة وهي: (الفتحة، والضمّة، والكسرة)، ويسمح بنوع ضعيف من الحفيف[٤٠].
ومن الأفكار الأساسية عند القدماء فكرتهم عن المتحرك والساكن التي بنوا عليها تقسيماتهم العروضية وربّما الصرفية. فالمتحرك عندهم هو الحرف الصحيح (الصامت) الذي تتلوه حركة. والساكن يأتي على ضربين: ساكن يمكن تحريكه، وساكن لا يمكن تحريكه. والأول منهما يشمل جميع الحروف ما عدا الألف، والثاني هو الألف في نحو: (كِتَاب، وحِسَاب، وبَاعَ، وقَامَ)[٤١]. ويفهم من كلام القدماء بهذا الخصوص أن الساكن الذي يمكن تحريكه هو الحرف الصحيح (الصامت)، فهو قابل للحركة وللسكون، وأن الساكن الذي لا يمكن تحريكه هو حرف المدّ الألف، فهو الأصل في السكون لأنه لا يأتي إلا ساكناً. ويُحْمَلُ عليه (الواو والياء المدّتان)؛ لأنهما تشبهانه في لزوم السكون وعدم التحريك. أما (الواو والياء المتحركتان) فهما قابلتان للحركة كالحروف الصحيحة.
وعند المحدثين أن الأصوات الصحيحة (الصوامت) هي وحدها التي تقبل الحركة والسكون، ويلحق بها الواو والياء اللينتان والمتحركتان. أما أصوات المدّ فلا تقبل الحركة ولا السكون، ومن الخطأ وصفها بالسكون؛ لأنها حركات منافية بطبعها للسكون[٤٢]. وهنا ثمة خلاف بين القدماء والمحدثين في النظرة إلى أصوات المد واللين؛ فهم أخذوا على القدماء قولهم إن المصوتات هي أصوات ساكنة، وأنها مسبوقة بحركات تجانسها، مفسرين ذلك بأن القدماء قد انخدعوا بطريقة الكتابة العربية التي تضع حركة قبل حروف المد وسكوناً فوقها لاعتبارات كتابية. ورأوا في قول القدماء بسكون أصوات المد بذور فكرة منطقية مؤدّاها أن أصوات المد ما دامت لا يمكن أن نصفها بالحركة فلا بد أن تكون ساكنة، وبذور فكرة عروضية مفادها أن حرف المد والمتحرك الذي قبله يمكن تمثيله بالرمز (- ٥)[٤٣]. فالقدماء قالوا بسكونها لأنهم رأوها غير قابلة للحركة، لأنها متحركة بحركة ذاتها، فأشبهت الساكن الذي لا يحرك، أو رأوها من الناحية الكمية مساوية لحركة وحرف صحيح ساكن في العروض؛ فالسبب الخفيف: (لا) المؤلف من صامت هو اللام، وحركة هي فتحة تصوروها تسبق حرف المد، ومد هو ألف، يساوي من حيث الإيقاع الكمي السبب الخفيف: (لَنْ)، المؤَلَّفِ من صامت هو اللام، وحركة هي الفتحة، وساكن هو النون. ولو وضع أحدهما مكان الآخر لما حدث خلل في الوزن. وربما نسب القدماء أصوات المد إلى السكون لأنهم رأوا أنها من حيث الرسم الكتابيّ غير متلوة بحركات قصيرة[٤٤].
والمحدثون ينكرون أن تكون أصوات المد مسبوقة بحركات من جنسها، لأن أصوات المد هي أنفسها حركات طويلة، والحركة لا تكون سكوناً؛ لأنها منافية للسكون بطبعها[٤٥]. وليس هناك تركيب في الحركات؛ فالحركة لا تدخل على الحركة من جنسها أو من غير جنسها، طويلة كانت أم قصيرة، ولا بد من وجود فاصل بين حركة وأخرى، كما تقضي بذلك قوانين التركيب المقطعي في العربية التي تمنع أن تتوالى حركتان في المقطع الواحد، وتفرض أن يفصل بين الحركة وأختها صامت أو شبهه[٤٦].

ويفصل المحدثون (الواو والياء اللينتين) عن سائر حروف المد، ويلحقونهما من حيث النوع بـ (الواو والياء المتحركتين)، مستندين بذلك إلى فروق أساسية بين أصوات المد من ناحية، والواو والياء اللينتين أو المتحركتين من ناحية أخرى. فحروف المد لا يصاحب نطقها أي احتكاك أو اعتراض لمجرى الهواء، ولا تفتتح المقاطع الصوتية ولا تغلقها، ويسمى المقطع المنتهي بها مفتوحاً، ولا تكون من حروف المادة الأصلية. أما الواو والياء اللينتان أو المتحركتان فيرافق نطقهما احتكاك ما أي نوع ضعيف من الحفيف. وهما تفتتحان المقاطع وتغلقانها، فالواو المتحركة في: (وَقَف) تفتتح مقطعاً، والواو الساكنة في: (مَوْقِف) تغلق مقطعاً. ولا يمكن لهما أن تكونا قمة المقطع العربي، أي العنصر الحركي فيه؛ فمعلوم أنه لا بد لكل مقطع من عنصر صائت يشكل قمته، وهو الجزء الذي يحمل أقصى التوتر فيه ويقع عليه النبر، فلا يقوم بهذه الوظيفة في العربية إلاّ حركة قصيرة أو حركة طويلة (أي صوت مدّ). ولا تقوم الواو أو الياء اللينتان أو المتحركتان بهذه الوظيفة على الرغم من شبههما بالحركات لاتساع مخرجهما. ولذلك تقع (الواو، والياء) اللينتان أو المتحركتان موقعاً فريداً في النظام الصوتي العربي، فيصحّ أن نطلق عليهما لاتساع مخرجهما: أشباه الحركات أو الصوائت أو العلل، وأن نطلق عليهما كذلك: أشباه الصحاح أو الصوامت[٤٧]، لشبههما بالصوامت من حيث طبيعتهما النطقية التي تتطلب نوعاً من الاحتكاك، ومن حيث الوظيفة التي تؤديانها في المقطع، والجذر، والوظائف الصرفية عامة، ولقبولهما الحركة والسكون كالصوامت تماماً.
وسنحاول في هذا البحث أن نبرز طبيعتهما الصامتة، لأنها أحد المداخل لتضعيف بعض آراء القدماء عند د. عبد الصبور في كتابه: (المنهج الصوتي للبنية العربية).
وإذا كانت الواو أو الياء هي الانزلاق بين الحركتين فمن البديهي أنها ليست حركة كاملة، بل هي صوت بيني أطلق عليه المحدثون لقب: نصف حركة؛ لذا قرر د. عبد الصبور أنه سيتعامل مع الواو والياء نصفي الحركة باعتبارين: الأول أنهما نصف حركة من الناحية الصوتية، والثاني أنهما نصف صامت من الناحية الموقعية؛ حيث يقع الانزلاق موقع الصامت فيعطى حكمه وبخاصة من حيث وزن الكلمة، أي أنهما حينئذ صامتان اعتباريان. وقد أثبتت البحوث الصوتية أن الانزلاق بين الحركتين يصاحبه نوع من الاحتكاك لا يكاد يقع تحت ملاحظة الأذن، وهو ما لم ينف عنها صفة الانطلاق[٤٨].
ومن أوجه الفرق كذلك بين القدماء والمحدثين ما يراه القدماء من أن الحركات المجانسة التي تسبق حروف المدّ يمكن أن تنقل إلى الحرف الذي يسبقها، وأنها يمكن أن تحذف، وتختزن، ثم تسترد لتأخذ مكانها في موضع آخر، بعد إجراء تغييرات لفظية معينة. وعند المحدثين أن هذا غير صحيح، وأن لا وجود أصلاً لحركات مجانسة تسبق حروف المد، وأن هذا محض خيال[٤٩].
وبربط كثير من المحدثين ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين بالتركيب المقطعي في العربية، ويرون أن إدخال الحركة بعد الساكن الأول عند التقاء صحيحين ساكنين، وتقصير حرف المد (ويسميه القدماء حذفاً) عند التقاء ساكنين أولهما حرف مد وثانيهما حرف صحيح إنما يجري للتخلص من تركيبين مقطعيين يستثقلهما الذوق اللغوي العربي، وهما المقطع المزدوج الإغلاق (ص ح ص ص) المؤلف من صامت فحركة قصيرة فصامتين، والمقطع المغلق (ص ح ح ص) المؤلف من صامت فحرف مدّ (حركة طويلة) فصامت[٥٠].
والدراسات الصوتية الحديثة ترى أن للصوائت حالتان: حالة القصر، وقد وضع لها القدماء ألقاب (الضمة، والكسرة، والفتحة)، وحالة الطول، وقد وضع لها القدماء ألقاب (الواو، والياء، والألف). ثم إن د. عبد الصبور لا يوافق على ألقاب الحالة الثانية نظرا لاضطراب دلالة الواو والياء على ما سيتضح مما يأتي، ويرى ضرورة استبدال الألقاب الثلاثة بعبارات: الضمة الطويلة، والفتحة الطويلة، والكسرة الطويلة. فالحركات عنده تكون قصيرة وطويلة[٥١].
مما مرَّ نفهم أنَّ المحدثين قد عدوا أصوات المد حركات لا حروفا صامتة أو معتلة ساكنة مثلما يقول الصرفيون والعروضيون. ولا فرق في الواقع بين الضميرين في قولنا: (ضَرَبْنَ، وضَرَبْنا) إلا في كمية الحركة الآتية بعد النون؛ فالأولى مبنية على فتحة قصيرة، والثانية مبنية على فتحة طويلة، وإن اختلف مدلولاهما، وكلاهما من ضمائر الرفع المتحركة. وهذه النتيجة ترتبت على التفرقة بين الأصوات المعتلة والطويلة. ومن ثم استنتج د. عبد الصبور مما مضى أن ضمائر الرفع المتصلة نوعان: ضمائر الرفع المتحركة، وهي: (التاء، ونا، ونون النسوة)، وضمائر الرفع الحركية، وهي: (ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة)[٥٢]. ويذكر أنها

لمهمة عسيرة أن نقنع الكثيرين من دارسي العربية ومدرسيها بالفرق بين الحركة القصيرة والطويلة، بما يترتب على ذلك من فصل بين مفهوم رمزي (و– ي)، وهما حرفا علة، أو حركات طويلة، كل في سياقه. وأشد منها أن نقنعهم بأن الصوت الصامت (اللساكن) يتحرك حينا بحركة قصيرة، ترسم برموز إضافية، فوقه أو تحته، ويتحرك حينا آخر بحركة طويلة تأخذ صورة الألف والواو والياء[٥٣].

ان الكلام السابق عن الكمية محض صوتي، ولاعلاقة له بالصرف ولكنه يؤثر في الصرف عندما تعدّ الحركات الثلاثة الطويلة مجرد حركات طويلة لا تمثل أصلا من أصول الكلمة، على خلاف ما يرى القدماء. وترتب عليه تصور بأنه لا يوجد حذف للحركة الطويلة، كما تصور القدماء في حالة الجزم بل تقصير لها، أي اختصار للحركة الطويلة الى قصيرة، تماما كما تحذف الحركة القصيرة من آخر الفعل الصحيح؛ فعلامة الجزم في الصحيح والمعتل هي حذف حركة قصيرة من آخره، أي موقع الحركة من الحرف[٥٤].

وختاما لعلنا نجد الخلاف بين القدماء والمحدثين في جانبين؛ جانب تأسيسي وآخر تفسيري. أما الأول فهو متعلق بخلافهم في علاقة الحركات بحروف المد، والطبيعة الصوتية لحرف المد (الألف). وأما الخلافات التفسيرية فهي مرتبطة بهذه أيضا فهناك خلافات في وصف الظاهرة الصرفية التي وقع فيها التغير، وتفسير التغير. فالمحدثون لا يقبلون كثيراً من حجج القدماء والأسس التي انطلقوا منها في بعض معالجاتهم الصرفية، مثل مساواتهم في النظرة بين حروف المدّ واللين، ومثل القول بأن حروف المدّ ساكنة، وأنها مسبوقة بحركات من جنسها، وأن الحركات التي تصوروها تسبق حروف المدّ، يمكن أن يتصرف فيها بالحذف والنقل أو حذفها واختزانها لتظهر في مواقع جديدة بعد تطبيق قواعد معينة، وأن د. عبد الصبور والمحدثين يربطون ما بين التقاء الساكنين والنسيج المقطعي للغة العربية.

ثانيا- نظام الكتابة العربية:

١- الكمال والاتساق والبساطة من خصائص الخط العربي:

من أهداف هذه الفقرة أن تستحضر مبادئ أنساق الكتابة الأخرى لإعادة التوازن ولتسجل الملامح الأساسية للأبجدية العربية؛ إذ تضع "نظرية علم الاتصال الحديث" للنظام الكتابي النموذجي ثلاث خصائص، وهي: الكمال، والاتساق، والبساطة. ويقصد بالكمال توفر النظام الكتابي على رموز كتابية (حروف) تمثل خطيا كل الوحدات الصوتية الرئيسة التي تتكون منها اللغة. بينما يتوفر شرط الاتساق إذا توفر شيئان، هما: تمثيل الصوت الواحد بالرمز الواحد، وعدم تمثيل الرمز الواحد لأكثر من صوت واحد. بينما البساطة بمعناها الاصطلاحي لا اللغوي، يقصد بها استعمال عدد من الرموز القليلة ذات الأشكال غير المعقدة[٥٥]. وإن عدد أصوات اللغات الطبيعية لا يقل عن عشرين صوتا ولا يزيد عن الخمسين، وتقع العربية في واسطة عقد هذه اللغات، حيث تتكون أبجديتها الصوتية من ستة وعشرين صامتا (ساكنا) وهي الأساس ومن ست مصوتات (حركات) قصيرة وطويلة وعلتان، أي ما مجموعه أربع وثلاثون صوتية[٥٦].

وإذا تفحصنا الحرف العربي في ضوء المعايير السابقة نجد أنه ينتمي إلى النظام الكتابي الألفبائي الذي هو أكثر الأنظمة الكتابية رقيا وتطورا، بل إن الكتابة العربية هي أول نظام كتابي ألفبائي في التاريخ أخذت منه اللغات الأخرى، وما زالت الإغريقية تحمل أسماء عربية سامية كالأليف والبيت[٥٧].

وفي الوقت الذي يمكننا أن نفاضل بين الخطوط لا بين اللغات، يعد الخط العربي، كما سجل الكثير من المنصفين، من أجمل الخطوط على الإطلاق، ولعل حضوره المتميز في الفن التشكيلي العربي[٥٨]، وهو ما يكاد ينفرد به بين الفنون العالمية.

وما يجعلنا لا نسمع قول الذين يزعمون أن الأبجدية العربية غير متناسقة، فضلا على ما ذكر آنفا، أن اللسانيين الغربيين لا يشيدون بخطهم اللاتيني "النموذجي" الذي يدعوننا إليه؛ فقد توقف يسبرسن (*Jespersen*)، وهو من رواد الدراسات الفونولوجية ومن اللسانيين الغربيين، عند الخط اللاتيني، وقرر إن الطريقة التقليدية لكتابة اللغة الإنكليزية أبعد ما تكون عن الاتساق والثبات. فمعرفتنا بأصوات الكلمة لا تساعد على تهجيتها، والعكس صحيح[٥٩]. وهكذا نلحظ هذه الملاحظة على الخط اللاتيني من (*Jespersen*). وبقي لنا أن نتفحص جوانب قصور الخط العربي التي يروجها مناصرو الخط اللاتيني.

٢- الخط العربي ومواطن القصور المزعومة:

إذا كان هذا هو موقف ثلة من اللسانيين الغربيين المرموقين من الخط اللاتيني، فإننا نصطدم ببعض المواقف غير العلمية من الذين يرون أن الأوضاع والأشكال الهندسية لهذه الأبجدية غير متناسقة؛ فبعضها أطول أو أقصر من بعض، وبعضها يكتب عموديا وبعضها الآخر أفقيا، وبعضها يكتب فوق السطر والآخر تحت السطر، وتعدد صور الحرف الواحد حسب كونه متصلا أو منفصلا، وتقارب صور الحروف في الرسم وعدم تمييز بعضها عن بعض إلا بالإعجام أو الإهمال أو النقط، ووقوع النحاة تحت تأثير خداع الكتابة، هو ما طبع الدرس اللغوي عندهم، وأدى الى التعقيد الذي تعرفه اليوم قواعد العربية، وأن العربية تكتب باستعمال الحروف الساكنة فقط، فيعد المشكل الأساسي للأبجدية "العربية" والعائق الأول أمام تقدم عقلية الشعوب التي تبنت الحرف العربي لكتابة لغاتها. وكانت هذه الخاصة في الكتابة العربية - أي خلوها من حروف ترمز إلى الصوائت القصيرة - مجال أخذ ورد ونقاش طويل في نطاق الرد على الدعوة لاستخدام الحروف اللاتينية بديلاً لألفباء الهجاء العربي، ولا يكاد يخلو كتاب في اللسانيات العربية الحديثة من وقفة أمام هذه المسألة[٦٠].

إننا نعرض عن القسم الأول من هذه المواقف؛ إذ نعد ما قلناه آنفا كاف للرد عليها، ونحاول أن نتفحص ما عدوه المشكل الأساس والعائق الأول. فعلى الرغم من أن الكتابة الهجائية العربية ككل أنواع كتابات اللغات السامية الأصل تهمل كتابة الصوائت القصيرة (الحركات)[٦١]. فإن الخط العربي لا يستعمل الحروف الساكنة فقط، بل يثبت رموز الصوامت (السواكن)، ونصف رموز المصوتات (الحركات). ونقصد بذلك ما اصطلح عليه العلماء العرب بحروف المد، وهي: (الألف، والواو، والياء). وهي عند علماء الأصوات والفونولوجيين: (الفتحة الطويلة، والضمة الطويلة، والكسرة الطويلة). إن هذه الأصوات تشكل نصف المصوتات، وهي تثبت بجانب الصوامت كما في: (قال، ويدعو، ويبكي). وهذا التصور كان واضحا عند القدماء[٦٢].

إن إصلاح الخط العربي بدأ مبكرا، وأدخل أبو الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) المصوتات القصيرة إلى النظام الكتابي العربي في صورة نقط فوق الحرف وتحته وأمامه، ثم حسنه وطوره الخليل، فاستوى في صورة ما يعرف عندنا اليوم بـ "الشكل" هكذا: (-َ، -ِ، -ُ). فالمصوتات القصيرة موجودة، وتدوينها التنضيدي لا يقلل من قيمتها، أما الاستغناء عنها فمرهون بقيد انعدام الالتباس، بمقتضى قاعدة: "شكل ما أشكل"، فالكلمات التي تكون محل التباس تشكل، بينما "يقتصد" في غيرها، ومن ذلك أيضا أن اختراع الخليل للهمزة وخضوع الطريقة التي تكتب بها للمصوتات فوق الألف أو الواو أو الياء قلص إلى حد كبير مجال اشتغال الحركات. وبهذا أصبح للمصوتات نظام يتكون أولا من أحرف المد وقواعدها، ثم من الهمزة وقواعدها، ومن وضع الحركات التي تضاف إلى الحروف الصوامت فوقها أو تحتها خوف اللبس، وهذا النظام حفظ الكلمة العربية شكلا ومضمونا من فساد الفهم[٦٣].

فالعربية إذن اخذت شكلها الكتابي كاملاً، وهذا في الصوامت دون المصوتات، ثم بعد ذلك أخذت بمراحل أخرى من التطور أدى إلى انتقال بعض رموزها إلى الاستخدام المزدوج شأنها في ذلك شأن معظم اللغات السامية الأخرى[٦٤]. ولعل هذا الإجراء كان متعمداً خشية الوقوع في متاهة التعبير عن البدائل الصوتية، مثلما

لم تعبر الكتابة العربية عن رموز لألف الإمالة، وألف التفخيم، والألف المرققة، والألف التي فيها زيادة مدَّ، لأنها ظواهر نوعية لهجية، أو ظواهر كمية، لا تؤدي إلى تغيير المعنى[٦٥]، فلا حاجة إلى إيجاد رموز بديلة، وقد وضع الخليل لكل منها علامة تدل عليه.

وبناء على هذا الحيز الضيق الذي تشتغل فيه رموز المصوتات القصيرة، فإن العربية تعتمد على الصيغ والقوالب الكامنة في القدرة اللغوية للمتكلم العربي، مما يجعل الرموز الخطية عموما ذات وظائف محدودة، ولعل هذا ما جعل بعض القدماء يرفضون إقحام نقط الإعجام فضلا عن الشكل في النظام الكتابي القديم[٦٦]. وهذا مفهوم إذا انطلقنا من مسألة القدرة اللغوية، ولكن حاجات المتعلمين والأجانب من اللغة العربية، وكذا المستعملين لنظامها الكتابي في تدوين لغات أخرى، كالفارسية والأوردية، تقتضي استعمال الرموز الكتابية كافة.

وبين د. عبد الصبور إلى أن الدراسات الحديثة تقرر استقلال كل من الصامت و الحركة، بحيث يمكن أداء أحدهما مستقلا عن الآخر، على نحو من التجريد الكامل. وعلى ذلك فلا بد عنده من أن يحترم وجود الحركة في أي نظام للكتابة، يراد بها تصوير الحقيقة العلمية كما هي[٦٧]. ودعا إلى ضرورة الفصل بين الصرف والكتابة؛ ذلك أن الربط بينهما هو أحد مصادر الخلل في النظام الصرفي العربي[٦٨].

ومن هنا كان من الضروري دائما الفصل بين التحليل الصوتي للكلمة وبين كتابتها؛ فإن للكتابة من جانب آخر ميزة تنفرد بها عن النطق، هي أنها لا ترسم التفاعلات الصوتية في الغالب الكثير، وهي من أكثر العوامل تأثيرا في بنية الكلمة ونطقها. فكأن الكتابة تؤدي لنا اللغة في شكلها المثالي، على حين نسمعها في أفواه الناطقين بها صورة حية متفاعلة. هذا الاعتبار هو الذي دفع د. عبد الصبور إلى وضع منهج للصرف العربي على أساس الدراسات الصرفية الحديثة مستعملا فيه رموز الكتابة الصوتية الدولية.

٣- رموز الكتابة الصوتية (الألفباء الصوتية):

تعدّ الكتابة الصوتية وسيلة أساسية في علم الأصوات، تثبت الكلام المنطوق كتابياً من أجل الدراسات اللغوية المختلفة والأهداف التعليمية الأخرى. وتضع هذه الكتابة لنفسها ألفباء صوتية خاصة تعتمد عليها، تختلف عن الألفباء الهجائية المستعملة في الكتابة العادية. وقد دخلت الكتابة الصوتية إلى اللسانيات وأخذت فيها مكاناً رئيساً منذ أن توجه اللغويون إلى دراسة اللغات الحية دراسة حديثة، ومنذ أن بدأوا يفرقون بين مفهومي الحرف والصوت، على أساس كونهما مصطلحين أساسيين يشكل الأول منهما وحدة كتابية أساسية للنظام اللغوي، ويشكل الثاني وحدة نطقية أساسية للبناء الصوتي العام للغة[٦٩].

اعتمد د. عبد الصبور على الرموز الصوتية الاستشراقية في كتابة الأمثلة، وإجراء التحليل للصيغ؛ تيسيرا لعمله، وقصدا إلى الإفهام، وتسجيلا لكل العناصر النطقية كما هي في الواقع. وقد عقّد هذا الكتابة الصوتية، وجعل استعمالها والإفادة منها محدودين؛ نتيجة للصعوبات التي تواجهنا فيها حفظاً وكتابة وقراءة، حتى أن د. عبد الصبور نفسه لم يستعملها إلا ليرمز بها إلى أصوات معينة، وليس ليكتب بها الكلام المنطوق.

إن هذه الرموز تتعارض مع ما ترتبط به عادة في أذهاننا، فضلا على أن قبولنا بالرمز اللاتيني الذي تستعمله الكتابة الصوتية العالمية أساساً لها يعني قبولنا ولو ضمناً بالمبدأ الذي يدعو لإبدال الألفباء العربية بألفباء لاتينية؛ فارتباط الكتابة الصوتية بالكتابة الهجائية ارتباط عضوي لا ينفصم. وكذلك نرى أن استعمالنا للرمز اللاتيني سيقصر استعمال هذه الكتابة الصوتية على الأبحاث اللغوية وحسب، مما يضعف إلى حد كبير من قيمة هذه الكتابة التعليمية، ومن ناحية أخرى فإن اعتياد الإنسان العربي على الكتابة العربية وارتباط هذه الكتابة بتراثه ومعتقداته تجعله ينفر من أية كتابة أخرى تنقل إليه لغته بغير ألفبائها[٧٠].

وذا يوحي لنا بضرورة وضع ألفباء الكتابة الصوتية للغة العربية على أساس ألفباء الكتابة الهجائية العربية، مع إضافات وتعديلات لا تخرج عن المبدأ الأساسي للكتابة الصوتية العالمية، ولا تخل بالكثير من قواعد الكتابة الهجائية العربية، ولا تحدث هوة واسعة بين هذه الكتابة والكتابة الصوتية، مع تجاهل ما قيل في الكتابة العربية وعيوبها؛ إذ من المحال وضع كتابة صوتية تستطيع أن تلبي كل مطالبنا؛ لأنها ستحتوي حين ذلك على عدد كبير من الرموز يجعلها على درجة من التعقيد تعيق استعمالها وتجعله محالاً من الناحيتين العملية والنظرية معا. ولذلك فإن على الألفباء الصوتية أن تكون مبسطة إلى الحد الذي يسمح بحفظها وتذكرها وكتابتها وقراءتها. وأن الكتابة الصوتية العربية لا تقلل من قيمة استعمال الكتابة الصوتية العالمية وأهميتها في اللغة العربية للأجانب، وبخاصة في المرحلة الأولى، حين نعرفهم بالأصوات العربية وطريقة نطقها، من دون أن يكونوا قد تعرفوا بعد على قواعد الكتابة العربية وكل حروف الهجاء، أو حين يضطر الباحث العربي أو المستعرب إلى كتابة أبحاث عن اللغة العربية بإحدى اللغات الأجنبية.

لقد وضعت الكتابة الهجائية والقواعد الإملائية الخاصة بها في لغتنا العربية على أساس يتفق عموماً مع نظامها الصوتي وارتباطه بكل فروع اللغة الأخرى من نحو وصرف. أما مهمة الكتابة الصوتية فهي أن تصور كتابياً الوحدة المنطوقة (الصوت) لا الحرف، تماماً كما وردت في سياق الكلام، لا حسب صورتها في النظام الهجائي، مراعية كل الخصائص العضوية والفيزيائية لهذه الوحدة الصوتية.

وقد نبه كثير من اللغويين العرب المعاصرين إلى أهمية الكتابة الصوتية وضرورة استعمالها في العربية. وكان في طليعة هؤلاء د. علي عبد الواحد وافي الذي سمى هذه الكتابة "كتابة سمعية" ونبه على أن (هذا النوع من الكتابة يتطلب حروف هجاء أكثر من حروف الهجاء المصطلح عليها، وذلك لأن في هجائنا العادي لا يوجد لكل صوت حرف واحد، مع أن هذا الصوت يختلف اختلافاً كبيراً في شكله ونبرته وقوته ومدى النطق به ... باختلاف الكلمات والجمل وباختلاف موقعه من الكلمة أو العبارة ويختلف النطق به في كل حالة من هذه الحالات باختلاف الأفراد والمناطق...)[٧١].

أن عدد أصوات الكلام يفوق عدد حروف الهجاء بكثير. وكمثال على هذا نأخذ حرف اللام، فهو يرمز إلى عدة أصوات منها اللام المرققة "بالله" واللام المفخمة "واللهِ، تاللهِ"، وحرف الصاد أيضاً يرمز إلى عدة أصوات كالصاد المطبقة المهموسة "حصاد"، والصاد المطبقة نصف المجهورة، التي تبدأ مهموسة وتنتهي مجهورة كما في نطق بعضهم، أو تنطق مجهورة كالزاي في كثير من اللهجات، والأمثلة كثيرة هنا وليس مجالنا البحث فيها أو تعدادها، ولهذا، حين نريد إيضاح الأصوات المنطوقة كتابياً فإننا نحتاج إلى عدد أكبر من الرموز. وقد انتبه ابن جني في وقته على ذلك فزاد على الأصوات الأساسية في العربية ستة أصوات فرعية أخرى هي النون الخفيفة أو الخفيّة، والهمزة المخففة، كالهمزة الثانية من الآية: (أأعجمي وعربي...الآية). كما يلفظها القراء، وألف التفخيم في: (سلام، صلاة، حياة) وألف الإمالة (حاتم، عالم)، والشين التي كالجيم، والصاد التي كالزاي المفخمة، وقد عد هذه الأصوات الفرعية مستحسنة وألحق بها ثمانية غير مستحسنة[٧٢].

هذا من ناحية، ومن جهة أخرى، فإن أهمية الكتابة الصوتية لا تنحصر في أنها ترمز كتابياً لكل الأصوات المنطوقة وحسب، ولكن في أنها تبين وبشكل واضح الطبيعة الصوتية التي تخفى عنا وراء الكتابة الهجائية والقواعد الإملائية المتعلقة بها، حيث أننا، على سبيل المثال، قد نضيف بعض الحروف التي لا تلفظ وتعد زائدة ولا لزوم لها من الناحية الصوتية كما في الكلمات: (مائة، جاءوا، عمرو...) أو نسقط بعض الأصوات الملفوظة كما في (هذا، الإله...) أو نكتب حرفاً يرمز إلى أكثر من صوت كحرف الهجاء (ى) الذي يرمز إلى صوتين مختلفين: ألف اللين الطويلة والياء الطويلة، وهمزة الوصل ظاهرة صوتية بحتة، ولذلك يجب إسقاطها في الكتابة الصوتية في درج الكلام وإثباتها عند البدء به أو بعد وقف، وكذلك الأمر مع التنوين[٧٣].

ثالثا- البنية المقطعية في اللغة العربية:

تعسر لدى علماء الأصوات المحدثين أعطاء تعريف دقيق للمقطع؛ لسببين، الأول: إختلافهم في الأساس الذي يقوم عليه المقطع، أهو فسيولوجي أو وظيفي[٧٤]. والثاني، أن الأجهزة الصوتية أو المختبرية لم تتح لهم تعيين حدود للمقاطع على الرسوم التي يحصلون عليها؛ إذ وجد المحدثون صعوبة في تحديد بدء المقطع ونهايته ولكنهم استطاعوا تحديد وسطه أو أظهر جزء فيه وهي الحركات[٧٥]، فضلا على أختلاف اللغات وطبيعة تأليف كلماتها.

ويعرف د. عبد الصبور شاهين المقطع بقوله: (مزيج من صامت وحركة، يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها، ويعتمد على الإيقاع التنفسي فكل ضغطة من الحجاب الحاجز على هواء الرئتين يمكن أن تنتج إيقاعا يعبر عنه مقطع مؤلف في أقل الأحوال من صامت وحركة (ص ح))[٧٦]. ومن هنا فان المقطع يمثل مرحلة وسيطة بين الصوت المفرد والكلمة المركبة من عدة أصوات[٧٧]. أما د. حسام النعيمي فقد عرفه قائلاً: (وحدة صوتية تبدأ بصامت يتبعه صائت، وتنتهي قبل أول صامت يرد متبوعا بصائت، أو عند انتهاء الكلام قبل مجيء القيد)[٧٨]. وعرفه د. غانم قدوري الحمد بقوله: (المقطع مجموعة أصوات تنتج بضغطة صدرية واحدة، تبدأ بصوتٍ جامد يتبعه صوتٌ ذائب (قصير أو طويل) وقد يأتي متبوعاً بصوتٍ جامد أو أثنين ويكون الصوت الذائب في قمة الأسماع بالنسبة إلى الأصوات الأخرى التي يتألف منها المقطع)[٧٩].

وقرر د. عبد الصبور أن أهم شيء في تصريف الكلمة العربية هو إدراك نظامها المقطعي؛ لأن هذا النظام هو الذي يفرق نسيج الاسم عن الفعل فيه[٨٠]. ومن بين القضايا العالقة بالمقطع في اللغة العربية عرض د. عبد الصبور لجانبين:

١- عدد المقاطع في اللغة العربية:

إن د. عبد الصبور يحدد مقاطع العربية في خمسة تشترك جميعها في أنها تحتوي على صامت أو أكثر من صامت، وهي كما يأتي[٨١]:

١- المقطع القصير المفتوح، وهو مكون من صوتين: صامت + حركة قصيرة: /ص ح/، مثاله مقاطع كلمة: (كَتَبَ): /ك–َ/ت–َ/ب–َ/.

٢- المقطع الطويل المفتوح، وهو مكون من صوتين: صامت + حركة طويلة / ص ح/، مثاله: (ما): /م–َـ/.

٣- المقطع الطويل المقفل، وهو مكون من ثلاثة أصوات: صامت + حركة قصيرة + صامت /ص ح ص/، مثالهِ حرف الجر: (مِنْ): /م–ِن/.

وهذه هي الأشكال المقطعية الثلاثة التي تتكون منها كلمات العربية في حالتي الوصل والوقف، بحيث لا يمكن أن يطرأ من الضرورة ما يخل ببناء واحدة منها[٨٢].

٤- المقطع المديد المقفل بصامت، وهو مكون من صامت + حركة طويلة + صامت / ص ح ح ص/، مثاله كلمة: (كَانْ): /ك–َـَن/.

٥- المقطع المديد المقفل بصامتين، وهو مكون من صامت + حركة قصيرة + صامت + صامت / ص ح ص ص/، مثاله: كلمة: (فَضْلْ): /ف–َض ل/[٨٣].

ووجود هذين المقطعين مرتبط في الغالب بحالة الوقف، ويكثر هذا في الكلمات الثلاثية الساكنة العين، أو غيرها المنتهية بحرف مُشَدَّد، مثل: (مُسْتَحَبٌّ، ومُسْتَرَدٌّ). والواقع أن في هذا المقطع التقاء ساكنين حقيقي، وممكن حدوثه، وإن كان مستثقلاً، وهو مقطع ثقيل مزدوج الإغلاق. وتتخذ العربية عدة وسائل اختيارية للتخلص منه. من ذلك إدخال حركة ما بعد الساكن الأول (بَحْرْ ← بَحُرْ)، أو إدخال حركة مجانسة لحركة الفاء (قُفْلْ ← قُفُلْ، عِدْلْ ← عِدِلْ)، أو نقل حركة الإعراب إذا كان الموقوف عليه مرفوعاً أو مجروراً، وتحريك الساكن الأول بها (جاء بَكْرٌ ← جاء بَكُرْ، مررت بِبَكْرٍ ← مررت بِبَكِرْ). وهذا يؤدي إلى تفكيك المقطع (ص ح ص ص) والتخلص منه بتغيير البنية المقطعية في الكلمة (ص ح ص ص ← ص ح+ ص ح ص). وقد يُلْجأ إلى تخفيف الإدغام وبخاصة في الشعر (هِرٌّ ← هِرْ= ص ح ص ص ← ص ح ص). وقد يرومون الحركة في الحرف الموقوف عليه، أو يقلقونه[٨٤]، وفي هذه الحالة يصبح التركيب المقطعي (ص ح ص + ص ح)، وتكون الحركة الأخيرة (في المقطع ص ح) قصيرة جداً لا تكاد تدركها الأذن. وكل هذا كما أسلفنا اختياري لا إجباري، ويُلْجَأُ إليه لأن العرب تكره التقاء الساكنين حتى في المواضع التي يسمح فيها بذلك[٨٥].

٢- خصائص البنية المقطعية في اللغة العربية ومحاذيرها:

تجتمع المقاطع الخمسة السابقة في الخصائص الآتية:

- لا بد من وجود صامت في المقطع، يبدأ به، وأن يثنى بحركة، هي الأساس فيه: /ص ح/. ومع الزيادة عليهما يعطي المقطع أشكالا أخرى نحو: /ص ح ص/، و:/ص ح ح/، و: /ص ح ص/، و: /ص ح ص ص/. ولا تعرف العربية مقطعا يتكون من صوت واحد صامت أو حركة؛ فالمقاطع الخمسة مقسمة على أساس الزمن كالقصر في المقطع الأول، والتوسط، والطول. كما أن نهاية المقطع لها دخل في التقسيم، فالقصير ينتهي بقمة قصيرة، والمتوسط بقمة طويلة، وكذلك الغلق، والفتح.
- لا يجوز أن يبدأ المقطع بصامتين، ولا بحركة، والنسج المقطعي للعربية لا يبدأ بقاعدة ساكنة؛ فالذوق العربي ينفر من ذلك لأن حالة الصمت التي تسبق النطق هي سكون، ولو ابتدأنا بساكن لأصبحا في نظر الذوق العربي أشبه ما يكون بالتقاء الساكنين[٨٦].
- وكما تكره العربية تتابع الصوامت، فإنها تكره أيضا تتابع الحركات، ولاسيما الحركات الطويلة، فإذا توالت، كما في بعض حالات الإسناد إلى المعتل، فإنها تختصر الحركة الأولى في أغلب الأحيان، ثم يتكون منهما صوت انتقالي مركب، وينتج لنا عادة التقاء الحركات أحد الصوتين الانتقاليين اللذين نسميهما: (الواو) و(الياء). ومن ذلك إسناد الفعل: (سَعَى) إلى ضمير الجماعة الحركي، إذ تتتابع حركتان طويلتان، هكذا: /س_/ ع_َ_/ُ_/ُ/ وحينئذ تختصر الأولى، هكذا: /س_/ ع_/ُ_/ُ/، ثم يتم الانزلاق بين فتحة قصيرة وضمة طويلة، هكذا: /س_/ع_َو/[٨٧].

ومن هذا المنطلق تم تكوين المتن الذي اشتغل عليه د. عبد الصبور لدراسة بنية الكلمة، وكل تغيير يحدث في الكلمة العربية سوف يكون نتيجة تصادم وضعها الأصلي مع طبيعة النظام المقطعي في اللغة، فيلزم تعديلها خضوعا لضرورة النظام[٨٨].

رابعا – الوزن الصوتي والوزن الإيقاعي:

قرر الصرفيون أن ما يحدث في الموزون يحدث مثله في الميزان سواء أكان زيادة أم نقصاً ... وإذا حدث قلب في الموزون حدث كذلك في الميزان. وأن الكلمة توزن على ما هي عليه فعلا، لا على ما كانت عليه أصلا[٨٩]. وكان علماء العربية القدماء ينظرون إلى وزن الكلمة العربية باعتبار أصواتها، واعتبار إيقاعها[٩٠]. والوزن الصوتي هو مقابلة الصوامت بمثلها، والحركات بمثلها. أما الوزن الإيقاعي فهو مرتبط بنوع المقطع وتوزيعه داخل الصيغة الموزونة. ولا ينظر فيه إلى المحاذاة اللازمة في الوزن الصوتي، بل إلى محاذاة المقطع القصير بقصير مثله، والطويل المقفل بمثله، دون النظر إلى عناصر المقطع الواحد من الأصول أو الزوائد[٩١]. فالوزن الإيقاعي (يعتمد النظام المقطعي أساساً له، لا التماثل والمطابقة على أساس كل صامت وصائت على حدة كما هي حال الأوزان الصوتية أو الأصلية. ويقوم الوزن الإيقاعي على نوع المقطع، وطريقة توزيعه في داخل الصيغة فلا يشاكل الوزن الصوتي تماماً)[٩٢].

ومن الطبيعي إن تشترك أوزان صوتيه عدة في إيقاع واحد مشترك يضمها في مجموعة واحدة، ومن الأمثلة على ذلك صيغ التصغير فهي للثلاثي المزيد بحرف أو الرباعي على وزن (فُعَيْعِل) فإذا أردنا وزن المصغر من كلمة: أَحْمَد على وزن أَفْعَل، قلنا: (أُحَيْمِد) بوزن: (فُعَيعِل)، وهو وزن إيقاعي لا ينظر إلى نسق الأصوات، بل إلى نظام المقاطع، وكذلك مسجد على: مَفْعِل تصغر على مسيجد: فُعَيعِل، وليس مُفَيعِل. ومثلاً: وزن (مَفَاعِل) الإيقاعي يشمل الأوزان الصوتية الآتية: (فَعَالِل، فَوَاعِل، فَعَائِل، فَعَاوِل، فَيَاعِل، فَعَالى)[٩٣].

وحاول د. عبد الصبور أن يزيل عن كاهل المتعلمين ما يعانون منه من تصورات وتأملات فلسفية أسبغها المنطق الأرسطي مما يستغلق على الإفهام إلا بعد طول تأمل وروية كابتكار الوزن الإيقاعي (مَفَاعِل) لبناء الجمع، فدعا إلى ترك الوزن الإيقاعي والإبقاء على الوزن الصرفي لبناء الكلمات العربية؛ لأن ذلك الوزن يجر وراءه تعليلات وتأويلات فلسفية وأصول مقدرة على الدرس الصرفي، الطالب والمدرس في غنى عنها. ورأيه هذا يستشف مما وجه من نقد للقدماء في مسألة إبدال الهمزة واواً أو ياء، فالصرفيون قد أرهقوا أنفسهم والدارسين في تصور المراحل الافتراضية. وتخضع تلك المسألة في نظره لملاحظتين: الأولى أن هذه الكلمات لا علاقة لها بالهمزة، بالنسبة إلى (قَضِيَّة، ومَطِيَّة، وهَرَاوَة) ولسنا نجد الهمزة في شيء من تصاريفها مطلقاً كذلك يمكن القول بالنسبة إلى (خَطايا) أنها جمع (خَطِيّة) بالياء المشددة على طريقة من لا ينطقون الهمزة من الفصحاء، فلامها حينئذ كلام (قَضِيَّة)[٩٤]. والثانية: أنه يرى أنه من الأيسر أن لا يفترض جمعها في الأصل على مثال (مَفَاعِل) وإنما الأيسر أن يقال إن وزنها جميعاً: فَعَالى، كـ(عَذَارَى وصَحَارَى ومَذَارَى)، وبذلك نتفادى مواجهة احتمالات التغير المفترضة، ويتوحد نموذج الجمع في هذا الباب بحمل المعتل على الصحيح. وهذا هو الحل الذي يراه د. عبد الصبور لهذه المشكلة بعيداً عن اعتساف الصور الصرفية[٩٥].

ومن هذه المآخذ على كلام القدماء وغيرها، وبناء على نتائج علم الأصوات الحديث، يمضي د. عبد الصبور شاهين في تناول موضوعات الصرف، مثبتا ما يصح أن ينسب حقيقة إلى الدراسات اللغوية الحديثة، وكاشفا عمّا ليس منها، كل ذلك مدعوماً بالحجج والبراهين والتفسيرات الصرفية والصوتية الملائمة.

المبحث الثاني: في تطبيقات المنهج الصرفي:

أولا – كيفية وزن المهموز:

عد د. عبد الصبور الهمزة أصلا من أصول الكلمة تقابل في الميزان الصرفي الفاء أو العين أو اللام. ولما كان من القواعد المقررة أن ما يحدث في الموزون يحدث مثله في الميزان سواء أكان زيادة أم نقصاً، وإذا طبقنا هذه القاعدة على أحوال المهموز في ضوء الحقائق الصوتية آنفا كان الوزن على النحو الآتي:

١- سقوط الهمز بلا تعويض لموقعها، في مثل: خُذ، وسَل، والوزن فيها: (عُل)، و(فَل). بإسقاط الفاء في الأول، والعين في الثاني.

٢- سقوط الهمزة مع تعويض موقعها بطول الحركة السابقة، في مثل: آمن، وأومن، وإيمان، واستاثر، ويوثر. والوزن فيها جميعا يكون بتطويل الحركة في موقعها من الميزان فيكون وزن آمَن: آعَل، وأومِن: أوعِل، وإيمَان: إيعَال، واستاثَر: استاعَل، ويوثِر: يوعِل.

٣- سقوط الهمزة مع تعويض موقعها بالانزلاق الناشئ عن اتصال الحركتين قبلها و بعدها، في مثل الفعل: (قُرِيَ) المبني للمجهول من (قَرّأَ): /ق_ُ/ر_/ي_/، وأصلها: قُرِئَ: /ق_ُ/ر_/ء_/. وحين سقطت الهمزة: /ق_ُ/ر_/، اتصلت الكسرة بالفتحة، فنشأت الياء نتيجة الانزلاق بين الحركتين: /ق_ُ/ر_ِ/، والانزلاق يعدُّ بديلا عن الأصل، فوزن قُرِيَ: فُعِلَ. وكذلك يُوَثِّر: يُفَعِّل. فحرف العلة هنا يمثل لام الكلمة أو فاءها[٩٦].

ثانيا – أقسام الفعل المعتل وأوزانه:

١- الماضي الأجوف:

وذلك مثل: (قَالَ، بَاعَ، خَافَ)، والأصل فيها: (قَوَل، وبَيَع، وخَوِف). والقدماء وضعوا في مثل هذا وأشباهه القاعدة القائلة: تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا[٩٧]، و صارت الكلمات إلى وضعها المنطوق على زنة فَعَل. ويؤخذ على كلامهم فيما تقدم قولهم بانقلاب الواو والياء وحدهما ألفين، ولا يتحدثون عن مصير ما يكتنفهما من حركات. وكذلك قولهم بانقلاب الواو والياء ألفاً لتحركهما بحسب الأصل وانفتاح ما قبلهما بحسب الآن، وهذا يجعل القاعدة تجري على مرحلتين، وهو قول ضعيف لا تأخذ به اللغويات الحديثة.

ومن المؤكد أن موقع العين من هذه الكلمات هو موقع واو أو ياء، نتجت كل منهما من توالي الحركات المتخالفة، وحدوث انزلاق من الفتحة الأولى في كل مثال إلى الحركة الآتية لها. ولما كان المقطع العربي من خصائصه أنه لا يتكون من حركات فقط، وكان المقطع الأوسط من هذه الأمثلة وأشباهها مكونا من حركات مزدوجة، وهو أمر ترفضه اللغة؛ كان الحل هو إسقاط العنصر الذي يسبب الازدواج، وهو الضمة في الأول، والكسرة في الثاني، فلا يبقى فيهما سوى فتحتين قصيرتين، هما الفتحة الطويلة، على هذا النحو: قَوَلَ: /ق_َ/و_َ/ل_َ/ ← /ق_َ_َ/ل_َ/، بَيَعَ: /ب_َ/ي_َ/ع_َ/ ← /ب_َ_َ/ع_َ/. أما النموذج الثالث فتسقط منه الضمة والكسرة معا، لأن وجود أحدهما يسبب ازدواجا غير مألوف في هذه الصيغة من الأفعال، ثم تطول الفتحة الأولى حملا لها على (قال، وباع)، تبعا لعامل القياس الموحد، وطردا للباب على وتيرة واحدة، على هذا النحو: خَوِفَ: /خ_َ/و_ِ/ف_َ/ ← /خ_َ_َ/ف_َ/[٩٨].

ووزن هذه الكلمات في وضعها الجديد لا يصح أن يكون: (فَعَلَ)؛ لأن هذا الوزن مكون من ستة أصوات أو من ثلاث مقاطع قصيرة، وكل من الأمثلة الموزونة مكون من خمسة أصوات فحسب، أو من مقطعين: طويل مفتوح، وقصير. لذا وجد د. عبد الصبور أن الصواب في وزنها جميعا أن يكون (فَالَ)، بإسقاط العين التي هي الانزلاق الساقط بسبب الصعوبة المقطعية[٩٩]. وبدلا من قاعدة: تحركت الواو، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، وهي لا تعبر عن حقيقة التصرف الصوتي في عناصر الكلمة؛ لأنها تفترض أن للواو وجودا منفصلا عن الحركة بعدها وقبلها، وهو خطأ من الناحية الصوتية؛ لأنها ليست سوى الانزلاق بين هذه الحركات، متمثل في نصف حركة، وضع د. عبد الصبور هذه القاعدة: (سقط الازدواج نتيجة الصعوبة المقطعية، فطال المقطع قبلها على سبيل التعويض)[١٠٠]. وبذلك خرج بنتيجة غاية في الأهمية، وهي: (أن هذه الأفعال ثلاثية الأصل ثنائية المنطوق)[١٠١]. وهي نتيجة أكدها في تطبيقاته الصرفية الأخرى.

٢- الفعل المضارع من الأجوف:

إن قول القدماء بنقل حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما لا يقلب الواو والياء تلقائياً إلى حرفي مدّ، كما في: يَقْوُل ← يَقُوْل، ويَبْيِع ← يَبِيْع؛ فالواو والياء الناشئتان بهذه الطريقة ليستا مدين إلا من حيث الصورة الكتابية لا الحقيقة الصوتية. ونحتاج إلى قاعدة أخرى تحول التوالي الصوتي: /و_ُ/ إلى /_ُ_ُ/، و: / ي_ِ/ إلى: /_ِ_ِ/ كالقاعدة التي نحتاج إليها لتحويل التتابعين الصوتيين: /و_ُ/، و: /ي_ِ/ إلى: /_ُ_ُ/ في: يَخْوُف ← يَخُوْف ← يَخَاف، واسْتَقْوَمَ ← اسْتَقْوُمَ ← اسْتَقَامَ، ويَهْيَب ← يَهْيُب ← يَهابُ، واسْتَبْيَنَ ← اسْتَبْيُنَ ← اسْتَبانَ؛ أو إلى قاعدة أخرى تقول مثلاً: إن الواو والياء قد حذفتا وأطيلت الحركة بعدهما تعويضاً، نحو: اسْتَقْوَمَ ← اسْتَقَامَ، يَهْيَبُ ← يهابُ، يَقْوُلُ ← يَقُولُ، يَبْيِعُ ← يَبِيعُ. مع ملاحظة أن الواو والياء في المثالين الأخيرين مدّان ناشئان عن حذف الواو والياء اللّينتين والتعويض عنهما بإطالة الحركة بعدهما. فالواو والياء على هذا هما: /_ُ_ُ/ و /_ِ_ِ/ لا واو و ياء كما في البنية الأساس[١٠٢].

٣- فعل الأمر من الأجوف:

يقول القدماء أن ههنا التقاء ساكنين، نشأ الساكن الأول عن نقل حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما، ويُكْتَفَى بذلك لأن الواو والياء تصبحان ساكنتين مسبوقتين بحركة من جنسهما (أي مدين)، وحين ذاك يلتقي ساكنان: الواو أو الياء ولام الفعل الساكنة. ويتم التخلص من هذا الوضع بحذف الواو والياء: اقْوُلْ ← قُولْ ← قُلْ. ابْيِعْ ← بِيعْ ← بِعْ. تَقْوُلْنَ ← تَقُولْنَ ← تَقُلْنَ. اقْوُلْنَ ← قُولْنَ ← قُلْنَ. اسْتَقْوِمْ ← اسْتَقِومْ ← اسْتَقِيمْ ← اسْتَقِمْ.

ويرى د. عبد الصبور أن في هذه الصيغ مقطعا مديدا لا يتفق وسلوك اللغة في حالة الوصل إلا إذا أنقسم إلى مقطعين طويل وقصير، والمقطع المديد، في بنية فعل الأمر المذكور آنفا: /ق ُ ُل/ لا ينقسم في حالة الوصل؛ لأنه مقفل أبدا، فالسكون فيه ليس عارضا للوقف بل علامة بناء للجزم، ولذا اختصر المقطع المديد وقفا ووصلا، إلى مقطع طويل مقفل: /ق ُل/[١٠٣].

٤- إسناد الماضي الأجوف إلى ضمائر الرفع المتحركة:

يرى القدماء أن في حالة الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة: (تاء الفاعل، ونا الفاعلين، ونون النسوة) ينشأ ساكنان: الأول عين الأجوف، وينشأ عن تحرّك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما، والثاني لامه الساكنة بسبب الإسناد. كما في: قَوَلْتُ ← قالْتُ ← قُلْتُ. بَيَعْتُ ← باعْتُ ← بِعْتُ. خَوِفْتُ ← خافْتُ ← خِفْتُ. ويعامل المزيد في هذا معاملة المجرد، ويتم التخلص من التقاء الساكنين بحذف الألف (أي عين الكلمة)، لكن في الأجوف الثلاثي يراعى بعد الحذف تغيير حركة الفاء. ففي (قَالَ) تغير إلى ضمة للدلالة على الأصل الواوي للكلمة، وفي (بَاعَ) تغير إلى كسرة للدلالة على الأصل اليائي، وفي (خَافَ، وهَابَ) تحول إلى كسرة للدلالة على أصل الباب، أي حركة العين الأصلية في البنية المقدرة وهي الكسرة، وفي (طَالَ) تصبح ضمة للدلالة على أصل الباب وهو أن حركة العين الأصلية هي الضمّة[١٠٤].

وينشأ الساكن الأول كذلك عن نقل حركة الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلهما، ثم قلب الواو والياء لتحركهما، بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلهما، بحسب الآن، كما في: أَقْوَمْتُ ← أَقَوْمْتُ ← أَقامْتُ ← أَقَمْتُ. أَبْيَنْتُ ← أَبَيْنْتُ ← أبانْتُ ← أَبَنْتُ. ويتم التخلص من الساكنين كما رأينا بحذف الساكن الأول وهو عين الكلمة أي الألف المنقلبة عن واو أو ياء. ويرى الرضي الاسترابادي (ت٦٨٦هـ) أن الإسناد أو اتصال ضمائر الرفع المتحركة بالفعل يتم بعد انقلاب العين (أي الواو والياء) ألفاً[١٠٥]. والنتيجة في الحالين واحدة، وهي التقاء ساكنين أولهما الألف المنقلبة عن الواو الياء، وثانيهما لام الفعل الساكنة بسبب الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة، ثم حذف الألف تخلصاً من هذا الوضع.

ويرى د. عبد الصبور أن في غالب الأفعال الجوف قد جرت اللغة العربية على تغليب الفتحة فيها عندما يكون الفعل الماضي غير مسند إلى ضمير أو مسند إلى ضمائر الرفع الحركية، والحركة فيهن قصيرة، ووزن هذه الكلمات: (قُلْتُ، وبِعْتُ، وقُلْنا، وبِعْنا، وقُلْنَ، وبِعْنَ)، مثلا، هو على التوالي: (فُلْتُ، وفِلْتُ، وفُلْنا وفِلْنا، وفُلْنَ، وفِلْنَ)[١٠٦].

على أن أهم مأخذ عليهم في هذا النمط من الأفعال قولهم بأن حرف المدّ يحذف وتبقى الحركة قبله دليلاً عليه[١٠٧]. ويرى المحدثون أن لا حركة هنا تسبق المدّ، وأن الذي يحصل هنا هو تقصير الحركة الطويلة في المقطع المغلق ذي الحركة الطويلة الذي ينشأ في مثل هذه الحالة[١٠٨]. وبعض المحدثين يشير إلى البيئة الصوتية الناشئة بمصطلحات أخرى لا تنص على ذكر المقطع صراحة، بل إلى تتابعات صوتية معينة فيقول: تقصير الحركة الطويلة قبل صحيح ساكن كما في قُلْ، أو صحيحين (صامتين) متواليين، لا تفصل بينهما حركة، كما في اسْتَقَمْتُ[١٠٩]. ويعني التقصير تحويل حركة طويلة إلى حركة قصيرة مجانسة[١١٠]، وذلك يعني من حيث النطق تقصير الزمن اللازم للنطق بالحركة الطويلة حتى تصير في مدى حركة عادية، أي إلى مقدار النصف تقريباً. وهم يرون أن الحركة الموجودة بعد التقصير ليست هي الحركة التي كانت تسبق حرف المدّ حسب تصور القدماء، بل هي المدّ نفسه مُقَصَّراً.

٥- الفعل الناقص:

أ- لام الفعل الناقص:

إن وجود الياء والواو في (رَضِيَ، وسَرُوَ) واضح، ولكنه في (غَزا، ورَمى) قد تعرض لما سبق أن تعرض له الفعل الأجوف؛ فأصل الفعلين: (غَزَوَ، ورَمَيَ). وتقول القاعدة الصرفية تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين[١١١].

أما د. عبد الصبور فيرجع سبب التغيير في لام الفعل إلى عدم توافق هذه الصيغة مع النسيج المقطعي العربي؛ لأن المقطع الأخير سوف يكون مؤلفا من حركات فقط فالتقسيم المقطعي للفعلين يأتي هكذا: /غ َز َو َ/، /ر َم َي َ/. ولذلك أسقطت اللغة العنصر الأصلي في الازدواج وهو والضمة في الأول والكسرة في الثاني وهو الذي ينشأ عنه الانزلاق، أي: لام الكلمة، فاتصلت الفتحتان القصيرتان لتصبحا فتحة طويلة، هكذا: /غ َز َ/، /ر َم َ/. وكل الفعلين بوزن: (فَعا)[١١٢]، فهو ثلاثي الأصل ثنائي المنطوق، تماما كالأجوف.

ب - إسناد هذه الأفعال:

ليس في حديث القدماء عن هذه الأفعال ما يشير إلى حقيقة نطقية ثابتة؛ فهم يشيرون إلى وجود التقاء للساكنين ههنا، هو الذي أدى إلى حذف لام الفعل، ويرون أن الفتحة على عين الفعل تبقى دلالة على أن لام الفعل المحذوفة ألف.

١- إسناد الناقص المنتهي بألف:

عند إسناد هذه الأفعال إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة يلتقي صوتان ساكنان مدان: الأول ألفٌ ينتهي بها الفعل الناقص، والثاني واو الجماعة أو ياء المخاطبة. وهذا يتحقق في الناقص المنتهي بألف، ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، إذا كان مسنداً إلى واو الجماعة، وفي الناقص المنتهي بألف، مضارعاً أو أمراً، إذا كان مسنداً إلى ياء المخاطبة. وهذه الألف (المد الأول) غير ماثلة في البنية التحتية المقدرة، بل تنشأ نتيجة سلسلة من العمليات والتغيرات الصوتية التي تطرأ على تلك البنية المقدرة، وتصيب لام الفعل خاصة. فالفعل (غزا) ينتهي بفتحة طويلة، وحين أسند إليه ضمير الجماعة الحركي، وهو أيضاً ضمة طويلة، اجتمعت حركتان طويلتان، وهو ما تكرهه العربية، في نسيجها المقطعي، وفي مثل هذه الحالة، تختصر الحركة الطويلة الأولى لتصبح فتحة قصيرة، ويتم الانزلاق بينها وبين ضمير الجماعة الحركي، فتنشأ في النطق واو، نتيجة اجتماع الحركات المختلفة هكذا: gazaa + uu > gaza + uu > gazaw. وإذن فالحركة بعد العين هي نصف الألف، وليست دلالة على أن المحذوف ألف كما يقال[113].

وفيما يأتي توضيح لهذه التغيرات مطبقة على أفعال ماضية ومضارعة وأفعال أمر، مجردة ومزيدة، مسندة إلى واو الجماعة: دَعَوُوا ← دَعَاوا ← دَعَوْا. رَمَيُوا ← رَمَاوا ← رَمَوْا. اسْتَعْلَوُوا ← اسْتَعْلَاوا ← اسْتَعْلَوْا. نادَيُوا ← نَادَاوا ← نادَوْا. تَنْسَيُونَ ← تَنْسَاوِنَ ← تَنْسَوْنَ. يَرْضَوُونَ ← يَرْضَاوِنَ ← يَرْضَوْنَ. اسْعَيُوا ←

اسْعَاوا ← اسْعَوْا. ارْضَوُوا ← ارْضَاوا ← ارْضَوْا.
وفيما يأتي أيضاً توضيح لتلك التغيرات مطبقة على أفعال مضارعة وأفعال مسندة إلى ياء المخاطبة: تَرْضَوِينَ ← تَرْضَايَنَ ← تَرْضَيْنَ. تَنْسَيِينَ ← تَنْسَايَنَ ← تَنْسَيْنَ. تَتَعَالَوِينَ ← تَتَعَالَايَنَ ← تَتَعَالَيْنَ. تَتَمَنَّيِينَ ← تَتَمَنَّايَنَ ← تَتَمَنَّيْنَ. ارْضَوِي ← ارْضَايِ ← ارْضَيْ. اسْعَيِي ← اسْعَايِ ← اسْعَيْ.
والذي جرى في الأمثلة السابقة كلها بحسب تصور القدماء أن الواو والياء (وهما لام الفعل) قد تحركتا وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً. والحركة المقصودة هنا هي الضمة التي تصوروها تسبق واو الجماعة والكسرة التي تصوروها تسبق ياء المخاطبة، لأنهما مدان. وقد نتج عن هذا القلب اجتماع ساكنين: هذه الألف وأحد الضميرين: واو الجماعة وياء المخاطبة. ولا بد هنا من الحذف فَحُذِفَ الساكن الأول، وبقيت الفتحة دليلاً عليه[١١٤]. لكن هذه القاعدة مبنية على وهم وهو وجود حركة بين لام الكلمة وواو الجماعة أو ياء المخاطبة.
والملاحظ أن هذين الضميرين يتحولان بعد حذف الألف إلى حرفي لين مشبهين للصحاح. وكلام القدماء في هذا الشأن لا يفسر كيف انقلب المدّ إلى لين. وأن المجرد والمزيد يعاملان بهذا الصدد معاملة واحدة كما ظهر في الأمثلة السابقة.
ومن القدماء مَنْ كان يرى أن الضمة قد استثقلت على الياء في أمثال: اشْتَرَيُوا، فحذفت تخفيفاً فصارت الكلمة: اشْتَرَيْوا، فاجتمع ساكنان: الياء (لام الكلمة) وواو الجماعة، فحذفت الياء وأصبحت الكلمة: اشْتَرَوْا[١١٥]. والغريب أن أصحاب هذا الرأي يساوون هنا بين الياء اللينة وياء المد، ويجرون الحذف على الياء اللينة كما يجرونه على ياء المد. وهم لا يفسرون كذلك تحول واو المد إلى واو لين؛ ويقولون بحذف حركة متوهمة.
وعند الرضي[١١٦] أن الإسناد إلى واو الجماعة وياء المخاطبة لا يتم في الناقص المرفوع إلا بعد الإعلال في الفعل، أي انقلاب لام الكلمة ألفاً، فيلتقي ساكنان، ويتخلص منهما بحذف الألف. أي أن الرضي ينطلق من الأصل المقدر القريب اختصاراً للخطوات، وإن كانت النتيجة واحدة سواء انطلقنا في التحليل من الأصل المقدر البعيد وهو الإسناد قبل الإعلال، أم انطلقنا من الإسناد بعد الإعلال. لكنه يفعل ذلك في بادي الرأي اختصاراً للخطوات، وهو بذلك يختلف عن الوصفيين المحدثين الذي ينكرون هذا الأصل المقدر من حيث المبدأ، ويرون أن الأمور تجري في الصرف على نحو ما هو مستعمل فعلاً لا على ما هو مقدَّر مُفْتَرَض. هذا في الناقص المرفوع المنتهي بألف. أما في الأمر من الناقص المنتهي بألف فلا يلتقي ساكنان لأن أصل: (اخْشَوْا، واخْشَيْ) عنده هو: (اخْشَ)، ثم لحقته الواو والياء، لا: (اخْشَيُوا واخْشَيِي)[١١٧].

٢- إسناد الناقص المنتهي بواو أو ياء:

وفيه التقاء ساكنين المد الأول واواً أو ياء ينتهي بهما الفعل الناقص، والمد الثاني واو الجماعة أو ياء المخاطبة. وهذا يتحقق في الناقص، ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، إذا كان مسنداً إلى واو الجماعة، وفي الناقص المنتهي بواو أو بياء، مضارعاً وأمراً، إذا كان مسنداً إلى ياء المخاطبة. غير أن المد الأول لا ينشأ إلاّ بتسكين الواو والياء، وذلك يقتضي عندهم حذف الحركة الآتية لهما، وهي الحركة المتخيلة قبل الضميرين واو الجماعة وياء المخاطبة. ويلتقي عند ذاك ساكنان؛ لام الكلمة وواو الجماعة أو ياء المخاطبة، فيتوجب عندئذٍ حذف لام الكلمة، ثم يضم ما قبل واو الجماعة ويكسر ما قبل ياء المخاطبة[١١٨].
ولعل الأمثلة الآتية توضح ذلك: تَدْعُوُونَ ← تَدْعُونَ. تَرْمِيُونَ ← تَرْمِيونَ ← تَرْمُونَ. اُدْعُوُوا ← ادعُووا ← اُدْعُوا. ارمِيُوا ← ارْمِيوا ← ارْمُوا. سَرُوُوا ← سَرُووا ← سَرُوا. نَسِيُوا ← نَسِيوا ← نَسُوا. تَسْتَثْنِيُونَ ← تَسْتَثْنِيونَ ← تَسْتَثْنُونَ. تَدْعُوِينَ ← تَدْعُوينَ ← تَدْعِينَ. تَرْمِيِينَ ← تَرْمِيينَ ← تَرْمِينَ. اُدْعُوِي ← اُدْعُوي ← اُدْعِي. ارْمِيِي ← ارْمِيي ← ارْمِي. تَسْتَثْنِيِينَ ← تَسْتَثْنِيينَ ← تَسْتَثْنِينَ.
غير أن ابن جني يرى أن حركة اللام لم تحذف بل نقلت إلى ما قبلها وحركت بها عين الفعل بعد أن ابتزتها حركتَها الأصلية، ثم جرى حذف اللام لالتقاء الساكنين[١١٩].
ويرى الرضي أن الإسناد إلى الناقص الواوي واليائي في حالة الرفع يتم بعد إعلاله، أي بعد حذف الضمة المستثقلة على الواو والياء، فيدخل الضميران واو الجماعة وياء المخاطبة على أمثال: (يَغْزو، ويَرْمي) بعد أن حُذِفَتْ ضمّتهما على النحو السابق، فيلتقي ساكنان، ويتخلص منه بحذف الحرفين (الواو والياء) وبقاء الضميرين (واو الجماعة وياء المخاطبة). ويضم ما قبل واو الجماعة ويكسر ما قبل ياء المخاطبة[١٢٠].
ويرى أن ضميري الجماعة والمخاطبة يدخلان في الأمر من الناقص الواوي واليائي على أمثال: (يِغْزُو، ويَرْمِي) بعد حذف لامهما للبناء للأمر، (فالحق أن يقال: الواو والياء في اغْزُوا وارْمِي إنما اتصلا باغزُ وارمِ محذوفي اللام للوقف)[١٢١]. ويعني بالوقف البناء للأمر. وكذلك يفعلان في مضارع الناقص الواوي واليائي المجزوم إذ يدخلان عليه بعد حذف اللام للجزم. ومعنى ذلك أن الرضي لا يقر بالتقاء الساكنين في الناقص الواوي واليائي المسندين إلى ضميري الجماعة والمخاطبة في حالتي الجزم والبناء للأمر، ويقر به في حالة الرفع.
وتبقى لدينا بعد هذا كله مشكلة لام الناقص إذا كانت واواً مسبوقة بكسرة في المضارع والأمر المزيدين. وهي تبدو في البنية التحتية لدى إسناد فعلها إلى الضميرين واو الجماعة وياء المخاطبة كما يأتي: تَسْتَدْعِوُونَ، تَسْتَدْعِوِينَ، اسْتَدْعِوُوا، اسْتَدْعِوِي. وهنا يمكن القول إن الواو تنقلب إلى ياء قبل الإسناد وتحذف لتطرفها وانكسار ما قبلها، فيصبح الفعل السابق تَسْتَدْعِي، وعند ذاك يعامل معاملة اليائي تماماً، نحو: تَسْتَدْعِو ← تَسْتَدْعِي ← تَسْتَدْعِيونَ ← تَسْتَدْعُونَ. تَسْتَدْعِو ← تَسْتَدْعِي ← تَسْتَدْعِيِينَ ← تَسْتَدْعِينَ. وكذا في الأمر: اسْتَدْعِيُوا ← اسْتَدْعِيوا ← اسْتَدْعُوا. اسْتَدْعِيِي ← اسْتَدْعِيي ← اسْتَدْعِي.
ويمكن القول كذلك إن حركتها بعد الإسناد تُحْذَفُ فتصبح ساكنة مسبوقة بكسرة فتنقلب ياء، ويجري التعامل معها بعد القلب المفترض كالياء. وهذا القلب مفترض؛ لأن التتابع الحركي كله بعد حذف حركة اللام المتخيلة، سواء انقلبت الواو ياء أم لم تنقلب، سيكون مستحيلاً نطقاً وعقلاً؛ إذ كيف يتصور، بل قل كيف ينطق تَوَالٍ من حركة قصيرة (حركة العين)، ومَدَّيْن (الحرف والضمير)، هما حركتان طويلتان في الواقع والحقيقة ؟
ويمكن القول أيضاً إن الواو لا تقلب ياء، وعندئذ لن تكون مَدًّا أي ساكنة مسبوقة بحركة من جنسها، بل ستكون ساكنة مسبوقة بكسرة، وهذا يجعلها لَيِّنة لا مَدَّة، وسيكون حذفها لالتقاء الساكنين على هذا غير مستساغ. بيد أن هذا كله حديث نظري، فلا يمكن أن يتجاور مَدّان، لأن قوانين التركيب المقطعي في العربية تمنعه، وهو مستحيل تماماً، ولو شئنا أن نقرّبه في النطق لنطقنا ما يشبه الواو أو الياء بَيْنَ المدّين.
وثمة مأخذ آخر على كلام الصرفيين في هذه المسألة، وهو أنهم يتحدثون هنا عن اجتلاب حركة قبل الواو أو الياء المدتين لا وجود لها كذلك. زد على ذلك أنَّ ابن جني يجيز نقل الحركة إلى متحرك قبلها، والنقل دائماً يكون إلى الساكن لا المتحرك.

ثالثا- توكيد الفعل بالنون:

١- رأي د. عبد الصبور في نون التوكيد:

عد د. عبد الصبور النسيج المقطعي لنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة من الغريب الذي لم تعرفه اللغة العربية في نسجها المقطعي؛ لأن هذا الشكل: /ص ص ح/

مرفوض أساسا في اللغة، وكذلك لم تعرف العربية أداة تتكون من حرف واحد صامت، كما في نون التوكيد الخفيفة[١٢٢]. ومن ثم خرج بتصور جديد عن تكوينهما، على الأساس الذي عرفته العربية، وهو احتياج نون التوكيد إلى همزة الوصل لتيسير النطق بالساكن، فتكتب نون التوكيد هكذا: (انَّ)، فهي (أنَّ) الناسخة من الحروف المشبهة بالفعل، مع فارق هو أن همزة الناسخة حين تتعامل مع الأسماء في الجملة تكون همزة قطع، وهمزة نوني التوكيد حين تلحق بالفعل همزة وصل، على أن هذه الهمزة لا تظهر مطلقا؛ لأنها مدرجة في الكلام ولا يبدأ بها أبدا[١٢٣].

وإذن فالتعامل مع نون التوكيد الثقيلة هو تعامل مع التكوين المقطعي: /ا َن/ ن َ/ في غالب الأحوال، أي مع مقطعين: أحدهما طويل مقفل: /ا َن/ (ص ح ص)، يتحول إلى (ح ص) في الاستعمال، والآخر قصير مفتوح:/ن َ/ (ص ح). على حين تكون النون الخفيفة مقطعا واحدا: /ا َن/[١٢٤]. وعلى هذا الأساس بدأ د. عبد الصبور في الاشتغال بتحليل علاقات هذا التركيب المقطعي بما يتصل به من نهايات الأفعال المختلفة.

٢ـ تأكيد الفعل المسند إلى اسم ظاهر أو ضمير الواحد المذكر:

في مثل هذه الحالة يكون اتصال الفعل بالنون مباشرة بعد سقوط حركته الإعرابية نتيجة بنائه، هكذا: يَنْصُرُانَّ ← يَنْصُرَنَّ. وهنا تتجلى حقيقة نحوية، وهي أن الفعل قد فقد حركته الإعرابية، وأصبحت نهايته (الراء) متحركة بحركة الوصل (الفتحة)؛ فلهذا قيل إن الفعل مع نون التوكيد يبنى على الفتح. بعد أن ظن النحاة أن الفتحة فتحة بناء مجتلبة خاصة بالفعل، وكشف التحليل الصوتي أنها جزء من أداة التوكيد، ظهرت في هذه الحالة المباشرة، واختفت في الحالات غير المباشرة حين ووجه بحركات ذات وظيفة أساسية، وهي الضمائر الحركية المسند إليها فغطى وجودها على وجود حركة الوصل[١٢٥].

وإذا أكدنا أفعالا معتلة، مثل: (يَسْعَى، ويَرْمِي، ويَدْعُو)، ظهرت لنا صورة أخرى؛ إذ أن الأفعال آنفا قد فقدت لامها حين سقط الانزلاق من النطق، واقتصر على العنصر الأول من المزدوج، ووزنها على التوالي: (يَفْعَى، ويَفْعِي، ويَفْعُو)[١٢٦]. فإذا اتصلت نون التوكيد بآخر الفعل عاد العنصر الثاني من المزدوج في صورة حركة الوصل الخاصة بالنون، هكذا: يَدْعواَنَّ ← يَدْعُوَنَّ. يرمي أنَّ ← يرمِ أنَّ ← يَرْمِيَنَّ، على وزن (يَفْعِلَنَّ). ولما كانت حالة (يَسْعَى) لا يتأتى معها انزلاق لتماثل الحركات، فقد عوملت على أصلها توحيدا للنموذج، وأصبحت كل الأفعال بزنة الفعل الصحيح: (يَفْعَلَنَّ)[١٢٧].

٣ـ تأكيد الفعل المسند إلى ضمير الاثنين الحركي:

ومعنى ذلك أن نهاية الفعل لن تتصل بالنون؛ لوجود فاصل هو حركة التثنية، وهي فتحة طويلة كما يزعم د. عبد الصبور، مثل: (ينصرانِ، يسعيانِ، يرميان، يدعوان). فإذا أضيفت نون التوكيد إلى هذه الصيغ أصبحت على نحو: (ينصرانِ نَّ). ورأى الصرفيون أن إجرائين حدثا فيه هذه الصيغة، هما: حذف نون التوكيد لتوالي الأمثال، وكسر نون التوكيد المفتوحة.

وفي هذه الصيغة، (ينصرانِّ) /ي َن/ص ُ/ر ـــَ َن/ن ِ/ مثلا، ينتج مقطع مديد من نوع (ص ح ح ص)، وهو مقبول في هذه الصيغة بخاصة؛ مخافة الالتباس بتوكيد الفعل المسند إلى المفرد، ذلك أن المألوف في مثل هذه الصيغة أن تختصر الفتحة الطويلة، وهي ضمير التثنية الحركي، فالصيغة بعد حذف نون الرفع تصير: ينصرانَّ، وتصبح بعد الاختصار: ينصرَنَّ وهذه هي بذاتها صيغة توكيد الفعل المسند للمفرد؛ ولذلك أبقت اللغة على المقطع المديد في هذه الحالة خوف اللبس، واحتفظ للفعل بكسر آخره كما كان قبل التوكيد، على إرادة المخالفة، حتى لا تتوالى ثلاث فتحات في نهاية كلمة واحدة[١٢٨].

٤ـ تأكيد الفعل المسند إلى ضميري الجماعة والمخاطبة الحركيين:

رأى القدماء في أمثلة هاتين الحالتين التقاء ساكنين: أولهما حرف مدّ وثانيهما حرف صحيح في الكلمة الواحدة أو ما يشبه الكلمة الواحدة. وأمثلة هذا النوع ليست حالات نطقية حقيقية يجري التخلص منها في صورة تلقائية، وهي لا تعدو كونها اجتهادات لتفسير ما يجري في بعض التغيرات الصرفية، وإن كان الإلف بها في الصرف والكتب التعليمية يوحي إلينا بأنها حقيقية. ويتم التخلص من هذه الحالة، حالة التقاء الساكنين الساكن الأول واو الجماعة أو ياء المخاطبة، والساكن الثاني النون الأولى من أداة التوكيد المشدّدة، عند القدماء، بحذف الضمير والاكتفاء بالحركة قبله دليلاً عليه[١٢٩]. ومثاله: تَدْرُسُونَّ ← تَدْرُسُنَّ، تَدْرُسِينَّ ← تَدْرُسِنَّ. وقد ذهب بعض العلماء إلى أن هاتين الحركتين اللتين تسبقان النون المشددة ليستا دليلاً على ضميرين محذوفين لالتقاء الساكنين بل هما علامتا بناء، كالفتحة في: (تدرُسَنَّ)[١٣٠]. ولا شك في أن الشكل الكتابي هو السبب في هذا التوهم؛ فالواو والياء لم تحذفا وإنما قصرتا تحاشيا لتكوين مقطع طويل مغلق، هكذا: /س ُ ـــُ/ن/ ← /س ُ/ن/، /س ِ ـــِ/ن/ ← /س ِ/ن/.

أما لو كان الفعل المضارع المؤكد المسند إلى واو الجماعة منتهيا بواو أو ياء أصلا، نحو: (يَدْعُو، ويَمْشِي)، فالسلوك الصرفي لهما يكون كالآتي: عند إضافة واو الجماعة إليهما يصبحان: (يدعُوونَ، ويَمْشيونَ). فإذا أضيفت إليهما نون التوكيد يصبحان: (يَدْعووَنَّ، ويَمْشيونَنَّ). وقد قلبت الياء الصائتة في الصيغة الأخيرة واوا صائتة لمجاورة الواو فأصبحت: (يَمْشووَنَّ). وبذا تكون الصيغتان معتلة اللام بالواو ومعتلة اللام بالياء قد التقتا في شكل واحد. ثم حذفت إحدى الواوين تجنبا لتكرار صوتين صائتين طويلين متماثلين، فأصبحتا: (يَدْعونَنَّ، ويَمْشونَنَّ). ثم حذفت النون الأولى والصائت الذي يتبعها، تجنبا لتوالي الأمثال: (يَدْعونَّ، ويَمْشونَّ). فتشكل بذلك مقطع طويل مغلق: /ع ُ ـــُ/ن/ و: /ش ُ ـــُ/ن/، قصر بوساطة تقصير الواو لتصبح ضمة /ع ُ/ن/، /ش ُ/ن/: (يَدْعُنَّ، ويَمْشُنَّ)[١٣١].

رابعا- الإعلال والإبدال:

١ـ مفهوم الإعلال والإبدال:

الإعلال والإبدال مصطلحان واردان في الصرف العربي يدل كل منهما على نوع تغيير تتعرض له البنية العربية. فمعنى (الإعلال) ما تتعرض له أصوات العلة من تغييرات بحلول بعضها محل بعض، وهو ما يسمونه (الإعلال بالقلب)، أو بسقوط أصوات العلة بكاملها، ويسمونه (الإعلال بالحذف)، أو بسقوط بعض عناصر صوت العلة، وهو ما يسمونه (الإعلال بالنقل) أو (بالتسكين)[١٣٢].

والإبدال بين الأصوات يقع على أساس صوتي، وهو التقارب ما بين الأصوات. ومعنى التقارب لا بد من أن يكون قائما على أساس الدراسة الصوتية الحديثة. والأساس الأول في القرابة الصوتية هو كون الصوتين المتبادلين كلاهما من الصوامت أو من الصوائت، والأساس الثاني في القرابة الصوتية هو الاتحاد في المخرج أو التقارب فيه. فإذا توفر للصوت هذان الأساسان للقرابة الصوتية احتمل أن يؤثر أحدهما في الآخر أو يحل محله[١٣٣].

٢ـ حقيقة العلاقة بين الهمزة وأحرف العلة:

طبيعة الهمزة من الناحية الصوتية أنها صوت يخرج من الحنجرة ذاتها، نتيجة انغلاق الوترين الصوتيين تماما، ثم انفتاحهما في صورة انفجار مهموس[١٣٤]. وهي بذلك تعد من الصوامت التي تعارض طبيعة أصوات المد (الحركات الطويلة) الانطلاقية المجهورة الأعلى إسماعا. على حين نجد الهمزة من أخفض الأصوات إسماعا. فضلا على أن الهمزة صوت مستقل، وحروف العلة أصوات حركية انتقالية. وعليه قرر د. عبد الصبور أن: (لا علاقة صوتية مطلقا بين الهمزة وبين

أصوات المد والعلة، فكل ما نعرفه عن هذه المسألة يوحي بالتباعد الذي ينفي إمكان الإبدال)[١٣٥].
وهناك جانب آخر في طبيعة الهمز ألمح إليه د. عبد الصبور في مواضع من كتابه وهو أن معناه متصل بالنبر[١٣٦] أو الضغط، أي أنه دليل على وظيفة، قبل أن يكون دليلا على صوت لغوي، و قد كان النبر يأخذ في ألسنة القبائل العربية صورا مختلفة، منها الهمزة، ومنها طول الحركات، ومنها تضعيف الأصوات[١٣٧].
إن موقف القدماء من حروف العلة قد ارتبط بشكل الكتابة، فكانت لديهم ثلاثة أحرف ترسم بثلاثة رموز، هي: الألف، والواو، والياء، مع ملاحظة أن رمزي الواو والياء يعبران في نظرهم عن أربعة أصوات، هي: ياء المد، وياء العلة، وواو المد، وواو العلة[١٣٨].
وجعل القدماء الهمزة مع هذه الأحرف الثلاثة في باب واحد بسبب من الشكل الكتابي أيضا؛ ذلك أن رمز الألف هو في أصل اللغة رمز الهمزة[١٣٩]، ولم يحدث التمييز بين الصوتين في الرمز إلا في منتصف القرن الثاني تقريبا، حين اختار الخليل للهمزة رمز العين الصغيرة، ترسم في موضع هذا الصوت الحنجري، وكان ذلك لما وجد القدماء صعوبة في تعليم الصبيان الكلمات التي تتحد في الرمز وتختلف في النطق، فضلا على إدراكهم الفرق بين الهمزة والألف من الناحية النطقية. بل إن اختيارهم لتسمية الصوت الجديد بـ (الهمزة) يدل على أنهم وضعوا له اسما يصفه وصفا دقيقا؛ لأنه لا يعدو أن يكون (همزة)، أي: (ضغطة أو نبرة). وهذه هي طريقة نطقه عبر عنها سيبويه بأنها نبرة تخرج من الصدر باجتهاد[١٤٠].
ود. عبد الصبور بالغ في فهم اختيار القدماء رأس العين فوق همزة القطع؛ إذ عدّه بلحاظ قرب ما بين الصوتين في الكيفية؛ إذ أنّ القدماء جعلوا ذلك علامة القطع فيها وقابلوا ذلك باختيار الصاد فوق همزة الوصل علامة للوصل[١٤١].
لكن القدماء لم يوفقوا في علاجهم لمسائل الهمز في علاقتها بأصوات المد، والعلة، لأنهم لم يستطيعوا الفكاك من ارتباط الهمزة بالألف، فإذا هم يجعلون الهمزة مرة حرف علة ومرة شبيهة بالعلة، مع أنها صوت صامت، كما اضطرب علاجهم لمسائل أحرف المد وعلاقاتها بأحرف العلة، نتيجة الاشتراك في الرموز[١٤٢].
وأثبت علم اللغة الحديث عدم وجود علاقة بين أحرف العلة والهمزة، فمن مقارنة صفات الهمزة مع أصوات المد نجد التعارض الكامل بين طبيعة الهمزة وتلك الحركات الطويلة[١٤٣]، وعليه فقول القدماء بقلب الهمزة إلى الواو أو الياء بعيد عن الصواب[١٤٤]. وذهب المحدثون إلى أنه لا يوجد إبدال بين الهمزة وأحرف المد، ولا بد من تعليل آخر لما يحصل من تبادل في المواقع بينها، وتعليلاتهم انحصرت في: حذف الهمزة ومد الحركة السابقة لها، وحذف الهمزة والتقاء الحركتين السابقتين لها (المصوتين القصيرين) لتطولا أو تكونا حركة طويلة واو أو ياء أو ألف، وحذف الهمزة وتعويضها بمزدوج يتكون من الحركتين قبلها وبعدها. قال جان كانتينو: (وإذا وقعت الهمزة بين حركة وحرف.. تخفف، بل قد تسقط أيضاً وتمد الحركة التي قبلها)[١٤٥]. وقال برتيل مالمبرج: (أن القول بابدال الهمزة واواً أو ياء مذهب بعيد عن الصواب وأن كل ما حدث هو إسقاط الهمزة لا غير وتولد شبه حركة واواً أو ياء نتيجة اتصال الحركات بعد سقوط الهمزة)[١٤٦].
وتأثر د. عبد الصبور بهذا الكلام؛ إذ يرى أنه: حين تسقط الهمزة في بعض المواقع تطول الحركة التي تقع موقعها[١٤٧]. واستدل بروايات عديدة (على أن الهمزة ليست في الواقع سوى فاصل بين عنصرين حركيين لضرورة نبرية، ولكنهما سرعان ما يتصلان عند زوال هذه الضرورة، وسقوط الهمزة لسبب ما)[١٤٨]. وقال: (لا علاقة صوتية مطلقاً بين الهمزة من ناحية وبين الواو والياء من ناحية أخرى تعين على القول بإمكان حدوث تبادل بينها طرداً وعكساً سواء أكان إبدالاً واجباً أم جائزاً أم شاذاً، ومقتضى هذا أننا من وجهة نظرنا نحكم بخطأ القدماء ومن وافقهم من المحدثين في كل ما زعموه من دعاوى الإبدال في هذا الباب لسبب بسيط هو عدم وجود العلاقة الصوتية المشترطة لحدوث الإبدال وبناء عليه لا بد من البحث عن حل آخر للمشكلة، ونسجل هنا أيضاً أن القدماء قد أصابوا أحياناً حين فهموا طبيعة حروف العلة كحركات طوال، ولكنهم نقضوا هذا الفهم فلم يتخذوه أساساً لمعاملتها بل عاملوها كحروف ساكنة وكذلك فعلوا مع أشباه حروف العلة التي هي في الحقيقة أنصاف حركات ناشئة عن حركات مزدوجة، وإنا لنقرر ابتداء أن أساس الحل في رأينا لن يأتي إلا من طريق التحليل الصوتي للعناصر المركبة، أعني تحليل المزدوج أولاً إلى عناصر البسيطة ومن طريق هذا التحليل نستطيع التعرف على ما تبقى من العناصر الصوتية وما حذف منها كما نستطيع تحديد وظيفة الهمزة في السياق الصوتي حينئذ)[١٤٩].
بعد ذلك لا يكون للقول بوقوع الإبدال بين الهمزة من جانب، وأصوات المد والعلة من جانب آخر وجه من الحقيقة الصوتية، وهو أيضا قول لا ينهض لتفسير مشكلة التغير الذي تتعرض له الكلمة العربية؛ لأن هذا التغير يخضع لجملة من العوامل التي تتصل بخصائص النطق العربي، التي أجملها د. عبد الصبور فيما يأتي:
أ – إن الأصل، والأغلب الأكثر، في الوقف هو السكون. ومقتضى هذا أنه لا يوقف على متحرك. وبعبارة أخرى لا يوقف على مقطع مفتوح. وهذه الحقيقة الموضوعية مقررة عند القدماء إلا أنهم لم يطبقونها بوصفها قاعدة تطبيقا كاملا؛ فعدوا حروف المد والعلة صوامت لا حركات. وهذا إن جاز لحروف العلة التي هي أنصاف حركات فإنه لا يجوز لحروف المد.
ب – إن القدماء وإن كانوا قد نصوا على أنه لا يبدأ بصامت بل بمتحرك قد أغفلوا النص على انه لا يبدأ بحركة في الكلمة أو المقطع، وهو طبع في اللسان العربي لم يتعود خلافه. وعلة هذا أنهم لم يمنحوا الحركة وجودا مستقلا عن الصامت، وتصوروها تابعة له دائما - وقد استغرق كلام ابن جني في هذا الموضوع واستدلاله حيزاً كبيراً من كتابيه سر صناعة الإعراب والخصائص - وأنهم أخرجوا حروف المد والعلة من جملة الحركات، وهي تكبير للحركات، أو تركيب لا يستساغ في بدئ المقطع إلا بشروط خاصة، ولذلك لم تقبل العربية ضمة في إثر واو، ولا كسرة في إثر ياء أو واو. وهو ما ينتهي عند التحليل إلى مجموعة من الحركات المتوالية مع ما تنتجه من أنصاف الحركات.
ج – لم تعرف العربية ظاهرة توالي الصوامت في المقطع؛ لأنه يجعل النطق ثقيلا من وجهة نظر القدماء، ويضعف النظام المقطعي من وجهة نظر د. عبد الصبور[١٥٠]. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى من البديهي أن العرب يكرهون النطق بمقاطع مفتوحة متوالية، ومن ثم لجأوا إلى إقفال بعض هذه المقاطع المفتوحة، وهو ما اتخذ أحيانا صورة الإسكان، وأحيانا صورة الإدغام في الكلمة الواحدة والكلمتين.
وإنما كان توالي الأصوات الانطلاقية على هذه الصورة لا يشكل المقطع، وهو لذلك يضعف من تركيب عناصر الكلام، أو بتعبير آخر يضعف النظام المقطعي في العربية، على ما تقرر من أن الحركات صوت انطلاقي يمكن أن تنهي بها المقطع في الكلام المتصل، فإذا وليها عدة أصوات أخرى انطلاقية في الكلمة نفسها ابتداء ابتداء من المقطع التالي لها، لم تتكون لدينا صورة مقطعية لسببين:
أ – التقسيم المقطعي يعتمد في أساسه العضوي على عدد ما يتضمنه الحدث النطقي من دفعات هوائية تنتج بتأثير ضغط الحجاب الحاجز على الرئتين، ضغطا يتفاوت بين أجزاء ذلك الحدث، ومن دون هذا التفاوت يصعب معرفة بداية المقطع ونهايته.
ب – أن المقطع مجموعة من الأصوات التي تمثل قاعدتين تحصران بينهما قمة. والصوامت تمثل القواعد دائما، وأن الحركات تمثل القمم دائما، ومن ثم كانت أعلى الأصوات في درجة الإسماع[١٥١].
إن تفسير ابن جني لأحوال مطل الحروف المصوتة كان يؤنس د. عبد الصبور في ربط ظاهرة المد بظاهرة الهمز، وفي ربط ظاهرة الهمز بظاهر النير[١٥٢]. وينتهي إلى أن واقع التحليل الصوتي للأمثلة المهموزة يمكن أن يؤدي إلى تعميم تفسير لوظيفة الهمز في النطق العربي. وهذا التفسير ذو جانبين: الأول إنه وسيلة

للهروب من تتابع الحركات، ومن ثم لتكوين مقطع عربي سليم. والثاني أنه كذلك صورة من صور النبر أو المبالغة فيه[١٥٣]. وقد سار عليه في عرض مشكلات الإعلال والإبدال التي عرض لها القدماء، على نحو لا نبخس حقهم في تسجيل احترامنا له، وإن لم يكونوا موفقين فيها بمقياسنا الصوتي الحديث؛ لارتباطهم غالبا بالشكل الكتابي. ولذلك وجّه النقد إلى قواعد القدماء في الإبدال الواجب، ووجد أنها جميعاً ترجع إلى ظاهرة النبر الذي كان جارياً على ألسنة كثير من العرب، بوصفه وسيلة للهروب من بعض الكراهات الثقيلة التي تعتاص على ألسنتهم، ككراهة الحركات الطوال في المقاطع المقفلة، وتعمد من أجل تجنبها إلى همزها حيث تكره حين تكون في مواقع معينة[١٥٤]. وهذا الهمز في رأي (فليش) يعني تقسيم الحركة الطويلة إلى حركتين قصيرتين مثل: (احمارّ)، وهو تقسيم لا يمكن إدخاله في باب الإبدال، وإن تصوره القدماء من باب الإبدال الشاذ[١٥٥]، على حين أساغته ألسنة آخرين فأبقوا الكلمة على حالها دون همز، اكتفاء بصورة أخرى من النبر[١٥٦].

أ- إبدال الواو والياء همزة:

ويتحقق هذا في اسم الفاعِل من الأجوف الواوي أو اليائي الذي أعلّت عينه بقلبها ألفاً. فالفعلان: (قَامَ، وبَاعَ) فعلان أجوفان أُعِلَّت عينهما بقلبها ألفاً. واسما الفاعِل الأصليان منهما: (قَاوِم، وبَايِع)، فتحركت الواو والياء بالكسرة وقبلهما فتحة لا يفصل بينهما وبينها إلا حاجز غير حصين هو ألف فاعِل الزائدة، فقلبتا ألفاً، فاجتمع ساكنان، فأبدل من الألف الثانية همزة حُرِّكَتْ، هرباً من التقاء الساكنين، بالكسرة على الأصل[١٥٧].

لكن المبرد يرى أن ألف فاعِل قد أدخلت قبل الألف المنقلبة في: (قَامَ، وبَاعَ) وأمثالهما، فالتقى ألفان وتم التخلص منهما بقلب الألف الثانية همزة مكسورة لأن أصلها الحركة[١٥٨].

ويرى آخرون أن ألف فاعِل في أمثال: شَاكٌ اسم فاعِل من: شَاكَ يَشُوكُ، قد أدخلت قبل الألف المنقلبة في الفعل، فالتقى ألفان، فحذفت الثانية حذفاً ولم تقلب همزة: شَاكَ ← شَاكَ[١٥٩].

وفي كلامَ القدماء في هذه المسألة كثيرٌ من النظر. من ذلك القول بفتحة قبل الألف، وأن الألف حاجز غير حصين فهو كالعدم[١٦٠]، وأن همزة قائِم وبائع في رأي بعضهم حركت بالكسر على أصل التقاء الساكنين لا لأن بنية اسم الفاعل تقتضي ذلك.

وأهم نقد يوجه إلى الرأيين الأخيرين هو أنهما يقولان بإيقاع بنية اسم الفاعِل على بنية الماضي المُعلّ مباشرة، ثم تحويل الألف الثانية همزة أو حذفها، فكأننا قد فَكَكْنا بنية الفعل فَكّاً وركَّبْنا عليها بنية أخرى هي بنية اسم الفاعِل. والواقع أن اسم الفاعل لا يشتق بهذه الطريقة، فكل من الفعل واسم الفاعِل بنية مستقلة ويشتق بطريقة مختلفة، وإن كان بينهما شيء من التناسب اللفظي والمعنوي كالذي يكون بين أفراد العائلة الاشتقاقية الواحدة. والتغير في ذات الفعل - كتحول قَوَم إلى قَامَ، وبَيَعَ إلى بَاعَ - يختلف عن ارتباط بِنْيَتِهِ ببنيةٍ أخرى لأن الأخير نوع من النقلة الصرفية.

ويبدو أن الواو والياء في البنية الأساسية لاسم الفاعل قد قلبتا همزة مباشرة لما بين الواو والياء والهمزة من تداخلات فونيمية كثيرة، لا أنهما قلبتا ألفاً أوّلاً ثم قلبت الألف همزة. أو يكون هذا القلب إذا التقت الواو أو الياء متطرفتين بعد ألف زائدة. نحو: (كِسَاء، ورِدَاء)، وأصلهما: (كِسَاو، ورِدَاي)، فتحركت الواو والياء وقبلهما فتحة ليس بينهما وبينها إلا الألف وهي حاجز غير حصين لسكونها وزيادتها؛ والواو والياء وقعتا في الطرف وهو محل للتغيير ،فقلبتا ألفاً، فاجتمع ساكنان: الألف الزائدة والألف المبدلة من الواو والياء، فقلبت المبدلة همزة[١٦١].

يقول عبد الصبور شاهين: (المقطع الأخير في: قَاوِل، بَايِع، عَجَاوِز، صَحَايِف، نَيَايِف يبدأ بحركة مزدوجة، تالية لحركة طويلة وهذا ضعف في البناء المقطعي، فسقط الانزلاق، وحلت محله الهمزة النبرية، كوسيلة صوتية لتصحيح المقاطع، لا على سبيل الإبدال لعدم وجود العلاقة المبيحة له)[162].

وأما أمثال: (عَباءة، وصَلاءة، وعَظاءة) فقد دخلتها تاء الواحدة بعد قلب اللام همزة في جمعها، لأنهم يقولون في الجمع: (عَظاء، وصَلاء، وعَباء)[١٦٣].

وعلى كلام القدماء هنا ملاحظات عن الحاجز غير الحصين والفتحة التي تسبق ذلك الحاجز. والمحدثون يعجبون من أن تكون الألف هنا حاجزاً ضعيفاً، فلا تمنع قلب الواو والياء ألفاً، ثم تكون حاجزاً قوياً في: قَاوَمَ، وبَايَعَ، فتمنع انقلابهما ألفاً. وأما حديث القدماء عن ضعف الواو والياء بتطرفهما فهو صحيح، ولكن غير الصحيح هو القول بانقلابهما ألفاً، ثم تحول الألف إلى همزة. والأصح أن يقال إن الواو والياء قد ضعفتا بتطرفهما فقلبتا صوتا أصلب منهما هو الهمزة. والتداخل الفونيمي بين الهمزة والواو والياء معروف تماماً في اللغة العربية.

ويجري إبدال الواو أو الياء أو الهمزة في جمع أمثال: صَحِيفَة، ورِسَالَة، وعَجُوز على: صَحَائِف، ورَسَائِل، وعَجَائِز إذا كان المد الأول ألف الجمع الذي على وزن فَعَائِل أو شبهه، والثاني حرف مدّ زائداً في المفرد. وتفصيل ذلك أنهم يمزجون بين صورتي المفرد والجمع بإيقاع صورة الجمع على صورة المفرد، فيلتقي ألف الجمع ثم المد الزائد في المفرد ساكنين، فيقلب المد الثاني وهو المد الزائد في المفرد همزة مكسورة: صَحَايِف ← صَحَائِف، رَسَايِل ← رَسَائِل، عَجَاوِز ← عَجَائِز[١٦٤].

والخطأ الذي وقع فيه أصحاب هذا المذهب هو أنهم أوقعوا بنية الجمع على بنية المفرد مباشرة، وهذا لا يجوز لأن هذا التغير ليس تغيراً في ذات المفرد كتغير: بَوَب إلى بَاب، ونَوَر إلى نَار، ونَيَب إلى نَاب، من دون أن تخرج الكلمة عن أصل نوعها أو يتغير معناها، بل هو نوع من النقلات الصرفية تتحول فيه صيغة مستقلة بكاملها إلى صيغة مستقلة أخرى لإفادة معنى جديد. وليس معنى ذلك أن الصيغة الثانية مشتقة من الأولى مباشرة، بل هما صيغتان مستقلتان وإن ربطتهما روابط شكلية ومعنوية. وقد ترتبط كلمتان هذا الارتباط دون أن يكون بينهما رابط لفظي، كارتباط (رجل وامرأة) ارتباط مذكر بمؤنثه، أو ارتباط (امرأة ونساء) ارتباط مفرد بجمعه.

ويوافق عبد الصبور شاهين هنري فليش في أن علة ذلك هي نفس العلة في: (قَائِل وبَائِع) هي كراهة النطق بالصوامت الضعيفة مع مصوت من جنسها أو بعض ما يغايرها. فالهرب من تتابع الحركات هو الذي أدى إلى النبر تماماً كما حدث في باب فاعل من الأجوف[165].

والنظرة الأولى لهذه القواعد ترينا أن الواو أو الياء قد جاءت كل منهما في سياق صوتي واحد، على الرغم من اختلاف القواعد؛ فالواو والياء قد وقعت بعد فتحة طويلة زائدة في المواضع الأربعة. وعلى ذلك فإن سبب الهمزة في أمثلتها واحد وما تعدد القواعد سوى عملية تصنيف للأمثلة. فمن الممكن القول بأن: الواو أو الياء إذا وقعت إحداهما بعد فتحة طويلة زائدة سقطت وحلت محلها الهمزة[١٦٦].

وحقيقة ما يحدث في هذه الصيغ كالآتي: فكلمة: (صَحَايِف) يتشكل فيما تتابع من الحركات (ayi) فتحة طويلة وشبه حركة (الياء) فكسرة قصيرة، والعربية تكره تتابع الحركات فتسقط شبه الحركة الياء التابعة لحركة طويلة، ثم تحل محلها الهمزة النبرية بوصفها وسيلة لتصحيح المقاطع لا بدل منها[167]. فتصبح الصيغة: (صَحَائِف). وكلمة: (عَجَاوِز) يتشكل فيها تتابع من الحركات المزدوجة (awi) فتسقط الواو شبه الحركة ويحل محلها الهمزة لتصحيح المقاطع الصوتية فتصبح عجائز[168]. وفي نحو: (كِسَاو) يمكن تفسير الهمز بخاصية الوقف العربي الذي لا يكون على حركة، فحذفت الضمة المولدة للواو بازدواجها مع الفتحة الطويلة، وأقفل المقطع بصوت صامت هو الهمزة التي تستعمل هنا قفلا مقطعيا؛ تجنبا للوقف على مقطع مفتوح[١٦٩]. وأما في الأمثلة الباقية فإن المقطع الأخير في: قاوِل، وبايِع، وعجاوِز، وصحايِف يبدأ بحركة مزوجة تالية لحركة طويلة، وهذا ضعف في البناء المقطعي، فسقط الانزلاق، وحلت محله الهمزة النبرية، وسيلة صوتية

لتصحيح المقاطع، لا على سبيل الإبدال لعدم وجود العلاقة المبيحة له[١٧٠].

ب - قاعدة خاصة بالواو:

وقد قرر الصرفيون قاعدة تتعلق بقلب أولى الواوين همزة إذا اجتمعتا في أول الكلمة وكانت الثانية متحركة كالأولى، أو كانت ساكنة متأصلة في الواوية، نحو: (وَوَاصِل) جمع (واصلة) على وزن: فَوَاعِل. فقلبت الأولى همزة فقيل: (أَوَاصِل). وكذا: (وُوْلَى) على وزن: فُعْلَى، فقلبت الأولى همزة فقيل: (أُوْلَى)[١٧١]. وقد وافق المحدثون على ما جاء به القدماء الذين يرون وجوب إبدال الأولى همزة؛ إذ يرون ان كل كلمة اجتمع في أولها واوان وجب إبدال أولاهما همزة، بشرط الا تكون ثانيتهما مدة غير أصلية[١٧٢]. وهذه المسألة في النظر الصوتي الحديث ترجع إلى النموذج النطقي الذي جرى عليه اللسان العربي، من عدم البدء بحركة، وأمثال هذه الكلمات- بشرطها- تبدأ بحركات يصعب نطقها (Wawasil) التي تكتب عند التحليل إلى حركات (ua – ua –sil) فجرى النطق العربي للكلمة على نبر مقطعها الأول، تفاديا للنطق بحركة في بدء الكلمة فصارت كتابتها ((a-wasil): أواصل[١٧٣]، فضلا على أن للتطور التاريخي الأثر الكبير في تحويل النطق إلى نبر المقطع الأولى توخيا للسهولة في نطق أصوات العربية.

وذكر د. عبد الصبور أنه إذا صح اجتماع واوين صوتيتين في أول الكلمة، في مثل: (وواصل)، فإن في المثال الآخر، وهو وقوع الواو الثانية ساكنة نظر؛ لأن هذه الواو الثانية هي ضمة الواو الأولى، فهي واو كتابة لا نطقا. ولما كانت مجرد حركة فهي ليست عين الكلمة بل وقعت موقعها حفاظا على الإيقاع المقطعي في الصيغة. فوزن الكلمة على حالها: (أُوْلَى): فُولَى، وعلى الأصل (وُوْلَى): فُعْلَى. وكان العدول عن الواو في أول الكلمة إلى الهمزة للصعوبة المقطعية وتخلصا من هذا التجانس الثقيل الذي توهمه الصرفيون واوا بسبب خلطهم بين الرمز الكتابي ومدلوله الصوتي[١٧٤]. ويقرر د. عبد الصبور أن هذه المسألة بصورتيها مما تثبت به وجهة نظره إلى وظيفة الهمز في الكلام[١٧٥].

ج - إبدال الهمزة واوا أو ياء:

ومسائل هذا الباب حددها الصرفيون ببابين:

الباب الأول، باب الجمع الذي على مثال: مَفَاعِل حين تقع الهمزة بعد ألفه، وتكون تلك الهمزة عارضة في الجمع، وتكون لام الجمع همزة، أو واو، أو ياء. نحو: خَطِيئَة ← خَطَايَا. وقَضِيَة ← قَضَايَا. ومَطِيَة ← مَطَايَا. وهنا تتعرض هذه الكلمات لجملة من التغيرات تصل بها إلى الصيغة المستعملة، وعلى النحو الآتي: ففي خَطِيئَة مثلا، أبدلت الياء همزة، على حد الإبدال في (صَحائِف)، فصارت: خَطائِئ، بهمزتين. ثم أبدلت الهمزة المتطرفة ياء؛ لأنها وقعت بعد همزة، فصارت: خَطائِي. ولما استثقلت الكسرة على الهمزة وبعدها ياء أبدلت فتحة، هكذا: خَطاءَي. وهنا تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، خطاءَا. فوقعت الهمزة بين ألفين، وهي شبيهة بالألف، فاجتمعت ثلاثة ألفات، فقلبت ياء، فصارت: خَطايا. وعلى ذلك أيضا جمع (قَضية) على (قَضايا) مع ملاحظة أن لامها ياء، و(مطية) حين تجمع على (مَطايا)، ولامها واو[١٧٦].

وفي رأي د. عبد الصبور أن الصرفيين قد أجهدوا أنفسهم والدارسين في تصور المراحل الافتراضية. وتخضع المسألة في نظره لملاحظتين: الأولى أن هذه الكلمات: (قضية، ومطية، وهراوة) لا علاقة لها بالهمزة، ولسنا نجد الهمزة في شيء من تصاريفها مطلقاً. كذلك يمكن القول بالنسبة إلى (خَطايا) أنها جمع (خَطِيَّة) بالياء المشددة على طريقة من لا ينطقون الهمزة من الفصحاء، فلامها حينئذ كلام (قَضِيَّة)[١٧٧]. والثانية: أنه يرى أنه من الأيسر أن لا يفترض جمعها في الأصل على مثال (مَفَاعِل) وإنما الأيسر أن يقال إن وزنها جميعاً (فَعَالى) كـ (عَذارى، وصَحارى، ومَذارى). وبذلك تتفادى مواجهة احتمالات التغير المفترضة ويتوحد نموذج الجمع في هذا الباب بحمل المعتل على الصحيح. وهذا هو الحل الذي يراه د. عبد الصبور لهذه المشكلة بعيداً عن اعتساف الصور الصرفية المنطقية المفترضة[١٧٨].

الباب الثاني، باب الهمزتين المتواليتين في كلمة واحدة، والذي يبدل منهما عند اللزوم هو الثانية دائما؛ لأن الإبدال إجراء للهروب من صعوبة النطق بالهمزة الثانية. وتأتي صور هاتين الهمزتين إما في أول الكلمة، نحو: (آمَنَ، وأُوْمِنُ، وإيمَان). في هذه الأمثلة الثلاثة سكنت الهمزة الثانية وتحركت الأولى بالحركات الثلاث. والإجراء الذي يراه الصرفيون هو أن تقلب الثانية حرف علة من جنس حركة ما قبلها[١٧٩].

والواقع الذي يؤكده التحليل الصوتي أن الناطق أسقط الهمزة الثانية في هذه الأمثلة الثلاثة وعوض مكانها حركة قصيرة مجانسة لما قبلها فتحولت حركة الهمزة الأولى من قصيرة إلى طويلة كما يتضح من كتابة الأمثلة مقطعيا: /ء_َء/م_َن/ ← /ء_َـ/م_َن/. /ء_ُء/م_ِن/ ← /ء_ُـ/م_ِن/ . /ء_ِء/م_َـَن/ ← /ء_ِـ/م_َـَن/. وهذا النوع من التعويض إيقاعي يحافظ على كمية المقطع دون النظر إلى نوعه؛ فهو في الحالتين طويل، ولكنه في الحالة الأصلية مقفل: (ص ح ص)، وفي البديلة مفتوح: (ص ح ح)، وكمية الأصوات واحدة، فلذلك ثبت إيقاع الكلمة، وتحققت الصيغة المرادة. وهذا ما عليه د. عبد الصبور الذي لا يقول بالإبدال، كما قال القدماء، بل بمجرد التعويض الموقعي للمحافظة على الإيقاع الذي هو جوهر عمليات التصريف للبنية العربية[١٨٠]. والملاحظ على أية حال أن تعويض الهمزة لم يكن إلا بحركة قصيرة، فتحة أو كسرة، أو ضمة، وهو ما يزلزل قاعدة الصرفيين.

وتكون هذه الظاهرة في حالة تحرك الهمزتين الأولى والثانية معا، مثل: جمع (آدم) على أَءَادِم ← أَوَادِم. وأَئِمَّة ← أَيِمَّة. وتصغير (آدم) على أُأَيْدِم ← أُوَيْدِم. ويرى الصرفيون في المثل الأول قلب الهمزة واوا وفي الثاني ياء وفي الثالث واوا[١٨١]. وقلب الهمزة واوا في أَوَادِم ليس مسلما؛ لأن اللغة تعتبر هذا جمعا لكلمة (آدَم) بعد إسقاط الهمزة فيكون على مثال: (خَاتَم، وطَابَع) حين يجمعان على (فواعل)، فيقال: (خَوَاتِم وطَوَابِع)، وكذا: (أَوَادِم)، فالواو فيها جميعا واو الصيغة لا بدلا عن الهمزة أو ألف. وفي (أَيِمَّة) حدث إسقاط للهمز ليس إلا وحينئذ تتصل الفتحة بالكسرة، هكذا: /ء_َء_ِم/م_َة/ ← /ء_َ/_ِم/م_َة/ ← /ء_َ/ي_ِم/م_َة/. فالياء هي نتيجة الانزلاق بين الفتحة والكسرة، وقد حافظ هذا الانزلاق على إيقاع الجمع بوزن المفرد. وكذا الأمر في تصغير(آدَم) على (أُوَيْدِم)، إذ اتصلت ضمة التصغير بالفتحة العوض فكانت الواو، هكذا: /ء_ُ/ء_َي/ د_ِم/ ← /ء_ُ/_َي/د_ِم/ ← ء_ُ/و_َي/د_ِم/[١٨٢].

٣- الإبدال بين أصوات العلة والحركات:

وهذا النوع من الإبدال هو المقبول في منهج التحليل الصوتي؛ لما بين صوتي العلة من علاقة صوتية قوية، وما بين الحركات من قرابة صوتية أيضا تجيز قلب إحداهما إلى الأخرى، كما أن هذه القرابة هي التي تجيز تحول صوت العلة إلى حركة بسيطة عن طريق اختصار المزدوج إلى أحد عنصريه. والمهم في قضية هذا الإبدال أن نحسن التفرقة بين ما هو من جنس الحركة طويلة أو قصيرة، وما هو من أصوات العلة: (الواو أو الياء).

ومهما يكن من أمر فإن نظرة القدماء لحالات الإبدال تقوم على أساس افتراضي لتعليل تلك الحالات. وعلى الرغم من الاختلاف في التفسير بينهم وبين المحدثين، فان نظرتهم كانت قريبة في إيجاد تفسير مقنع لتلك الحالات. ولولا الخلط بين ما هو صائت، وما هو نصف صائت؛ والوهم بأن أصوات المدّ مسبوقه بحركات من

جنسها الذي بقي يلازم عملهم في التعليل، متجاهلين أن الحرف مستقل عن الحركة، ولو أنهم التفتوا الى مسألة الازدواج الحركي، التي تعد من أبرز مظاهر الإعلال في نظر المحدثين، لجاء عملهم موافقاً لأحدث التعليلات الصوتية لظاهرة الإبدال.

ومن الملاحظات الجديرة بالذكر أن السلوك المقطعي في العربية يكره توالي الحركات ويعمد دائما إلى اختصارها، فإذا توالت ثلاث حركات اختصرها إلى اثنتين، وإذا توالت حركتان مكروهتان، كضمة وكسرة، حذفت إحداهما وأطيلت الأخرى. وهكذا تعالج اللغة صعوبة توالي الحركات[١٨٣]، ولذلك أمثلة كثيرة فيما يأتي من الحديث.

أ- إبدال الألف ياء:

ويكون ذلك في نحو: (مَصَابِيح) جمع (مِصْبَاح)، وكذلك تصغيره على (مُصَيْبِيح). أو أن تقع ياء التصغير قبل الألف في مثل: (غُلَيِّم) تصغير (غُلام). ولاحظ د. عبد الصبور أن الألف في (مِصْبَاح) هي فتحة طويلة لم تقلب ياء في (مَصَابِيح) ولكنها قلبت كسرة طويلة في الجمع والتصغير، فالتبادل واقع بين الحركات فقط، والسبب في هذا أن الألف في مِصْبَاح هي ألف صيغة (مِفْعال) اسم الآلة، والكسرة الطويلة في (مَصَابِيح) هي كسرة صيغة منتهى الجموع، وهي لازمة حتى في جمع ما لا ألف فيه، مثل: (سَفَارِيج) جمعا لـ (سَفَرْجَل). وأما الألف في (غُلام) فإنها غير مسبوقة بفتحة، كما يتردد في كتب الصرف، بل هي في ذاتها حركة اللام، وأن القاعدة في التصغير تفترض وضع ضمة بعد الصامت الأول، وفتحة بعد الصامت الثاني، وهاتان الحركتان تسقطان الحركتين السابقتين قبلهما في الكلمة، فضلا على أن هذا التصغير لا يختلف عن تصغير الثلاثي، إلى جانب أنه يفقده إيقاعه النبري الذي اتخذ شكل الطول في: (غُلام) فحولت اللغة نبر الطول إلى نبر التوتر بتضعيف ياء التصغير فقيل: (غُلَيِّم)، فالياء الثانية ياء نبرية[١٨٤].

ب- إبدال الواو ياء:

حصر الصرفيون القدماء حالات الإبدال في نحو: (رَضِيَ، وأَكْسِيَة، وصِيَام، وقِيَام، ودِيَار، وحِيَاض، وميزَان، وسَيِّد، ومَيِّت، وطَيّ، ولَيّ، وأَعْطَيْت، وزَكَّيْت، ودُنْيا، ومَرْضيّ، وعِصيّ، ودُلَيّ، وصُيَّم، ونُيَّم)[١٨٥]. ويلاحظ على هذه الأمثلة أن الواو وقعت بعد الكسرة، كما في الأمثلة: (رَضِيَ، وأَكْسِيَة، وصِيَام، وقِيَام، ودِيَار، وحِيَاض، وميزَان)، أو بعد الياء، كما في الأمثلة: (سَيِّد، ومَيِّت، وطَيّ، ولَيّ). أو خضوع الواو لحكم الصيغة وذلك في الأمثلة: (أَعْطَيْت، وزَكَّيْت، ودُنْيا، ومَرْضيّ، وعِصيّ، ودُلَيّ، وصُيَّم، ونُيَّم).

وما يقره التحليل الصوتي الحديث أن الإبدال في الأمثلة: (رَضِيَ، وأَكْسِيَة، وصِيَام، وقِيَام، ودِيَار، وحِيَاض) هو هروب من ثلاثية الحركة إلى ثنائيتها، وعدول عن تتابع الكسرة والضمة والفتحة بإسقاط الضمة والاقتصار على الكسرة والفتحة. وهذا سلوك لغوي؛ نظرا لصعوبة الضمة بعد الكسرة أولا، ولأن الحركة المزوجة أيسر نطقا ثانيا، هكذا: /ر ِ َض ِ ُو َ/ ← /ر ِ َض ِ ـ َ/ ← /ر ِ َض ِ ي َ/. وعلى ذلك فإن الضمة لما أسقطت في هذه الأمثلة، اتصلت الكسرة بالفتحة مباشرة، فكانت الياء نتيجة الانتقال بينهما، من دون أن تكون بدلا من الواو[١٨٦].

وأما في (مِيزَان) فإن قلب الواو ياء وهم جسدته الكتابة العربية في الكلمة، والواقع أن العربية تكره تتابع الكسرة والضمة، فأسقطت الضمة وعوضت مكانها كسرة قصيرة فتصبح بالإضافة إلى سابقتها كسرة طويلة بعد الميم هي التي كتبت في صورة الياء. والأولى أن يقال في هذا: قلبت الضمة كسرة تخلصا من الصعوبة ونزوعا إلى الانسجام[١٨٧].

(ولكي تتضح الصورة، نستطيع أن نضع ازدواج الحركة في مِوْزان - إلى جانب ثلاثية الحركة في: صِوام، ثم ننظر إلى نتيجة إسقاط الضمة في كلا التركيبين: فالتركيب i + a < i + u + a ولكن التركيب ii < i + u وهو تركيب (ميزَان)، وبذلك تصدق ملاحظتنا القائلة بأن سلوك اللغة يهرب من الحركة الثلاثية إلى الثنائية، ومن الثنائية إلى الحركة الواحدة كلما كان ذلك أيسر)[١٨٨].

وأما (سَيِّد، ومَيِّت) فقد تتابع فيهما مزدوجان، هكذا: /س َي ِو َد ِ/، /م َي ِو َت ِ/. وهذا التتابع أشبه بتتابع الكسرة والضمة؛ حيث تقع فيه الواو إثر الياء. ولصعوبة هذا التركيب وكراهة اللغة له فقد مالت لإحداث الانسجام في هذا المثال ونحوه بتغليب عنصر الكسرة على عنصر الضمة، وهنا يمكن أن يقال: إن الواو قلبت ياء فعلا[١٨٩].

أما الأمثلة الباقية فقد قلبت فيها الواو ياء لأن الياء أيسر من الواو في النطق وبخاصة في نهاية الكلمة فضلا على أن الياء من خصائص النطق الحضري[١٩٠].

ج- إبدال الألف واوا:

وذلك إذا وقعت بعد ضمة فيتعذر النطق بها، فتقلب واوا لمناسبة الضمة، (كبُوبِعَ، وقُوتِلَ) في (بَايَعَ، وقَاتَلَ)، إذا بنيت للمجهول، و(كُوَيْتِب، وشُوَيْعِر) في تصغير (كَاتِب، وشَاعِر)[١٩١].

والواقع في التحليل الصوتي أن حركة الباء والقاف في (بَايَع، وقَاتَل) هي الفتحة الطويلة بعدهما ورمزها الألف. وأن حركتهما في (بُوبِعَ، وقُوتِلَ) هي الضمة الطويلة بعدهما، ورمزها الواو. ومن ثم لا يصح القول بأن الألف ضم ما قبلها فقلبت واوا، ولكن يقال بأن بناء الفعل للمفعول من هذه الصيغة يقتضي إبدال الفتحة الطويلة في حالة البناء للفاعل ضمة طويلة في حالة البناء للمفعول. وهذا من باب مجيء الحركات في وظائف نحوية[١٩٢].

د- إبدال الياء واوا:

وذلك إذا وقعت ساكنة مفردة وقد ضم ما قبلها في غير جمع، كـ(موقِن، وموسر، ويوقن، ويوسر)، والأصل: (ميقِن، ومُيسر، ويُيْقن، ويُيْسر). أو إذا وقعت بعد ضم وكانت لام (فَعُل)، مثل نَهُي ← نَهُوَ، وقَضُيَ ← قَضَوَ. أو كانت لام اسم مختوم بألف ونون زائدتين، على وزن (فُعْلان)، مثل (سُبُعان). أو إذا وقعت لاما لـ (فَعْلى) بالفتح اسما لا صفة كـ (تَقْوى، وشَرْوى، وفَتْوى). أو إذا وقعت عينا لـ (فُعْلى) بضم الفاء اسما كـ (طوبى). أو صفة جرت مجرى الأسماء، وهي مؤنث أفعل، كـ (خُورى) مؤنث (أخير)[١٩٣].

هذا موجز حديث القدماء عن قواعد إبدال الياء واوا، ولكن النظر إليها في ضوء الحقائق الصوتية آنفا يتيح تحليلها وفقا لما يأتي:

ففي مثال (مُيْقِن) وقعت الياء ساكنة بعد ضم، وهذا يشبه وقوع الواو ساكنة بعد كسر في مثل (مِوْزان)؛ كلاهما ناشئ عن تتابع ضمة وكسرة، أو كسرة وضمة. ونظرا لثقل هذا التتابع فقد تخلص الناطق العربي منه بإسقاط العنصر الثاني وإطالة العنصر الأول: /م ُي ِق ِن/ ← /م ُ ِق ِن/ ← /م ُ ُ/ق ِن/. فالتبادل في هذا ونحوه بين الحركات لا بين أحرف العلة[١٩٤]، وهذا التحليل يصدق على (طُيْبى) والمنطوق (طوبى)؛ لأن فيها تتابع ضمة وكسرة: /ط ُي ِب َ/ ← /ط ُ ِب َ/ ← /ط ُ ُب َ/[١٩٥].

أما في مثال (نَهُيَ) التي تصبح (نَهُوَ) فإن ما حدث في (مُوقِن) حدث فيها إذ تكون فيها تتابع ثقيل للحركات، فأسقط الناطق عنصر الكسرة لتصبح الحركة مزدوجة فقط، وتنشأ بذلك الواو بسبب الانتقال من الضمة إلى الفتحة، هكذا: /ن َ/هـ ُ/ي َ/ ← /ن َ/هـ ُ/ ِ/ ← /ن َ/هـ ُ/و َ/. فما حدث هو اختصار الحركة الثلاثية إلى

ثنائية، وبذلك سقطت الياء، ونشأت الواو، دون اجتلاب أي عنصر بديل[١٩٦].
أما في أمثلة: (تَقْوى، وشَرْوى، وفَتْوى) فهي التي حدث فيها إبدال الياء واوا تبعا للمأثور من كلام العرب[١٩٧].

هـ - إبدال الواو والياء ألفا:

يتحقق إبدال الواو والياء ألفا في الأفعال الجوف المجردة والمزيدة من بابي أَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ، ومصادرها، مثل: (قام، باع، أَقامَ، وأَبانَ، واسْتَقامَ، واسْتَبانَ). والأصل فيها: (قَوَم، بَيَع، إقْوام، وإبْيَان، واسْتِقْوَام، واسْتِبْيَان)، وقد نقلت حركة الواو والياء في كل منها (وهي الفتحة) وحرك بها الساكن الذي قبلها، ثم قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما بحسب الأصل وانفتاح ما قبلهما بحسب الآن. وفي : (اسْتِقْوَام، واسْتِبْيَان) لما قلبت الواو والياء ألفا التقى ساكنان وهما الألفان فحذفت إحداهما، وعوض عنها التاء، فقيل: (اسْتِقَامَة، واسْتِبَانَة).
والواقع الذي يدعمه التحليل الصوتي في هذه الأمثلة هو سقوط الحركات الأولى من المزدوج، هكذا: /ق_و_م_/ ← /ق_/_م_/ ← /ق_َ_م_/، و: /ب_ي_ع_/ ← /ب_/_ع_/ ← /ب_َ_ا_ع_/، و: /ا_س/ت_ق_و_َ_م / ← /ا_س/ت_ق_/_َ_م / ← /ا_س/ت_ق_َ_م_َ_ة /، /ا_س/ت_ب_ي_َ_ن / ← /ا_س /ت_ب_َ_ن/ ← /ا_س/ت_ب_َ_ا_ن_َ_ة/.
وبسقوط الضمة من المثالين الأول والثالث، والكسرة من المثالين الثاني والرابع اختفى الانزلاق واتصلت الفتحتان القصيرتان قبلها وبعدها لتصبحا فتحة طويلة. وفي المثالين الثالث والرابع أضيفت التاء بصفتها لاحقة لهذا النوع من المصادر، وبهذه الإضافة تحقق نوع من التعادل الإيقاعي بين الأصل والبديل[١٩٨].

٤- الإعلال بالنقل:

ذهب القدماء إلى وجود ما يسمى بـ (الإعلال بالنقل)، ويراد به عند الصرفيين الإعلال الناشئ عن نقل حركة الواو أو الياء إلى الصامت غير المتحرك قبله، فيترتب عليه تسكين الواو أو الياء؛ ولذا سمي أيضا (الإعلال بالتسكين)[١٩٩]. فإن كانت الحركة المنقولة من جنس الحرف المعتل بقي كما هو، نحو: (يَقُولُ)، والأصل: (يَقْوُلُ). وإذا كانت الحركة المنقولة غير مجانسة لحرف العلة قلب حرفا من جنسها، نحو: ي(خاف)، والأصل: (يَخْوِف). وشرط هذا الإعلال أن يسبق بصامت ساكن قبله، وإلا امتنع النقل، نحو: (بايَع، وفَوَّض، وما أَبْيَنَه، وابْيَضَّ)[٢٠٠]. والسبب (أن الوضع الطبيعي للحرف الصحيح، وهو حرف قوي، أن يكون متحركاً؛ لأنه يتحمل الحركة. وأن الوضع الطبيعي لحرف العلة، وهو حرف ضعيف، أن يكون ساكناً)[٢٠١]، (ويترتب على ذلك تغيير في البنية الداخلية للكلمة التي يحصل فيها، وقد وضع الصرفيون ضوابط معينة لهذا البحث فعدوها مطردة قياساً في مواضع يكون فيها حرف العلة متحركاً في الكلمة)[٢٠٢].
ويلاحظ ابتداء أن مسائل هذا الباب خاصة بالفعل الأجوف، مجردا أو مزيدا، واويا أو يائيا، حين يراد أن يشتق منه مضارع، مثل: (يَقوم، ويَبيع). أو اسم الفاعل، أو المفعول، أو المكان، أو الزمان، مثل: (مَقُول، ومَبيع، ومَقام، ومَعَاش). أو مصدر بوزن الإفعال أو الاستفعال مثل: (إقْوَام، واسْتِقْوَام)[٢٠٣].
وقولهم بنقل حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما لا يقلب الواو والياء تلقائياً إلى حرفي مدّ، كما في: يَقُوْلُ← يَقْوُلُ، ويَبْيِع← يَبِيْع؛ فالواو والياء الناشئتان بهذه الطريقة ليستا مدين إلا من حيث الصورة الكتابية لا الحقيقة الصوتية، ونحتاج إلى قاعدة أخرى تحول التوالي الصوتي /و_ُ/ إلى: /ُ_/ و /ي_ِ/ إلى: /ِ_/، كالقاعدة التي نحتاج إليها لتحويل التتابعين الصوتيين /و_َ/ و /ي_َ/ إلى: /َ_/ في: يَخْوَف← يَخَاف، واسْتَقْوَمَ← اسْتَقَامَ، ويَهْيَب← يَهَابُ، واسْتَبْيَنَ← اسْتَبَانَ. أو إلى قاعدة أخرى تقول مثلاً: إن الواو والياء قد حذفتا وأطيلت الحركة بعدهما تعويضاً: نحو: اسْتَقْوَمَ← اسْتَقَامَ، يَهْيَبُ← يَهَابُ، يَقُوْلُ← يَقُولُ، يَبْيِعُ← يَبِيعُ، مع ملاحظة أن الواو والياء في المثالين الأخيرين مدّان ناشئان عن حذف الواو والياء اللّينتين والتعويض عنهما بإطالة الحركة بعدهما. فالواو والياء على هذا هما /ُ_/ و /ِ_/ لا واو وياء، كما في البنية الأساس[٢٠٤].
واللسانيون المحدثون يرون أنه لا يوجد نقل لحركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله إنما تسقط الواو أو الياء، وتبقى الحركة التي يتصور القدماء أنها نقلت. فلا يوجد نقل للحركة في: (يَقُولُ ويَبِيعُ) على وزن الفعل المضارع (يَفْعُل) كما تصور القدماء، إنما تسقط الواو لكراهة اجتماعهما مع ضمة، فتبقى الضمة وحدها، فتختل الزنة وإيقاعها، فيعوض موقع الواو الساقط بطول الضمة بعدها، فيقال: (يَقُومُ) وكذلك الأمر في (يَبِيعُ) بوزن يَفْعِلُ، سقطت الياء لاجتماعها مع كسرة وهو تركيب تكرهه اللغة فتبقى الكسرة وحدها فيختل إيقاع الكلمة، ويعوض المحذوف بطول الحركة، فيقال: (يَبِيعُ) فالذي حدث ليس نقلاً للحركة، بل إسقاطاً للواو أو الياء[٢٠٥].
وهذا السياق الصوتي نفسه يتكرر في اسم الفاعل واسم المفعول واسم المكان من الفعل الرباعي الأجوف[٢٠٦]. وهذا يؤيد قول النحاة القدماء من إن الغاية من الإعلال هو التخفيف فأنت ترى إن المقطع المغلق: /ي_َق/ صار مفتوحا: /ي_َ/، والجهد العضلي بنطق المقطع المفتوح أيسر من المقطع المغلق.
ولشرح ما سبق نورد اسمي المفعول من: (قَالَ، وبَاعَ) مثالين على هذه التغيرات؛ ففي مَقْوُول (اسم المفعول من قَالَ) يرون أن حركة العين وهي الضمة التي تصوروها تسبق واو مفعول تنقل لتحرك بها الفاء الساكنة (أي القاف في حالتنا هذه) فيلتقي ساكنان هما العين (أي الواو التي أصبحت مداً لسكونها بنقل حركتها ولسبقها بحركة من جنسها هي الضمة)، وواو مفعول، فلا بد من حذف أحدهما تخلصاً. فقال الخليل وسيبويه: إن المحذوف هو واو مفعول ووزن الكلمة على هذا (مَفُعْل)، وقال الأخفش (ت٢١٣هـ): إن المحذوف هو العين (أي الواو الأولى)، ووزن الكلمة على هذا هو (مَفُول). وقد أورد كل فريق حججاً لا مجال لذكرها هنا[٢٠٧].
وفي (مَبْيُوع)، وهي الصورة التحتية المقدرة لاسم المفعول من باع، يجري نقل حركة العين وهي الضمة التي تخيلوها تسبق واو مفعول، لتحرك بها الفاء الساكنة أي الباء، فتصبح الكلمة: (مَبُيْوع)، وفيها يلتقي ساكنان هما العين أي الياء وواو مفعول. وهنا يرى الخليل وسيبويه أن الذي يحذف للساكنين هو واو مفعول، ثم تقلب ضمة الفاء بعد الحذف كسرة لتناسب الياء فيصبح وزنها (مَفِعْل). أي أن الذي جرى هو على النحو الآتي: مَبْيُوع← مَبُيْوع← مَبْيُع← مَبِيع.
ولم يقل الخليل وسيبويه إن الياء المسبوقة بضمة ليست حرف مدّ ولا ينطبق عليها شرط التقاء الساكنين إذا كانا مَدَّين، فالمهم عندهما هو سكونها وشبهها بالمدّ. ولعل هذا هو الذي جعل الأخفش يقول: إن الذي جرى بعد نقل ضمة العين، أي الياء، إلى فاء الكلمة، أي الباء، هو قلب تلك الضمة كسرة لتناسب الياء فالتقى ساكنان هما الياء التي صارت مدا لسكونها وسبقها بكسرة وواو مفعول، فحذفت الياء، ثم قلبت واو مفعول إلى ياء لتناسب الكسرة قبلها ووزنها على هذا: (مَفِيل)[٢٠٨]. أي إن الذي جرى هو على النحو الآتي: مَبْيُوع← مَبُيْوع← مَبِيوع← مَبِوع← مَبِيع.
غير أن الرضي قد اعترض على الأخفش لقوله إن الضمة كسرت لأجل الياء قبل حذف الياء فقال: إن الياء (إنما تستحق قلبَ ضمةِ ما قَبْلَها كسرةً إذا كانت مما يَبْقَى لا مما يُحْذَفُ، فالأَوْلَى أن يقال على مذهبه حذفت الياء أَوَّلاً، ثم قلبت الضمة كسرة، فانقلبت الواو ياء وذلك للفرق بين الواوي واليائي)[٢٠٩]. أي أن ترتيب الخطوات عنده كالآتي: مَبْيُوع← مَبُيْوع← مَبُوع← مَبِوع← مَبِيع. على أن الرضي نفسه قد خالف في موضع آخر الصرفيين جميعا، حينما ذهب إلى أن ضمة العين في: (مَقُوُول، ومَبُيُوع) قد حذفت ولم تنقل[٢١٠]. غير أنه لم يفصِّل في رأيه هذا. ويترتب على رأي الرضي هذا اجتماع ثلاثة سواكن (في عرف القدماء): فاء الكلمة، وعينها التي حذفت حركتها، وواو مفعول الساكنة بطبعها لكونها مدة.

ويمكن أن ننتقد كلام الصرفيين في هذه المسألة من وجه آخر بالقول: إنه يترتب عليه في مرحلة من مراحل التحليل اجتماع ثلاث حركات (في عرفنا نحن): الحركة القصيرة التي تخيلوا نقلها إلى الفاء، ومَدَّيْن هما عين الكلمة وواو مفعول. والمدّ كما هو معلوم حركة طويلة. وهذا نوع من التتابع مستحيل ولا يمكن تحققه.

الخاتمة :

بدأ منهج النحاة العرب في دراسة اللغة وصفياً ثم دخلته الفلسفة والمنطق والتعليل والتأويل، مما أدى بهم إلى الخلط بين الحقائق الوصفية والحقائق التاريخية والمقارنة. وفي القرن العشرين ظهرت بوادر لإنشاء منهج وصفي لدراسة اللغة نحوها وصرفها قائم في أكثر أسسه على المنهج الوصفي العربي القديم.

وقد اتجه قسم من البحث الصرفي الحديث إلى الدراسات اللسانية العلمية للصرف العربي وتمثل هذا الاتجاه في استثماره معطيات المنهج الوصفي، وفي ربط الدراسة الصرفية بالدراسة الصوتية التي وصلت أوج ازدهارها بدخول آلات الصوت الحديثة وهذا ما لم يتح للقدماء. ولعلنا نجد الخلاف بين القدماء والمحدثين في جانبين؛ جانب تأسيسي وآخر تفسيري أما الأول فهو متعلق بخلافهم حول علاقة الحركات بحروف المد، والطبيعة الصوتية لحرف الألف. وأما الخلافات التفسيرية فهي مرتبطة بهذه أيضا فهناك خلافات في وصف الظاهرة التي وقع فيها التغير، وتفسير التغير. فالقدماء يرون أن الصوت قد يتبدل من شكل إلى شكل، فالواو قد تنقلب تاء والياء تنقلب واوًا أو ألفًا، وهذا متوقف فيه عند المحدثين؛ لأن لكل صوت صفاته الخاصة التي يختلف بها عن غيره من الأصوات، ولذلك لا بد من التفكير بوسائل أخرى لتفسير التغير لا تصادم المسلمات الصوتية.

وقد عرضنا في هذا البحث واحدة من الطروحات اللسانية الصرفية المهمة متمثلا بكتاب د. عبد الصبور شاهين: (المنهج الصوتي للبنية العربية،...) الذي تناول فيه أنماط تغير البنية كما درسها القدماء لمراجعتها؛ لأن ثمة اختلافًا في منطلقات الدرس بين القدماء والدارسين المحدثين الذين ينحون منحى وصفي في دراسة اللغة. ويعود هذا الاختلاف إلى طبيعة التفكير؛ فالقدماء قد ينطلقون ابتداء من تقرير الظاهرة بوصفها وصفًا ظاهريًّا؛ ولكنهم لا يكتفون بهذا الوصف الظاهري التقريري بل يجعلونه قانونًا، وهم ربما يركنون إلى النظر المنطقي، وكل ذلك أمر يحمل المحدثين على التوقف فيه. فلا الانطلاق من الوصف الظاهر ولا المعالجة المنطقية، يصلحان لبيان كيفية التغير الصوتي؛ إذ التغير الصوتي مسألة متعلقة بطبيعة الأصوات وصفاتها الصوتية.

إن بعض الخطوط في (المنهج الصوتي) في تحليل الصيغ قد سبقه بها د. (هنري فليش)، كما في حديثه عن مسألة التحول الداخلي، لكن محاولة د. عبد الصبور جاءت أصيلة في تفسيرها للهمز، وتطبيقها لنتائج علم الأصوات في أبواب الصرف العربي كافة، وبخاصة مشكلات الإعلال والإبدال. وأن التغيير في هذا الباب حسب ما ارتضاه د. عبد الصبور من اتجاهات المحدثين يدور معظمه في الإمكانات الآتية: حذف الصوت والتعويض عنه، إقحام الصوت للفصل بين الحركات، إقحام الصوت لإقفال المقطع. الانطلاق من الفرع لا الأصل.

وليس من الضروري أن يختلف المنهج القديم مع هذا المنهج الصوتي الوصفي في كل جزئية؛ فهناك نقاط لا تحتمل اختلافا ذكرها د. عبد الصبور كما جاءت في الكتب القديمة؛ وربما يعود السبب إلى أن د. عبد الصبور شاهين قد وجد أن تفسير الظواهر اللغوية في تلك الكلمات يحتاج إلى تقدير بنية عميقة (أصل مفترض) تخالف ظاهر اللفظ في كثير منها. وهذا التقدير ضروري لتفسير تلك الظواهر. وليس من الضروري أيضا أن يأتي هذا المنهج أيسر من سابقه؛ لأن بلوغ الصواب في فهم مسائل اللغة هو المقدم، ولأن الحقيقة دائما هي نسبية ولا توجد في منهج واحد بالضرورة.

وقد وجه د. عبد الصبور النقد إلى الصرف العربي في ضوء معطيات علم الأصوات الحديث، والدعوة إلى اعتماد الجانب النطقي لا الشكل الكتابي في تفسير مسائل الصرف العربي، وفي ضوء معالجة الكلمة مقطعيًّا؛ لذا فإنه فسر النظام الصرفي العربي تفسيرات جديدة منها:

١) أن أصوات المد حركات طويلة لا تفرق عن القصيرة إلاّ في الكمية وهذا له أثر في وزن الكلمة وفي تفسير قضايا صرفية كثيرة منها مسألة التقاء الساكنين، إذ أن صوت المد ليس حرفاً ساكناً كحروف الهجاء إنما هو حركة طويلة؛ وعليه إن حرف المد لا يحذف لالتقاء الساكنين لأنه حركة طويلة، ولا يوجد التقاء ساكنين كما تصور القدماء، إنما يقصر من طوله فيحول من حركة طويلة إلى حركة قصيرة. وقد أرجع ذلك المحدثون إلى تفسيرات صوتية تتعلق بالبنية المقطعية للكلمة العربية.

٢) لا توجد علاقة صوتية بين الهمزة وأحرف المد، إذ أن الهمزة صوت صامت وأحرف المد حركات طويلة. وعليه تلغى كل تفسيرات وتعليلات القدماء في باب إبدال الهمزة من أحرف العلة في مجال الدراسة الصرفية. فالهمزة لا تبدل من أحرف المد (الواو والياء) إنما تحذف وتعوض بحركة طويلة. وكذلك أنها لا تبدل من الحرف الصحيح إنما تحذف ويعوض مكانها حرف صحيح.

٣) ويقع الخلاف بين القدماء والمحدثين في تفسير بعض التغيرات الصوتية؛ إذ يذهب القدماء إلى أنها من قبيل القلب، قلب صوت إلى صوت آخر، أو من قبيل الإبدال أي إبدال صوت بصوت. ولكن المحدثين يرونه من قبيل الحذف والتعويض. وله أنماط مختلفة؛ منها: التعويض بالمطل، والتعويض بالتضعيف، والتعويض بالهمز، والتعويض بإقحام صوت علة أو هاء. وأما التعارض فهو من العلل التفسيرية التي يذكرها القدماء عند تفسير بعض التغيرات الصوتية. وأوضح مثال لذلك تغير الواو إلى ياء في (دنيا)، وتغير الياء إلى واو في (تقوى)، فهم يزعمون أن إحداهما غيرت عوض تغيير الأخرى وهذا غير مقبول لغة عند المحدثين.

٤) لا يوجد إعلال بالنقل في نظر المحدثين، إنما تسقط الحركة الطويلة (و - ي) ويعوض مكانها بطول الحركة القصيرة.

٥) يدعو د. عبد الصبور والمحدثون إلى ترك الوزن الإيقاعي واعتماد الوزن الحقيقي نحو الدعوة إلى ترك وزن (خَطَايَا) على (مَفَاعِل) لجعله على وزن (فَعَالَى)، نحو: (صحارى، وعذارى). وهذا ما يزيل عن الدرس الصرفي عناء تعليل تلك المسائل.

وما يؤخذ على د. عبد الصبور شاهين في كتابه (المنهج الصوتي ...) استعماله رموز الكتابة اللاتينية في حديثه عن العربية. وادخاله مفهوم غربي هو (المقطع) الذي نقل الباحث إلى تصور تفسيرات جديدة للنظام الصرفي العربي لا تتلائم والعربية. على الرغم من أن لدى القدماء ما هو أصلح منه في تفسير التغيرات في البنية العربية.

ولعل من الأنسب لنا أن نشرع في مجال التعليم على وفق هذه الاتجاهات الحديثة في علم اللغة؛ لأنها أقرب إلى الإقناع؛ ولأنها قد تختصر لنا مطولا وتضم متفرقًا. وإن جرتنا إلى تأويلات وتعليلات وتفسيرات جديدة تزيد الدرس الصرفي صعوبة؛ فهي قائمة على دراسات صوتية صرفية بأحدث الآلات الصوتية الى جانب فهم عميق للتراث الصوتي الصرفي للانطلاق منه في تفسيرات جديدة مبنية على أسس علمية رصينة.

الهوامش

(١) ينظر: الصحاح، الجوهري: ١٣٨٥/٤؛ واللسان، ابن منظور: ١٨٩/٩؛ والقاموس المحيط، الفيروز آبادي: ١٦٦/٣؛ وتاج العروس، الزبيدي: ٣١٨/١٢، مادة: (صرف).
(٢) المنصف، ابن جني: ٤/١ .
(٣) الكتاب، سيبويه: ٢٤٢/٤-٢٤٥ .
(٤) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن: ٧٤٧/٤ .
(٥) المفتاح في الصرف، الجرجاني: ٢٦ .
(٦) الممتع، ابن عصفور: ٣١/١ – ٣٣ .
(٧) الشافية، ابن الحاجب: ٦ .
(٨) التسهيل، ابن مالك: ٢٩ .
(٩) ينظر: تصريف الأفعال، عبد الحميد السيد عبد الحميد: ٤٢ . وقد سبقه إلى هذا المعنى سيبويه، ينظر الكتاب: ٢٤١/٤ .
(١٠) المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، د. عبد الصبور شاهين: ٢٣-٢٥ .
(١١) الصرف، د. حاتم الضامن: ١١-١٢ ، والصرف الوافي، د. هادي نهر: ٢١.
(١٢) ينظر التفكير اللغوي بين القديم والجديد، د. كمال بشر: ١٣٨- ١٣٩ .
(١٣) ينظر: دراسات في علم اللغة، كمال بشر: ق١: ٤٣ .
(١٤) ينظر: المرجع السابق، ق٢: ٢٤ – ٢٥.
(١٥) ينظر: الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: ٥ .
(١٦) ينظر: دراسات في علم اللغة، ق٢، ١٧، ٢٤-٢٥؛ التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطيب البكوش: ١٥؛ ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، عبد القادر الخليل، مجلة (أبحاث اليرموك): ١٧٣-١٧٤؛ التفكير اللغوي بين القديم والجديد: ١٤١ .
(١٧) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٦ .
(١٨) ينظر: العين، الخليل: ٥٢/١؛ والكتاب: ٤٣٥/٤-٤٣٦؛ وتهذيب اللغة، الأزهري: ٤٤/١؛ والخصائص، ابن جني: ١٢٤/٢-١٢٥؛ وسر صناعة الأعراب، ابن جني: ٦/١-٨. وقد قسم الفارابي (ت٣٣٩هـ) الأصوات إلى قسمين: الاصوات المصوتة، والاصوات غير المصوتة. على أساس مجرى الهواء من المخرج. وقسم المصوتات الى قصيرة وطويلة. ينظر: الموسيقى الكبير: ١٠٧٢-١٠٧٩ .
(١٩) ينظر: علم اللغة العام / الأصوات، د. كمال بشر: ٩١ .
(٢٠) ينظر: العين: ٥١- ٥٧؛ ومقدمة تهذيب اللغة: ٦٣ . ويقابل: المقتضب، المبرد: ٣٢٨/١؛ والأصول، ابن السراج: ٤٠٠/٣؛ وسر صناعة الإعراب: ٤٦/١؛ والجمل، الزجاجي: ٤١٠؛ والمفصل، الزمخشري: ٥٤٦؛ والشافية: ١٢١؛ وشرح المفصل، ابن يعيش: ١٢٣/١٠؛ والممتع: ٦٦٨/٢؛ وشرح الشافية:٣ /٢٥٠.
(٢١) ينظر:علم اللغة العام/الأصوات: ٧٨- ٧٩ .
(٢٢) سر صناعة الإعراب : ١ /٧ ، ٨ .
(٢٣) المصدر السابق: ٨/١ ، ٩ .
(٢٤) المصدر السابق: ٦٢/١ .
(٢٥) المصدر السابق: ١٧/١؛ وينظر: الخصائص: ٣١٥/٢ . ومما يجدر ذكره أنَّ قول ابن جني: (متقدموا النحويين ...) إشارة إلى قول الخليل رحمه الله الذي نقله عنه سيبويه: (فالفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمة من الواو فكل واحدة شيء مما ذكرت لك). الكتاب: ٢٤٢/٤ . وقول سيبويه: (وإنما الحركات من الألف والياء والواو)، المصدر نفسه: ١.١/٤ . وهذا يدل على ثنائية النظرة إلى أصوات المدّ عند القدماء؛ فمن جهة، هي عندهم حروف ساكنة لعدم تحريكها بحركةٍ غيرِ ذاتها، ومن جهة ثانية، هي مشبهة للحركات. ومعلوم أن القدماء قد فصلوا فصلاً تاماً بين أصوات المدّ والحركات التي هي أبعاضها، على الرغم من ملاحظتهم أن حروف المدّ تشبه الحركات في الصفات والمخارج وفي بعض الظواهر الصرفية. وكان هذا غريباً منهم، فلاهُمْ عدّوا حروف المدّ صراحة حركات طويلة، ولا هُمْ عدّوا الحركات حروفاً، بل ظل هذا التمييز بين النوعين قائماً، فأصوات المد حروف والحركات حركات، وأقصى ما يمكن أن توصف به الحركات أنها حروف ناقصة وصغيرة بإزاء حروف المدّ التوامّ الكوامل. وممّا يؤكد هذا الفصل التام بينهما أنهم لم يعدّوا الحركات سواكن كحروف المدّ. ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٧/١-١٨، ٢٢-٢٣ .
(٢٦) المصدر السابق: ١٨/١ – ٢٣ .
(٢٧) ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠؛ وينظر: الخصائص: ٣١٧/٢، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٧، ١٢٣/٣، ١٢٩ .
(٢٨) علم اللغة العام / قسم الأصوات: ١٤٨، وينظر: الأصوات اللغوية: ٣٨.
(٢٩) وكلام ابن جني في هذه المسألة طويل، لا يخرج في مجمله عما ذكر من معرفته للطبيعة الواحدة للمصوتات الطويلة والقصيرة، وأن الفرق بينهما في الكمية. ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، د. حسام النعيمي: ٣٢٥ ـ ٣٣٧ .
(٣٠) ينظر: المدخل إلى علم اصوات العربية، د. غانم قدوري الحمد: ١٨١.
(٣١) ينظر: الخصائص: ٢ / ٣٢٧؛ وفي الأصوات اللغوية (دراسة في أصوات المد)، د. غالب المطلبي: ٩٦ .
(٣٢) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٣٨ ـ ٤٠، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٣٣٣ .
(٣٣) تتناثر الإشارات إلى حروف المد واللين في ثنايا الحديث عن بعض الظواهر الصرفية، أو في المعالجات الصوتية لبعض الصيغ والتغيرات الصرفية . ولم يبوب لهما في كتب الصرف، ولا بد للباحث من التنقيب عن تلك الإشارات في كتب الصرف والأصوات لتكوين فكرة شاملة عنهما .
(٣٤) ينظر: المدخل إلى علم اصوات العربية ١٨١. وقد يقصدون بحرف اللين الواو والياء الساكنتين غير المسبوقتين بحركة من جنسهما وهذا يشمل الفتحة وغيرها، وإن كان ما ذكرناه هو الأصل في اللين، ينظر: سر صناعة الإعراب: ٣١/١ .
(٣٥) ينظر: الكتاب: ١٧٦/٤، ٤٣٦؛ وسر صناعة الإعراب: ٨/١ .
(٣٦) ينظر: الكتاب: ٤٤٢/٤؛ وشرح الشافية: ٢٣٧/٢؛ والمقتضب: ٢٢/٣ .
(٣٧) ينظر: الكتاب: ١٧٤/٤ .
(٣٨) ينظر: الخصائص: ١١٥/١؛ والمقتضب: ٢١٠/٢، ٢٢/٣؛ وشرح الشافية: ٢١٥/٢ .
(٣٩) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب: ٢/ ٤٨٩ .
(٤٠) ينظر: علم اللغة العام/ الأصوات: ٧٩، ٨٣-٨٥، ١٣٢-١٣٥؛ والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٢٩ – ٣٠؛ وفي الأصوات اللغوية: ٨٨؛ وتطبيقات في المناهج اللغوية، د. إسماعيل أحمد عمايرة: ١٨٠
(٤١) ينظر: الخصائص: ٣٣٧/٢؛ ويقابل بما عنده في: سرّ صناعة الإعراب: ٢٧/١-٢٨ .
(٤٢) ينظر: أبحاث في فقه اللغة العربية، داود عبده: ٤٦ حاشية (٥)؛ واللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان: ٢٨١ .
(٤٣) ينظر: المرجع السابق: ٢٨٠ .

(٤٤) ينظر: دراسات في علم اللغة، ق١: ٢٠١-٢٠٢؛ واللغة العربية معناها ومبناها: ٧١؛ وفي الأصوات اللغوية: ٧٦-٧٧ .
(٤٥) ينظر: دراسات في علم اللغة ق١: ٥٥ حاشية (١)، ٢٠١؛ ودراسات في علم أصوات العربية، د. داود عبده: ٤٧ حاشية (٥).
(٤٦) ينظر: الأصوات اللغوية: ٣٩ – ٤٠؛ ودراسات في علم اللغة ق١: ٢٠١؛ ودراسات في علم أصوات العربية: ٤٦ حاشية (٢)؛ والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ٧٤ .
(٤٧) ينظر: علم اللغة العام/الأصوات: ٨٦، ١٣٥ .
(٤٨) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٣١؛ وفي الأصوات اللغوية: ٥٦، ٢٣٨ .
(٤٩) ينظر: دراسات في علم اللغة: ٩٦، ٩٨ – ٩٩ .
(٥٠) ينظر مثلاً: المرجع السابق، ق١: ١٩٨؛ ودراسة الصوت اللغوي، د. أحمد مختار عمر: ٣٣٦-٣٣٧؛ والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٠؛ وفي الأصوات اللغوية: ٢٢٣، ٢٣٩، ٢٤٢- ٢٤٤ .
(٥١) ينظر: في الأصوات اللغوية: ٨٨؛ والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٢٩–٣٠؛ وتطبيقات في المناهج اللغوية: ١٨٠ .
(٥٢) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٣٣ .
(٥٣) ينظر: المرجع السابق: ١٧؛ وفي الأصوات اللغوية: ١٤٩؛ وأبحاث في أصوات العربية، د. حسام النعيمي: ١٢– ١٣ .
(٥٤) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٦.
(٥٥) ينظر فقه اللغة العربية وخصائصها، د. إميل بديع يعقوب: ٢٣٦، هامش رقم (٦٠) .
(٥٦) ينظر: العين: ٥١- ٥٧ .
(57) تاريخ اللغات السامية، د. إسرائيل ولفنسون: ٩٢، ٩٩، ١٠٠ .
(58) ينظر: فقه اللغة العربية وخصائصها: ٢٣١ .
(٥٩) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٤ – ١٥ .
(٦٠) ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ١٧، ١٨،٣٨-١٩؛ والمنهج الصوتي للبنية العربية: ١٢-١٣؛ وفي الأصوات اللغوية: ٨، ٣٠٩؛ وفقه اللغة العربية وخصائصها: ٢٣٦ – ٢٤٠؛ وتطبيقات في المناهج اللغوية: ١٨٨ .
(٦١) ينظر: تاريخ اللغات السامية: ١٤؛ ودراسات في علم اللغة: ٣٧،٣٨- ٣٩.
(٦٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٧/١ .
(٦٣) ينظر: فقه اللغة العربية وخصائصها: ٢٣٢ – ٢٣٥ .
(٦٤) ينظر: الكتابة العربية والسامية، رمزي منير بعلبكي: ٣٢١.
(٦٥) ينظر: المرجع السابق: ٣٥٧ – ٣٥٨ .
(٦٦) أدب الكتّاب، الصولي: ٥٧.
(٦٧) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٣٥ .
(٦٨) ينظر: المرجع السابق: ١٠، ١٥ .
(٦٩) ينظر: المرجع السابق: ٣٦ – ٣٧ .
(٧٠) ينظر: فقه اللغة العربية وخصائصها: ٢٤٨ .
(٧١) علم اللغة، د. علي عبد الواحد وافي: ٣٧؛ وينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٣٧ .
(٧٢) ينظر: سر صناعة الأعراب: ٥١ .
(٧٣) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٠ .
(٧٤) ينظر: علم الأصوات، مالمبرج: ١٥٤ ـ ١٥٥؛ ودراسة الصوت اللغوي: ٢٤١.
(٧٥) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٠؛ والأصوات اللغوية: ١٣١ – ١٣٢ .
(٧٦) المنهج الصوتي للبنية العربية: ٣٨ .
(٧٧) ينظر: المرجع السابق نفسه.
(٧٨) أبحاث في أصوات العربية: ٨.
(٧٩) المدخل إلى علم أصوات العربية: ٢٠٢.
(٨٠) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٣ – ٤٥ .
(٨١) سنستعمل هنا رموز د. عبد الصبور شاهين في تمثيل المقاطع العربية: (ص = صامت، ح = حركة قصيرة، ح + ح = حركة طويلة). وذهب الدارسون إلى اختيار مصطلحات متنوعة للمقاطع، بيد أن العربية على سعتها لا تتعدى المقاطع المذكورة. وقد جمع د. غانم قدوري الحمد في كتابه: (المدخل إلى علم أصوات العربية) التسميات المتعددة للمقاطع في العربية.
(٨٢) ينظر: الأصوات اللغوية: ١٣٤؛ والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٣٨-٣٩؛ وأبحاث في أصوات العربية: ٩ .
(٨٣) ينظر: الأصوات اللغوية: ١٣٤ – ١٣٥؛ والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٣٩ .
(٨٤) ينظر: الكتاب: ١٧١/٤-١٧٣ .
(٨٥) ينظر: شرح المفصل: ٩/ ١٢٩؛ وفي الأصوات اللغوية: ٢٩١؛ وأبحاث في أصوات العربية: ٩-١٠ .
(٨٦) العربية معناها ومبناها: ٢٧٨.
(٨٧) ينظر: الأصوات اللغوية: ١٦٤، ١٦٨؛ والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ٧٦ – ٧٧؛ والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٤١- ٤٢؛ وأبحاث في أصوات العربية: ١١ .
(٨٨) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٠ .
(٨٩) ينظر: شرح الشافية: ١٠/١ وما بعدها؛ وشذا العرف، الحملاوي: ٢٢؛ وعلم الصرف، القسم الأول، د. فخر الدين قباوة: ١٦ .
(٩٠) ينظر: الصرف وعلم الأصوات، ديزيرة سقال: ٤٩؛ وشذا العرف: ٢١؛ والمهذب في علم التصريف، د. هاشم طه شلاش وآخرون: ٤٧ – ٥٠ .
(٩١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٩ .
(٩٢) الصرف وعلم الأصوات: ٢٧.
(٩٣) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية:٥٠، والصرف وعلم الأصوات: ٢٧.
(٩٤) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨١.
(٩٥) ينظر: المرجع السابق نفسه.
(٩٦) ينظر: المرجع السابق: ٨١ .
(٩٧) ينظر: المنصف: ١٩٠/١؛ والمفصل: ٥٠٨؛ وشذا العرف: ١٦٢-١٦٤ .
(٩٨) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٢- ٨٣؛ وأبحاث في أصوات العربية: ٤٧ .
(٩٩) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٣ .
(١٠٠)المرجع السابق: ٨٤ .
(١٠١)المرجع السابق نفسه.

(١٠٢) ينظر: المرجع السابق: ٨٥ .
(١٠٣) ينظر: المرجع السابق: ٨٥- ٨٦ .
(١٠٤) ينظر: المنصف: ٢٣٤/١-٢٣٥ .
(١٠٥) ينظر: شرح الشافية: ٧٩/١ .
(١٠٦) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٤ .
(١٠٧) ينظر: شرح المفصل: ١٢٢/٩؛ وشرح ابن عقيل: ٣١٤/٣ .
(١٠٨) ينظر: فقه اللغات السامية، كارل بروكلمان: ٤٣؛ واللغة العربية معناها ومبناها: ٣٠١؛ والصرف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ١٥٩؛ ودراسات في علم اللغة/ ق١: ١٩٨؛ ودراسة الصوت اللغوي: ٣٣٦؛ والمنهج الصوتي للبنية العربية: ١٠١- ١٠٢؛ وفي الأصوات اللغوية: ٢٣٩.
(١٠٩) ينظر: الأصوات اللغوية: ١٠٩؛ و دراسات في علم أصوات العربية: ٤٣، ٤٨، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩ .
(١١٠) ينظر: أبحاث في اللغة العربية: ٤٣-٤٤ .
(١١١) ينظر: شذا العرف: ١٦٢- ١٦٤ .
(١١٢) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٦ ، ٨٧ .
(١١٣) ينظر: المرجع السابق: ٨٨ – ٨٩.
(١١٤) ينظر: شرح المفصل: ١٢٥/٩ .
(١١٥) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن، ابن الأنباري: ٥٨/١ .
(١١٦) ينظر: شرح الشافية: ٢٢٦/٢ .
(١١٧) ينظر: المصدر السابق: ١٥٩/٣-١٦٠ .
(١١٨) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١٥٢/٢ .
(١١٩) ينظر: الخصائص: ١٣٦/٣-١٣٨؛ والمنصف: ٥٥/١ .
(١٢٠) ينظر: شرح الشافية: ٢٢٦/٢، ١٨٥/٣ .
(١٢١) المصدر السابق: ٢٢٧/٢-٢٢٨ .
(١٢٢) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٩٨ .
(١٢٣) ينظر: المرجع السابق: ٩٨ .
(١٢٤) ينظر: المرجع السابق نفسه.
(١٢٥) ينظر:المرجع السابق: ٩٩ .
(١٢٦) ينظر: المرجع السابق نفسه.
(١٢٧) ينظر: المرجع السابق: ٩٩ – ١٠٠ .
(١٢٨) ينظر: المرجع السابق: ١٠٠ .
(١٢٩) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣١٤/٣ .
(١٣٠) ينظر: شرح المفصل: ٣٧/٩ .
(١٣١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٠١؛ وتطبيقات في المناهج اللغوية: ١٩١ .
(١٣٢) ينظر: شذا العرف: ١٤٩ – ١٥٠ .
(١٣٣) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٦٨- ١٦٩ .
(١٣٤) ينظر: العين: ٥٢/١؛ ومقدمة تهذيب اللغة: ٥٩؛ ودراسات في علم اللغة: ٥٧ .
(١٣٥) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧٢ .
(١٣٦) عرف إبراهيم أنيس (النبر) بأنه ذو وظيفة أساسية، وهي إظهار المقطع. وتتكون ماهيته من أكبر جهد زفيري ونطقي. هذا الجهد ينعكس على المستوى الأكستيكي بتغيرات متميزة في السلسلة النغمية للتردد الأساسي، وسلسلة الضغط، وكذلك في الأحزمة الصوتية، وفي تمديد المدة الزمنية للمقطع المنبور. ينظر: الأصوات اللغوية: ١٣٨- ١٤٣ .
(١٣٧) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٣٧ .
(١٣٨) ينظر: دراسات في علم اللغة: ٤٥ – ٤٧، .
(١٣٩) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٤١ .
(١٤٠) ينظر: الكتاب: ٥٤٨/٣؛ وشرح الشافية: ٣١/٣؛ ودراسات في علم اللغة: ٤٣- ٤٤ .
(١٤١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧١ .
(١٤٢) ينظر: المرجع السابق نفسه.
(١٤٣) ينظر: المرجع السابق: ١٧٢ – ١٧٣.
(١٤٤) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم الأصوات الحديث، د. عبد الصبور شاهين: ٧٤؛ وعلم الأصوات: ٨٣ .
(١٤٥) ينظر: دروس في علم أصوات العربية، جان كانتينو: ١٢٧.
(١٤٦) علم الأصوات: ٨٣.
(١٤٧) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ١٤٨ – ١٥٩.
(١٤٨) المرجع السابق: ١٧٤.
(١٤٩) المرجع السابق: ٧٧ – ٧٨.
(١٥٠) ينظر: المرجع السابق: ١٧٤ .
(١٥١) ينظر تفصيل ذلك في: المرجع السابق: ١٧٣ - ١٧٥.
(١٥٢) ينظر: المرجع السابق: ١٢٥.
(١٥٣) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧٥ .
(١٥٤) ينظر: شرح المفصل: ١٠/ ٩٦-٩٧؛ والممتع في التصريف: ٣٢٦/١، ٣٢٧-٣٢٨، ٣٤٣، ٢/ ٥٩٩، ٦٠٥، ٦٠٨، ٦١٠؛ وشرح الشافية: ١٠٢/٣.
(١٥٥) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٦٧-٦٨.
(١٥٦) ينظر: المرجع السابق: ١٢٥.
(١٥٧) ينظر: الكتاب: ٣٤٨/٤؛ الممتع: ٣٢٧/١-٣٢٨؛ والمفصل: ٥٠٥ .
(١٥٨) ينظر: المقتضب: ٩٩/١؛ والمنصف: ٢٨٠/١-٢٨١ .
(١٥٩) ينظر: المفصل: ٥٢٧؛ وشرح الشافية: ١٢٩/٣ .
(١٦٠) ينظر: المصدر السابق: ٣٦/٣ .

(١٦١) ينظر: الممتع: ٣٢٦/١؛ وشرح الشافية: ١٧٣/٣-١٧٧، والمفصل: ٥٠٥؛ ويقابل بـ: سر صناعة الإعراب: ٩٣/١، ٩٧ .
(١٦٢) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧٧.
(١٦٣) ينظر:الكتاب: ٢٣٧/٤، ٣٨٥؛ وسرّ صناعة الإعراب: ٩٤/١ .
(١٦٤) ينظر:الكتاب: ٣٧٧/٤؛ والأصول: ٣/ ٢٤٦؛ والمنصف: ٣٢٦/١؛ وشرح المفصل: ١٠/ ٩٦-٩٧؛ والممتع: ٣٢٦/١، ٣٤٣، ٢/ ٥٩٩، ٦٠٥، ٦٠٨، ٦١٠؛ وشرح الشافية: ١٠٢/٣ .
(١٦٥) ينظر: العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، د. هنري فليش: ٤٧، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٥٦، ٨٨-٨٩.
(١٦٦) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧٦ – ١٧٧ .
(١٦٧) ينظر: المرجع السابق نفسه.
(١٦٨) ينظر: ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية: ١٩٧.
(١٦٩) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧٧ .
(١٧٠) ينظر: المرجع السابق نفسه.
(١٧١) ينظر الأصول: ٢٤٥/٣؛ والمفصل: ٥١١ .
(١٧٢) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٥٤-٩٢؛ والصرف وعلم الأصوات: ١٤١-١٤٢.
(١٧٣) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٩٢.
(١٧٤) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧٨ .
(١٧٥) ينظر: المرجع السابق: ١٧٨- ١٧٩ .
(١٧٦) ينظر: المفصل: ٥٤٢؛ والمنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٠- ١٨١ .
(١٧٧) ينظر: المرجع السابق: ١٨١.
(١٧٨) ينظر: المرجع السابق نفسه.
(١٧٩) ينظر: الكتاب: ٥٥١/٣ .
(١٨٠) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٢ – ١٨٣ .
(١٨١) ينظر: عمدة الصرف، د. كمال إبراهيم: ٢١٨ – ٢١٩؛ ومحاضرات في علم الصرف، د. علي جابر المنصوري، ود. علاء الدين هاشم الخفاجي: ١٨٢ .
(١٨٢) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٣ – ١٨٤؛ والصرف وعلم الأصوات: ١٦٠.
(١٨٣) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٥ .
(١٨٤) ينظر: المرجع السابق: ١٨٦ – ١٨٧ .
(١٨٥) ينظر: المفصل: ٥١١؛ وعمدة الصرف: ٢١٩ – ٢٢٠ . ومحاضرات في علم الصرف: ١٨٢ – ١٨٤ .
(١٨٦) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٨- ١٨٩ .
(١٨٧) ينظر: المرجع السابق: ١٨٩ .
(١٨٨) المرجع السابق: ١٩٠.
(١٨٩) ينظر: المرجع السابق: ١٨٩- ١٩٠ .
(١٩٠) ينظر: المرجع السابق: ١٩٠ .
(١٩١) ينظر: عمدة الصرف: ٢٢٠؛ ومحاضرات في علم الصرف: ١٨٤ .
(١٩٢) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٠ .
(١٩٣) ينظر: الأصول: ٢٦٦/٣- ٢٦٧؛ والمنصف: ١٥٨/٢- ١٦٣ .
(١٩٤) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩١ .
(١٩٥) ينظر: المرجع السابق: ١٩٢ .
(١٩٦) ينظر: المرجع السابق: ١٩١- ١٩٢ .
(١٩٧) ينظر: المرجع السابق: ١٩٢ .
(١٩٨) ينظر: المرجع السابق: ١٩٤- ١٩٥ .
(١٩٩) ينظر: شرح الشافية، الرضي: ٦٦/٣، المهذب في علم التصريف: ٣٥٠.
(٢٠٠) ينظر: عمدة الصرف: ٢٢٥؛ ومحاضرات في علم الصرف: ١٨٦ .
(٢٠١) المهذب في علم التصريف: ٣٥٠.
(٢٠٢) المرجع السابق: ٣٥٠.
(٢٠٣) ينظر: الكتاب: ٣٣٩/٤ – ٣٤٥، ٣٥٤ – ٣٥٨؛ والأصول: ٢٧٧/٣–٢٨٦؛ و المنصف: ٢٦٨/١ ، ٣٦٧؛ والمنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٧.
(٢٠٤) ينظر: المرجع السابق: ١٩٨ – ٢٠٠ .
(٢٠٥) ينظر: أبحاث في أصوات العربية: ٥٦ .
(٢٠٦) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٥ – ١٩٩.
(٢٠٦) ينظر: الكتاب: ٣٨٤/٤؛ والمقتضب: ١٠٠/١؛ والمنصف: ٢٨٧/١ .
(٢٠٨) ينظر: شرح الشافية: ١٤٧/٣ .
(٢٠٩) ينظر: المصدر السابق نفسه .
(٢١٠) ينظر: المصدر السابق: ٨٣/١ .

المصادر والمراجع :

١ **أبحاث في أصوات العربية**. حسام سعيد النعيمي. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٨م.
٢ **أبحاث في فقه اللغة العربية**. داود عبده. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٣م.
٣ **أدب الكتّاب**. أبو بكر محمد بن يحيى الصولي (٣٣٦هـ). تصحيح: العلامة محمد بهجة الأثرى، دار الباز للطباعة والنشر، (د.ت).
٤ **الأصوات اللغوية**. إبراهيم أنيس. مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٩م.
٥ **الأصول في النحو**. أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج (ت٣١٦هـ). ط٣. تح: د. عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٨م.
٦ **أمالي ابن الشجري**. ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة ضياء الدين ابن الشجري (ت٥٤٢هـ). تح: محمود محمد الطناحي. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٢م.
٧ **البيان في غريب إعراب القرآن**. كمال الدين أبو البركات ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ). تح: طه عبد الحميد طه. القاهرة: الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

٨ **الإيضاح في شرح المفصل**. أبو عمرو بن الحاجب (ت٦٤٦هـ). تح: د. مصطفى بناي العليلي. بغداد: مطبعة العاني، ١٩٨٣م.
٩ **تاج العروس من جواهر القاموس**. محب الدين محمد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ). تح: علي شبري. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤م.
١٠ **تاريخ اللغات السامية**. د. إسرائيل ولفنسون. القاهرة: ١٣٤٨هـ- ١٩٢٩م.
١١ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**. أبو عبدالله بن مالك الطائي (٦٧٢هـ) تح : محمد كامل بركات, دار الكاتب العربي، ١٩٣٧م.
١٢ **تصريف الأفعال**. د. عبد الحميد السيد عبد الحميد. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٨٩م.
١٣ **التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**. الطيب البكوشي، تونس: الشركة التونسية لفنون الرسم، ١٩٧٣م.
١٤ **تطبيقات في المناهج اللغوية**. إسماعيل أحمد عمايرة.عمان: دار وائل، ٢٠٠٠م.
١٥ **التفكير اللغوي بين القديم والجديد**، الفرقة الرابعة كمال بشر، دار الثقافة العربية، السيدة زينب.
١٦ **تهذيب اللغة**. أبو منصور محمد بن أحمد الازهري (ت٣٧٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون واخرون، راجعه محمد علي النجار. القاهرة: الدار القومية العربية للطباعة، ١٩٦٤-١٩٦٧م.
١٧ **الجمل في النحو**. أبو القاسم عبد الرحمن بن أسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ). تح: علي توفيق الحمد. ط٤. الأردن: مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ١٩٨٨م.
١٨ **الخصائص**. أبو الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ). تح: محمد علي النجار. دار الكتب المصرية، ١٩٥٢م، النسخة المصورة.
١٩ **دراسات في علم أصوات العربية**. داود عبده. الكويت: مؤسسة الصباح.
٢٠ **دراسات في علم اللغة**. كمال محمد بشر. ق١: القاهرة: دار غريب، ١٩٩٨م. ق٢: ط٢، دار المعارف بمصر، ١٩٧١م.
٢١ **الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني**. د. حسام سعيد النعيمي. بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.
٢٢ **دراسة الصوت اللغوي**. أحمد مختار عمر. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٦م.
٢٣ **دروس في علم أصوات العربية**: جان كانتينو، تر: صالح القرمادي، نشر مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، طبع الاوفست، تونس: الشركة التونسية لفنون الرسم، ١٩٦٦م. .
٢٤ **سر صناعة الإعراب**. أبو الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢هـ). تح: حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، ١٩٨٥م.
٢٥ **الشافية في علم التصريف**. جمال الدين ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ). تح: حسن أحمد العثمان. مكة: المكتبة المكية، ١٩٩٥م.
٢٦ **شذا العرف في فن الصرف**. أحمد بن محمد الحملاوي. ط١٦. مصر: شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٩٦٥م.
٢٧ **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**. بهاء الدين عبد الله ابن عقيل (ت٦٧٢). تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢. القاهرة: دار التراث، ١٩٨٠م.
٢٨ **شرح المفصل**. موفق الدين يعيش بن علي ابن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ). بيروت: عالم الكتب، (د.ت).
٢٩ **شرح شافية ابن الحاجب**. رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت٦٨٦هـ). تح: محمد نور الحسن؛ وآخرون. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م.
٣٠ **الصحاح**. إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (ت٣٩٣هـ). ط٣. تح: أحمد عبد الغفور عطّار. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٤م.
٣١ **الصرف الوافي، دراسة وصفية تطبيقية في الصرف وبعض المسائل الصوتية**. هادي نهر. الموصل: مطبعة التعليم العالي. (د.ت)
٣٢ **الصرف وعلم الأصوات**. ديزيره سقال. بيروت: دار الصداقة العربية، ١٩٩٦م.
٣٣ **الصرف**. د. حاتم صالح الضامن. الموصل: دار الحكمة للطباعة والنشر.
٣٤ **ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى**. عبد القادر الخليل. أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات – تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا – جامعة اليرموك، منشورات جامعة اليرموك، إربد – الأردن، م١٥، ع١، ١٩٩٧.
٣٥ **العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد**. هنري فليش. ط٢. تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين. بيروت: دار المشرق، ١٩٨٣م.
٣٦ **علم الأصوات**. برتيل مالمبرج، تعريب ودراسة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب بالمنيرية، ١٩٨٥م.
٣٧ **علم الصرف، القسم الأول في تصريف الأسماء والأفعال**. فخر الدين قباوة. الدار البيضاء، مطابع دار الكتاب، ١٩٨١م.
٣٨ **علم اللغة العام / الأصوات**. كمال بشر. ط٧. مصر: دار المعارف، ١٩٨٠م.
٣٩ **علم اللغة**. علي عبد الواحد وافي. القاهرة: لجنة البيان العربي، ١٩٥٠م.
٤٠ **عمدة الصرف**. كمال إبراهيم. ط٢. بغداد: مطبعة الزهراء، ١٩٥٧م.
٤١ **العين**. أبو عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي. بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٠م.
٤٢ **فقه اللغة العربية وخصائصها**. إميل بديع يعقوب. ط٢. الموصل: جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٩م.
٤٣ **فقه اللغات السامية**. كارل بروكلمان. تر: د. رمضان عبد التواب. مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧م.
٤٤ **في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية**. غالب فاضل المطلبي. منشورات وزارة الثقافة والإعلام في جمهورية العراق، سلسلة دراسات (٣٦٤)، ١٩٨٤م.
٤٥ **القاموس المحيط**. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت٨١٧هـ). بيروت: دار الجيل.
٤٦ **القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**. د. عبد الصبور شاهين. القاهرة: مكتبة الخانجي.
٤٧ **الكتاب**. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ). تح: عبد السلام هارون، بيروت: عالم الكتب.
٤٨ **الكتابة العربية والسامية**. د. رمزي منير بعلبكي. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١م.
٤٩ **لسان العرب**. جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ). بيروت: دار صادر، ١٩٩٠م.
٥٠ **اللغة العربية معناها ومبناها**. تمام حسان. ط٤. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٤م.
٥١ **محاضرات في علم الصرف**. علي جابر المنصوري، وعلاء الدين هاشم الخفاجي. الموصل: مطبعة التعليم العالي، ١٩٨٩م.
٥٢ **المدخل إلى علم أصوات العربية**. د. غانم قدوري الحمد. بغداد: المجمع العلمي العراقي، ٢٠٠٢م.
٥٣ **المفتاح في الصرف**. عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ). تح: علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ١٩٨٧م.
٥٤ **المفصّل في علم اللغة العربية**. أبو القاسم محمود بن عمر الزَّمَخْشَرِيّ (ت٥٣٨هـ). تح: علي أبو ملحم. بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٩٣م.
٥٥ **المقتضب**. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ). تح: محمد عبد الخالق عضيمة. بيروت: عالم الكتب، ١٩٦٣م.
٥٦ **الممتع في التصريف**. ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ). تح: فخر الدين قباوة. بيروت: دار المعرفة، ١٩٨٧م.
٥٧ **المنصف في شرح كتاب التصريف**. أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ). تح: إبراهيم مصطفى؛ وعبد الله أمين. القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٤م.
٥٨ **المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي**. عبد الصبور شاهين. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م.
٥٩ **المهذب في علم التصريف**. د. هاشم طه شلاش، وآخرون. مطبعة التعليم العالي، الموصل، ١٩٨٩م.
٦٠ **الموسيقى الكبير**. ابو نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي (ت٣٣٩هـ). تح: غطاس عبد الملك خشبة. القاهرة: دار الكاتب العربي. (د. ت).

٦١ **النحو الوافي**. عباس حسن. ط٣. مصر: دار المعارف.